

٢١٧٢
١٧٦٠

النسخة الخطية القضاء

لمؤلفه

ف. جيلومه

الحامى أمام محكمة استئناف باريس

أبرزه الى اللغة العربية

أحمد رشدى

محمود ضيف

وكيل قلم بمحكمة الاستئناف الاهلية مساعد النيابة العمومية بشبين الكوم

محمد مسعود

المحرر الفنى بنغازة الداخلية

حقوق اعادة الطبع محفوظة للمربين

طبع بالقاهرة سنة ١٣٣٣ هـ
١٩١٤ ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين
أما بعد فهذا كتاب يغنينا عن الأسهاب في بيان موضوعه التنبيه
إلى عنوانه الذي حوي في بضع كلمات ما يكفي للدلالة على الغرض المنصود منه
وإذا كان لنا من هذا التنبيه مندوحة عن الأفاضة في ذلك
الموضوع فليس ثمت ما يحول بيننا وبين التنويه بذكره والامساع إلى
رفيع شأنه وعظيم خطره بأن مؤلفه الفاضل قد تحرى في تدوين فصوله
المعززة بالشواهد الصحيحة والاستنتاجات الرجيحة انتقاد عيوب إذا
كانت فاشية في بلد كفر نسا عرفت بأنها منبعث العلوم القضائية فهي في
بلد كهصر لم يتجاوز نظامه القضائي الحلقة الرابعة من سني حياته أكثر
فشواً وأشد ضرراً بالمتقاضين

ولقد صاغ المؤلف هذا الانتقاد الذي تحسس به عيوب القضاء
تحسس الطبيب الحاذق جسم المريض لتشخيص الداء ووصف الدواء
في قالب يروق لأنظار الفارثين وفي مقدمتهم أولئك الذين قصدوا به
من قضاة ونواب وخبراء وغيرهم ممن عهدت إليهم إقامة صروح العدل

على أمتن أساس . ما ذلك الا لان الغاية الشريفة التي يرمى اليها وهي اصلاح
القضاء لمصلحة المتقاضين قد سمت به فوق المصلحة الذاتية المبنية على
المداخلة والتماس الزايف الى القضاء من طريق تنميق المدائح والتقاريظ
لهم بحق أحياناً وبدون حق غالباً ويا حبذا هذا الخلق الذي هو نقيض
خلق السفلة المداهنين

ولا بد لنا بعد هذا الاماع من القول بأن المؤلف لم يدون في كتابه
بجناً الا بعد مراجعته على طائفة من المصنفات المؤلفة فيه تقريراً للحق
وتعزيزاً للصواب لهذا قد أشار ببراذه الى اللغة العربية جناب مستر
ايحوس ناظر مدرسة الحقوق الخديوية مذ كان مستشاراً بمحكمة الاستئناف
الأهلية تعميماً لنفعه بعد أن استشار المؤلف في ذلك وجاء تعريبه
جديراً بأن تتداوله أيدي من يهمهم شأن القضاء من قضاة ومحامين
وخبراء ومتقاضين من الناطقين بالضاد وعسى أن نكون قد مهدنا به
الطريق لأصلاح ثلثة أو سد نقص أو إزالة عيب وفقنا الله جميعاً لما
فيه الخير والصواب آمين

الباب الاول

نتائج الملاحظات القضائية — ضرورة البحث في العناصر المكونة للفظات
القضائية لتعريف الفلسفي للخطأ والصواب — تعريف الخطأ القضائي

اعتاد الفرنسيون اعتبار من حكمت محكمة الجنايات

أو الجنح عليه كمن جرد من حلية الشرف ووسم بميسم عار

الأجرام الى الابد وأن شأنه كشأن المحكوم عليه بالاشتغال

الشاقة في الازمان السالفة حيث كان يدمغ بالنار على كتفه

اشارة الى اجرامه . وسواء عندهم بعد ذلك أسعى ذلك

المجرم الى صالح الاعمال للتكفير عن سيئاته أم لم يسع اليها

لأن قدرته على جلائل الاعمال قد لا تكون كفيلة في نظارهم

بان تزيل عنه أضرار ذلك العار الذي كان سبباً في نبذ

القوم إياه وراءهم ظهرياً حتى ينتهي الاجل .

وفي مثل هذه النزعة ما يوجب العجب لأننا إذا بحثنا

عن أسباب هذا النبذ أدركنا والأسف ملء الفؤاد أن في

نفوس القوم اعتقاداً يذهب بهم الى اعتبار العار اللاصق

بالمجرم أكثر اتصالاً بالحكم الصادر عليه منه بالجريمة التي
 ارتكبها . ولقد أخطأ من قال : « ان الفضيحة تلحق بالمجرم
 من جراء شنته لا من اقترافه الجرم » وقد اعتاد الناس
 أن يغضوا من أبصارهم عن سيئات من لا خلاق لهم أو
 يضر بواصفها عمن لا حرفة لهم سوى ابتزاز المال برسائل
 الغش أو يغتفروا للمحتالين والخائنين سوء فعلهم بل يظهر
 أن الحظ الذي يؤتى هؤلاء المجرمين ويظاهروهم الى حد
 أنه يكون لهم درعاً يقيهم فتكات القضاء قد رفع من شأنهم
 في نظر معاصريهم وأبلغهم الى الأوج الأعلى من الكرامة
 والاعتبار والذين يغضون الطرف عن أعمال المجرمين
 ولا يعيرون السمع لما يروى من حوادث هذه الفئة الشريرة
 العائشة في الارض فساداً إن هم إلا كالتماثيل التي لها أعين
 لا تبصر وآذان لا تسمع . على أنه متى سيق هؤلاء المجرمون
 الى مرقف المحاكمة . وصب عليهم القضاء سوط العقاب
 جزاء ما اجتراحوه من السيئات تجرد أولئك المتساحون
 من ثياب الرحمة وذهبوا المذاهب البعيدة في الغض من

كرامتهم وإيرادهم موارد الزرارية والامتهان .
 إن المجرم في نظر الناس لا يسترد شرفه . مطاقاً مع
 ما قد أباحت له الشريعة من استرداده إياه واعادته صحيفته
 ناصعة كما كانت . فإن المواد ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ من
 قانون تحقيق الجنايات تبيح للمحكوم عليهم أن يستردوا
 شرفهم بعد خمس سنين أو ثلاث بحكم قضائي يصدر في
 هذا الموضوع وإباح الشارع بمقتضى القانون الصادر في ٢٦
 مارس سنة ١٨٩١ وهو المعروف بقانون « بيرانجه » والقانون
 الصادر في ٥ ابريل سنة ١٨٩٩ الخاص بالسوابق رجوع
 الشرف من نفسه بمضى خمس سنوات أو عشر أو خمس
 عشرة سنة أو عشرين .

وهذه الطريقة لا جدال في أنها أحسن الطرق لأن
 وصمة الأجرام تزول بتقادم العهد ومضى الزمن الذي
 تتلاشى فيه الذكريات . على أننا نتمنى ألا يكون للعقوبة
 المحكوم بها ذكر بقلم السوابق مدة الخمس السنين المضروبة
 لاختبار المجرم . ماذلك إلا لأن الحكم أو القرار الذي

يصدر برد الشرف يلتصق به رغماً مما يتخذ من وسائل
 الحيلة والحذر عيب مؤلم الا وهو التذكير بجريمة سلفت
 بعد أن كاد الزمن يسدل عليها ستار النسيان وان فسوة
 الانسان على من ساقهم القدر الى الوقوف أمام القضاء
 لأفزع ما يمتثل لخاطر المفكر خصوصاً اذا وقعت على امرئ
 دفعه شقاء الحظ الى ارتكاب الذنب مرة واحدة في عمره
 كما يدفع المرء من حلق . وربما كان ارتكابه اياه في ظروف
 تمهد له وجه العذر وتقبله من تبعته كالنسيان أو التأثير بعامل
 من العوامل المؤلمة . ونحن نود لو أن تلك القسوة تضطر
 المجرم الحقيقي الى التحلي بحلية الفضائل المبنية على التبصر
 في عواقب الأمور .

ولو أن في احتقار الناس للمحكوم عليه ما يمتضى الى
 صون الحياة ووقاية المال من العوادي لما رفعنا الصوت
 بالشكوى ولكنهم ويا للأسف اعتادوا أن ينظروا الى
 المحكوم عليهم بالعين التي ينظرون بها الى المجرم الذي حقت
 التهمة عليه ولو كانوا ابرياء على انهم لا يخلونهم في حالة ثبوت

براءتهم من الاحتقار والازدراء وفي هذا عذاب لهم وأى عذاب . ومما لا خلاف فيه انه وان تكن غلطات القضاء كثيرة يقشع منها البدن ولكنها تدخل اذا قيست بكثرة عدد الاحكام العادلة في باب المستثنيات وعداد الشواذ التي لا يقاس عليها . على أنه لا يفهم من ذلك ان الذى يقع في وهدة الشقاء بحادث شاذ أو بباعث من بواعث الاتفاق والمصادفة يكون قليل الآلام وانما شأنه شأن المرء الذى يعتقد ان الموت لا يدرك سواه فإنه اذا قضى نحبه يكون حزنه على نعمة الحياة ساعته ملء فؤاده . ومن الناس من يستطيع أن يعلل نفسه بأنه لا يذهب في يوم ما فريسة غلطة من غلطات القضاء ؟

تصور فرضاً إن باكر ك أحد رجال الشرطة وأنت قائم من نومك للقبض عليك وأن ظروفًا عجيبة واحوالاً لا شأن لك بها في الحقيقة جعلت الظنون تحوم حولك والشكوك تفرغ عليك كساءها فإذا أنت مبلوث بتهمة ارتكاب الجناية وإذا بالادلة والقرائن على إجرامك قد

أنقضت ظهرك ، تساق بعد ذلك الى السجن فتتجه اليه
 بـقدم ثابتة وجأش رابط لأنك موطن براءتك ووثائق
 بقدرتك على اثباتها وتقريرها فوراً ولكنك لا تلبث أن
 تخور منك القوى ويتبدل الرجاء منك باليأس بعجزك
 عن صد التيار الجارف من التهم المنصرفة اليك وتكون
 الصحف قد نشرت تفاصيل القبض عليك وذكرت فيها
 مايسوءك أن ينشر عنك إذ كثيراً ما تبالغ في الأمر فزعجه
 من موضعه الصحيح أو تقتصى ما يكون خافياً من هفواتك
 التي اذا كان فيها مايسوء فانما ضرره عائد عليك وحدك
 فتجسمه بمنظار الخيال وتخلق منه جرائم وجنایات فظيعة
 تزعم انك ارتكبتها غير هياب ولا وجل .
 تهى الصحف من هذا الأختلاق مادة تشغل بها
 قراءها فيكون مثلها كمثل من يلقى اللحم الى الكلاب
 المسعورة فتنهشه نهشاً

ولا بد يومئذ لاثبات براءتك من ان تلتقي في طريق
 دعواك بقوم جعلوا النزاهة شعارهم والحق رائد لهم فمن قاض

للتحقيق غير متأثر بؤهم من الاوهام حيالك ومن شهود
 عدول وصحافيين أمناء على الاسرار لا يتحدرون مع تيار
 الرغبة في استمالة الجمهور بوسائل التمليق والتزلف ومن
 خبراء لا هم لهم الا استقراء الحقائق والتصون من عار
 الغرض والتحيز ثم لا غنى لك بعد هذا كله من رئيس
 محكمة لا تاخذه في الحق لومة لائم ولا يكون له هم سوى
 النظر اليك بعين من يعتقد فيك انك جنيت ومن جالس
 على كرسى النيابة لا يتخذ منصبه ذريعة لظهار فصاحته في
 المرافعة بالتعامل عليك وانما لأحقاق الحق وازهاق الباطل
 ومن محام ملم بأصول القانون وجاعل غايته تأييد العدل
 ونصرة الشرع ومن إجابات سديدة ومن محلفين تجانسوا
 في المذاهب وتساووا في درجة العلم وخلصوا من ربة
 الأوهام والاعتقادات الباطلة. أضف الى ماتقدم من
 الضرورات اللازمة لظهار الحق ابلج والبراءة ناصعة
 وتأكيد الفوز لك في نهاية الامر تلك القوة الخفية الموعود
 بها السعداء نريد بها الطالع الحسن والحظ المؤاتي ويمن

النقية . فعسى ان تصرف بك هذه القوى المؤثرة في حظ
 المرء عن مزلق التهم التي يكون من اركانها المرأة الهستيرية
 والطفل الكاذب والشاهد المريض بعقله وقلبه وبالجملة كل
 كائن من الكائنات التي تقهر ارادة الناس بقوة التأثير في
 نفوسهم وشدة التسلط على افئدتهم ولا بد لك اثناء تقلب
 ادوار هذه القضية بل هذه الرواية التي انت بطلها ورجلها
 ان تقف من طريق اليقين والتجربة على مامنى به نظامنا
 القضائى من العيوب الشائنة والنقص الفاضح ولقد كان لك
 قبل وصول لوث الهممة اليك ان تشتغل بالمسائل الكبرى
 لعلم احوال النفس من حيث علاقتها بالجنايات فاذا لم تفعل
 بالرغم من ان مركزك في الاجتماع الانساني كان يسمح
 لك به فلا مندوحة لك وقد اتفق لك من تلك الحوادث
 مالم يخطر لك ببال من الأسف على منافاتك والندم على
 تفريطك حيث لا ينفع الندم

وليس من المروءة بل ولا من الصواب ان تمنى لرجال
 التشريع جميعا ان يذهبوا فريسة خطأ قضائى جسيم ولكنهم

إذا تعرضوا لشيء من هذا القبيل ثم ظهرت براءتهم في الوقت المناسب أي قبل أن يحتم القضاء بنزول العقاب عليهم فلا غرو إذا بادروا بالمصادقة مجمعين على الإصلاح الواجب ادخاله على ذلك النظام

ان المتهم الذي يقرر القاضي الأوجه لأقامة الدعوى عليه او يقضى ببراءته يخرج من مأزق التهمة وقد ثامت سمعته وخضدت شهرته بين الناس لان قاضي التحقيق مجبسه اياه حبسا احتياطيا انما سلك معه مسلك ذلك الامير الشرقى الذى لقي فى طريقه جنديا اتهمته امرأة بأنه سلبها قدرا مملوءة لبنا وشرب مافيها فبقر بطن الرجل بسيفه ليرى اذا كان اللبن فيه وقد صدقها حين رأى الدم يسيل منه مشوبا باللبن

فاذا قرر القاضي الأوجه لأقامة الدعوى على متهم او قضى ببراءته فانه يكون قد أحدث فى شرف هذا المتهم تامة لارجاء فى اصلاحها ويكفى ان يخطئ الحظ فى الوقت المناسب او ان يتجسم عامل من عوامل الخطأ اثناء السير فى

الدعوى فيأخذ من الأهمية ما ليس له في الحقيقة لتنعكس
الآية ويصير البريء مجرماً في نظر القضاة . وان في الحكم
على من لم يقترب جرماً كل ما يتصوره الخيال من عذاب
أليم وبلاء عظيم

نعم قد يأخذ اعتقاد الناس في المحكوم عليه وجهة
غير الأولى وتنزل الرحمة عليه في قلوبهم لما يداخلهم بعد
الحكم عليه بزمان طويل من الشكوك في اجرامه ولعل
منهم من يذهب الى استغزاز الصحف الى نشر الاحتجاجات
على هذا الحكم فيعطف الرأي العام على ذلك المحكوم
ظلماً عليه ولكنه لا يلبث ان يصرفه عنه صارف من الحوادث
الخطيرة التي تتجدد بتعاقب الليل والنهار واذ ذاك لا يكون
حظ تلك الاحتجاجات الشديدة من إصغاء اولياء الأمر
اليها والنظر فيها الا بقدر حظ احتجاجات السجين منها
ومن الفلاسفة من يفضلون هذه الحالة وينادون بها
ويدعون اليها لانهم يرون في اعادة نظر القضية مساساً
بكرامة القضاء . وبلغ من استحسانهم هذا الرأي ان

(جوته) قال : « ان الظلم افضل من الفوضى » فكأنه نسي
انه اذا كانت القوة اساس النظام فانها لا تكون مطابقة
للشرع الا اذا جعلت في خدمة القانون

قد تكون نتيجة الحيف استقرار السكون ظاهرا
ولكنه اذا نزل بالنظام الاجتماعي فانه يكون له بمثابة
المرض المستكن في جسم يبدو لرائيه انه سليم من العلل ثم
لا يلبث الا ان تفسو اعراضه فجأة فتودي به وتورده
موارد الهلاك .

كان جوزيف دي مستر يعتبر ان سلطة الحكومة
والقضاء منحصرة في تعجيز الناس عن التذرع في الدفاع
عن انفسهم بدعوى الخطأ او الظلم وكان لذلك يقول « يستوى
من الوجهة العملية ان يكون الانسان غير معصوم من
الخطأ أو أن لاتمكن نسبته اليه » ويرى جوزيف لومستر
عدا ما تقدم ان الواجب على كل هيئة اجتماعية إنزال الحكم
الغير القابل للأستئناف في منزلة العدل والصواب فهل
تكون بعد ذلك مقبلين على عمل انقلابي اذا اثبتنا ان

الاحكام الصادرة من هيئات القضاء لا تكون نهائية الا اذا بلغت الى الدرجة القصوى من اليقين والعدل ؟

لا ريب عندى ان جوزيف دى مستر الآخذ بهذا
الرأى وهو سفير من سفراء جلالة الملك (١) كان يذهب الى
تقيضه لو كان من عامة الناس وحكم القضاء عليه ظلما
واجحافا بالتجديف فى احدى السفن الشراعية الخاصة
بالحكومه ولو اراد الله ان ينزل من منصة السفارة ليدوق
مرارة هذا العذاب المهين لندم على ما ذهب اليه من حسن
الظن بالعدل البشرى . فى المواد المدنية التى كثيرا ما يحوم
الشك فيها حول الحقوق المتنازع عليها . تجب المبادرة حتما
باقتفال باب الاسترداد لان القضايا المبنيه على هذا الباب
اذا تركت بلا حد ولا قيد كانت نتيجتها سقوط المتقاضين
فى هاوية الخراب . اما المواد الجنائية ففيها اعتبار يعلو
على سائر الاعتبارات بل تتلاشى امامه مصلحة الهيئه
الاجتماعية ومصلحة الهيئه الحاكمة ومصلحة الهيئه القضائية

(١) كان جوزيف دى مستر سفيراً لمملكة فرنسا فى بـرسـيو و غـ حيث ذكر
هذا الرأى فى كتابه المـعنـون : « فى الكلام على البابا »

لعلاقته بأدانة المتهم او براءته فانه اذا ادين برى فان الهيئة الاجتماعية اذا لم تتمكن من اقامة الدليل على الخطأ القضائي الذي وقعت نتيجته على ام ناصيته فقد اذنبت في حقه

أباح الأمر الوزاري الصادر في سنة ١٦٧٠ والأمر العلية الصادرة في ١٨ مايو سنة ١٧٩٣ والمادتان ٤٤٣ و ٤٤٧ من قانون تحقيق الجنايات المعدلتان بالقوانين الصادرة بتاريخ ٢٩ يونيه ١٨٦٧ و ٨ يونيه سنة ١٨٩٥ وأول مارس سنة ١٨٩٩ للمحكوم عليه التماس إعادة النظر في قضيته . ولكنها حفت هذه الأباحة بكثير من الصعوبات كما لو كانت تكره ان تمنحه هذا الحق . على أن القانونين الصادرين في سنتي ١٨٩٥ و ١٨٩٩ نصتا على اباحة إعادة النظر في القضية في الحالات الآتية :

أولاً - اذا ظهرت بعد الحكم في تهمة القتل اوراق تثبت وجود المدعى بقتله على قيد الحياة
ثانياً - اذا حكم على اثنين في جريمة واحدة بحكمين

منفصلين ومتناقضين

ثالثاً - اذا حكم على متهم بعقوبة بناءً على شهادة شاهد ثم رفعت دعوى شهادة الزور على هذا الشاهد وحكم فيها عليه .

رابعاً - اذا حدث حادث بعد الحكم على متهم أو قدمت أسانيد لم تقدم أثناء قيام النظر في دعواه وفيها ما يكفي لاثبات براءته من التهمة التي حكم عليه من أجلها ولناظر الحقاية في هذه الأحوال كما للمتهم وورثته أو كل من يستمد حقاً ما من بعده أن يلتمس إعادة النظر في الدعوى

ان محكمة النقض والابرار حاولت التملص من تطبيق تلك القوانين وتكلفت تفسيرها على ناحية الحصر والتقييد وتمسكت باعتبار الوقائع التي لم تصل الى علم القضاة الذين أصدروا الحكم بمثابة وقائع جديدة حتى لقد يذهب الظن بالمرء الى التسليم بوجود قضاة تخور عزيمتهم دون الاعتراف بأن قضاة غيرهم زلات أقدامهم في مزالق الخطأ القضائي

قال هنرى كولون : « ان براءة المتهم لا تترتب على ظهور وقائع جديدة لأنه إذا حكم عليه فما ذلك إلا لأن الذين تولوا إثبات براءته قد اساؤا الدفاع عنه والذين دعوا لأداء الشهادة لم يحضروا لتسمع شهادتهم وهاتان الواقعتان أهم بكثير من كل واقعة تتلوها على ان لا تكون الواقعة القديمة التى تفسر اثناء نظر الدعوى تفسيراً جديداً واقعة جديدة ثم طلب المسيو هنرى كولون بجأش رابط نتيجة قانون اعادة النظر فى الدعوى . وبناءً عليه فالمتهم التعس الذى تركناه فى غيابة السجن مناديا ببراءته سينقل الى الحلقة الأخيرة من سلسلة اليأس وخيبة الأمل . . . لانه كان قد بلغ أمنيته من استعطاف بعض ذوى القلوب الرحيمة على نفسه فاصبح على وشك اليقين من خيبة المساعى التى بذلت لانصافه بسبب ذلك التشريع الذى تغلغت فيه القيود والتضيقات . ومن ذا الذى يصدق بمثل هذا بل من ذا الذى كان لا يعتقد بقرب انعقاد العناصر على انقضاء ذلك المحكوم عليه خطأ من برائن العقوبة مالم يكن من الذين

قست قلوبهم وغلظت اكبادهم بما يشهدونه كل يوم من
 المظالم الفادحة والغلطات القضائية الفاضحة والأجراآت
 الرسمية التي لا تقف عند حد؟ انا لموقنون بالصعوبات التي
 تعترض اجراآت النقض والابرار والالتماس والمعارضة من
 شخص ثالث وطلب اعادة النظر في الاحكام المدنية وبكثنا
 لا نتصور ان قاضيا يصرّ على خطأ ارتكبه في الحكم على
 انسان مع مافي هذا الخطأ من المساس بشرفه والخط من
 كرامته والزراية بمقامه في المجتمع ولو انه اتيح لمحكوم عليه
 يعقوبة ان يعاد النظر في قضيته بل لو صدر حكم قضائي بان
 ذلك الحكم الاول كان خطأ فان مجرد الحكم عليه يسمه
 بميسم عار لا يمحي ويلوث سمعته الى ماشاء الله بل يبقى
 واسخا في الازهان ان ذلك الانسان انما هو الذي زج في
 السجن وقضى زمنا في الاشغال الشاقة

وقد يتفق ان يبرز الانظار في صورة منحوس الجند
 الذي نكل به القضاء والقدر غير ان الناس الذين تغريهم
 المظاهر حتى يقبلوا على اربابها اقبال الفراش على الضوء

والظمان على الماء النмир اعتادوا ان يتنصوا ممن غلبهم القضاء
على امرهم ويتعدوا عنهم ابتعاد السليم من الأجر ب . ما ذاك
الا لأن الذي يصدر الحكم عليه بعقوبة ما يهول الناس من
أمره بسبب مذاقه من قسوة القضاء مثل ما هالهم من أمر
الغازار فيما يعتقدونه الاسرائيليون من أنه لما ورد حياض
الموت وقف على أهوال الآخرة وعرف ما خفي من أسرارها
والذي يحسن في القضاة كما يحسن في الأطباء أن
يتوخو من الطرق في مزاولة عملهم تفضيل الوقاية من الداء
على التماس الشفاء منه وأخذ الحيلة ليكون الحكم عادلا
من أول وهلة على السعي بعد صدوره لأصلاح ما وقع فيه
من الغلطات . ولا خلاف في أنه يهمننا جميعاً أن لا يقع خطأ
في حكم على أحد بل اننا إذا تصدينا للبحث في الأسباب
البيكولوجية للغلطات القضائية فإنما نتصدى له موقنين
بأن عملنا هذا ليس فيه ما يسوء القضاة الذين نرفعهم الى
أسمى مراتب الأجلال والاعظام لأن القضاة يؤدون
بالوسائل التي في مكنة الجنس البشرى عملاً ربانياً كل

ما نتمنى لهم فيه التوفيق الى تطبيقه على العدل والحق . على
أن في مكاشفة القاذى بما يبيديه من النزعات ويميل الى
ناحيته من الأوهام التى تحوم حوله بل والغلطات التى هو
على وشك السقوط فيها كل آن ما يحمله على مطالبة نفسه
بالتقرب جهد الأمكان من غاية الكمال التى يرنو اليها .

وليس بغريب إذا بينا الى من ألقى اليهم مقاليد
الحكم على الأئسان خطورة هذه المهمة وثقل اعبائها على
الضمير فقد ينشأ عن تصدينا لكشف الستار عن أسرار
شهادة الزور وأسبابها توفر عدد الشهود الصادقين كما ينشأ
عن تنبيه هؤلاء الى انهم غير معصومين من الغلط رعايتهم فى
شهادتهم واجب التثبت مما يقولونه والتدبر فيما به يشهدون
ان النساء المصابات بالهستيريا والأطفال والخبراء
والتنويم المغنطيسى وفساد الأرادة ثم طبقة الكافة
والصحافة وهى القوة العصرية العزيزة الجانِب وبالجملة سائر
العناصر المؤلفة للنظام القضائى والكفيلة بحفظه اما يلفت
منا الانظار ويدعونا الى التأمل والاستبصار . وكما ان الرحالة

الذى يجوب الآفاق ويطوى الأقطار يرى عند كل منعطف
طريقاً آثراً تدل عن موت أحد الجوابين بحادث من
الحوادث غائبا سندشاهد ايضاً أثناء رحلتنا لأستطلاع
مواقع عناصر الغلطات القضائية أطلالاً اقيمت عليه
ذكرى بعض الابرياء الذين نفذ فيهم حكم القضاء . ولكننا
لكي نطمئن في رحلتنا الانتقادية لابداننا من دليل يرشدنا
الى سواء السبيل الا وهو التعريف فانه لا تقوم للانتقاد
قائمة قبل البدء بتعريف ماهية الشئ المنتقد . إن التعريف
الفاسى للخطأ لا يهم من يذهب ضحية لحكم جائر كما لا يهم
المريض تعريفه بماهية الألم تعريفاً صحيحاً
لسنا والحمد لله من المحكوم عليهم وإنما لنا أن نبحث
فيما هو الخطأ والصواب . قال أفلاطون فى بعض نظرياته
الفلسفية : « ان الخطأ لا يكون الا فى الحكم على الاشياء
وهو لا يتناول هذه الاشياء من حيث هى بل من حيث
الروابط التى تربطها بعضها ببعض » ويذهب (سبينوزا)
الى عدم الفارق بين اليقين بالشئ وماهية هذا الشئ لأن

الخطأ لا ينبى على تصور ما هو معدوم بل على فقدان
التصور ذاته . ويرى الفيلسوف (ديكارت) تأييداً للرأى
(سبينوزا) وخلافاً لما ذهب اليه أفلاطون « ان الخطأ
بالنسبة للفكر سلبى وانه والجهل سواء » إلا أن ديكارت
عاد فوافق (أفلاطون) ذاهباً الى عكس ما ذهب اليه
(سبينوزا) حيث قال : « ان القوة الفعالة فى حدوث الغلط
هى الإرادة لا الإدراك ولسنا بملتجئين الى استقصاء
أساليب كبار الفلاسفة لنعرف أن الخطأ يتأتى طبعاً من
عدم مطابقة فكرة ما للموضوع الذى حصل تصورهما من
أجله فإن الشاعر الخسة والضمير والارادة والتصور
والأستدلال وخصية التعميم كثيراً ما تفضى الى وقوع
الخطأ وكثيراً ما تكون سبباً له . تلك هى الاسباب الفلسفية
العامة التى يتسع نطاقها بمباشرة العمل القضائى للأسباب
التي سوف نتناولها بيد البحث وليس من الهين محاولة
تعريف الخطأ القضائى تعريفاً خاصاً وإنما يمكن القول
بوجود هذا الخطأ كلما قضى بعقوبة على برئ أو على

شخص غير مسئول بل كلما عول القاضى فى حكمه على وقائع غير صحيحة لتطبيق المبادئ النسبية التى نص عليها القانون وجرت عليها الفتيا ولكن ألا يرتكب القاضى خطأ قضائيا اذا حكم ببراءة مجرم . مثل هذا الحكم يدخل بلاشك فى تعريف الخطأ لأن الحكم ببراءة مجرم يחדش وجه الحقيقة ويعبر عن فكرة لا تتفق مع هذا الموضوع الذى قامت عليه . على أن هذا لم يكن الخطأ القضائى المقصود

ان المبدأ الغالب فى نظرية الاثبات بالبيننة هو أن من يدعى دعوى يجب عليه اقامة الدليل عليها . فان النيابة التى ترفع الدعوى ينبغى ان تأتى بما يثبت التهمة فاذا كان الدليل الذى جئ به غير كاف فأن الشك الذى ينجم عن عدم كفايته يؤخذ به لصالح المتهم إذ من القواعد المعمول بها ان تبرئة المجرم خير من إدانة البرئ . وعدا هذا فقد ينجم الشك من عدم الاهتداء الى الأداة أو من استحالة وجودها

ان المجرم المحكوم ببراءته لا يلبث أن يصير من عوامل الخلل الاجتماعى لما يستطيع أن يعود اليه من العيب

بالمال أو بالنفس غير أن هذا الخلل أقل أهمية على كل حال مما يحدثه الحكم بالعقوبة على البريء

إن المنوط بأخذ الاحتياطات لمنع وقوع الجرائم هو البوليس المنظم . لهذا كان عدم الاهتداء الى الجانبين أكثر ضرراً من تبرئة ساحة المجرمين بل هو تشجيع على الفساد وخطر يهدد النظام الاجتماعي

انه لا ينقضى يوم الا ويلفظ نهر السين جثة غيت في اكفانه زمنا بعد ان دفعها اليه يد مجهولة اعتدت على صاحبها بالقتل . والظاهر ان الجريمة التي يفشو خبرها بين الناس ويعظم شأنها في انظارهم هي التي يبقى مرتكبها بعيدا عن العقوبة لعدم العثور عليه والاهتداء اليه .

ان تبرئة المجرم لا تحمل الرجل الشريف على التبرؤ من ماضيه ولن تأتي التبرئة بنتائج وخيمة أو وبالأحرى بنتائج أقل وخامة من الحكم على بريء الا في بيئة من البيئات الخاصة . ذلك لان مرتكب الجريمة واصحابه الذين ياتفنون به قد يهزأون بالقضاء والعدل بل قد يعيشون في

أمن وسلام لعلمهم بما جبل القضاة عليه من التمتع والتصاب
 في اعتبارهم الذين حكموا عليهم مجرمين حقيقة ومادام البرى
 شاغلا مكانه في السجن او في الايمان فللمجرم الحقيقي ان
 يطمئن على حياته ويشق بسلامته وما شأنه في ذلك الا
 كشأن الوارث الذي يتمتع في أمن وطمأنينة بمال مورثه
 بعد وفاته . فما تقدم يرى ان كل اعتراض يقصد به منع
 المنتقد من التفرغ للبحث في شيء ضرورى انما هو اعتراض
 باطل اذ القصد صون ارواحنا في غضون هذه الحياة
 القصيرة من عواقب ضرر هو افزع الاضرار واشدها نكايه
 بالانسان واذا كان الرجل الحكيم لا يقدم فضيلة التجرد
 وانكار الذات على سائر الفضائل فلا أقل من ان يتمنى
 صدور أحكام غير عادلة على من يدفعهم حب الذات الى
 الرضا بتضحية الابرياء لمجرد الميل الى الاحتفاظ بمبادئ
 يقولون إنها من المبادئ السامية الواجب احترامها وصونها
 من المساس ،
 لاغرو اذا نزل بهم من جراء ذلك بأس شديد وقنوط

ليس من بعده قنوط . وهل هم في هذه الحالة متخذون من
فضيلة التوكل والاذعان لما اراد الله بهم ذلك الدرع الذي كانوا
ينصحون الى غيرهم باتخاذها ؟

كلا ثم كلا لانهم ولا شك قائلون ما قال الفيلسوف
لابروبير: « ان المذنب الذي حقت العقوبة عليه انما هو
العبرة الزاجرة لطبقة الهمل والمتشردين . اما البريء الذي
يحكم عليه عدوانا وظلما فكل اشراف الناس وخيارهم ذلك
الرجل »

الباب الثاني

القاضي — الصفات الواجب توفرها في القاضي — صعوبة الاستجواب بيكفية
لا يداخلها النحيز — قاضي التحقيق — الفساد في المنة — الخطأ في مواد الجرح
ان خطأ القاضي ينجم غالباً من ضعف الارادة في الوصول الي درجة اليقين — ان
الاعتراف بالجريمة لا يمد من الادلة المطلقة — قضية دواز — قضية ستهيل — عدم
وجود قاعده يقاس عليها في تقدير الشهادات وتمديد فيمنها — التأثير بالذات — ضروره
الاشراف على وسائل الدفاع — قضية جمار — ماهي قبة — تأكيد الشريك
في التهمة — قضية هوز — الصعوبة التي يحدها القاضي في دوام الالتفات —
في حسن النية

يتطلب منصب القضاء صفات عديدة لانذهب تجاهها
الى ان ننكر على الانسان ماله من الحق في اقامة القسط
بين امثاله ولا نأخذ في ذلك بمذهب الشاعر (جان ريشبان)
الذي قال « ان الله تعالى وحده هو الذي يحكم بين عباده
بالعدل » بل يخلق بنا ان نعترف بثقل أعباء ذلك المنصب
على من يرتضى بحمله .

ينبغي ان يكون القاضي مستقلاً ومنصفاً قبل كل شيء
اما صفات الذكاء وغزارة المادة والاحاطة التامة بالأشياء
والأشخاص والبداهة والروية والصلابة في الحق وسلامة

الذوق والرصانة والشفقة والشدة . فانها على ما بين بعضها
 من الاختلاف والتناقض لا غنى للقضاة عنها مادام الغرض
 الذى يسعون اليه جعل احكامهم مطابقة للصواب والعدل
 فليس للقضاة اذاً ان يذهبوا مذهب المتزلفين لذوى السلطة
 والنفوذ استبقاء لمودتهم وعطفهم حتى يكونوا لهم فى يوم
 ماعونا على ترقيةهم الى المناصب العليا . والملاحظ بوجه عام
 ان القاضى الفرنسى قد سار بقدم ثابتة فى طريق توفير
 هذه الصفات فى نفسه . وان مخالفة الذمة طمعا فى المال
 لا يقع القاضى او الضابط فيها الا فى النادر الذى لاحكم له
 لذلك كان من المتعذر اعتبار عدم النزاهة عنصرا من عناصر
 الخطأ . مع هذا فما أشد حيرة القاضى الذى يتولى المرافعة
 امامه عن احد الخصوم محام هو فى الآن نفسه عضو فى
 مجلس النواب او مجلس الشيوخ اى رجل يستطيع بمساعيه
 لدى ناظر الحقانية ان يعجل ترقية او يؤخرها زمانا طويلا !
 والحق يقال ان فى باريس كثيرا من الوزراء واعضاء
 مجلسى الشيوخ والنواب مندرجين فى جدول المحامين

ومساعيتهم وان تكن لا تأتي بفائدة مافي مثل تلك المدينة
 واكثرها ليست كذلك في بعض محاكم المدائن الصغرى
 التي كثيرا ما يرى ان للنائب (اي العضو في مجلس النواب)
 فيها سلطانا كبيرا على القضاة ونفوذ اعظيما لديهم. وعلى فرض
 ان هذا السلطان وهذا النفوذ لم يكونا الا وهميين فان من
 الحكمة ان لا يجعل المرء نفسه هدفا للانتقاد وان لا يمهّد
 الطريق للمتقاضين لكي يفعلوا مثل ما فعلت امرأة صاحبة
 شأن في احدى الدعاوى اذ تولاهما الغضب يوما لما رآته
 من تحامل المحكمة عليها فأخذت تقص على المسامع انها
 لا بد خاسرة قضيتها لان قضاة المحكمة جاؤا الى المحطة
 للقاء رجل من ذوى النفوذ بين المحامين البارزين ورافقوه
 الى الفندق الذى كان يقصد النزول فيه

ثم أن القاضى الذى يميل الى الحكم فى قضية على وجه
 من الوجوه وبدون سابق قصد منه انما يكون باعثامهما
 من بواعث الخطأ وسترى فى الفصل المعقود لشهادة
 الشهود ما هو مقدار اليقين الذى يجب ان يقوم بنفس القاضى

إذا اراد التعويل على استخلاص احكامه من اثبات الشهود
 او نفيتهم على اعتبار انهم العنصر الأول من عناصر
 الاستدلال في الدعوى ولكن اذا أثر القاضى فى الشاهد
 وألهمه ما يريد بقوة سلطانه عليه بل اذا لم يتخذ النزاهة
 والروية رائدين له حينما يريد التصرف فيما له من حق فى
 إغفال شهادة أو الأخذ بها فانه يركب متن الظلم ويتعمد
 عن مواطن الانصاف

وإذا اظهر القاضى من الضعف ما يعده المجرم تشجيعا
 له على التمدى فى خطته فإن الغلط القضائى الذى تؤدى
 اليه هذه النزعة سواء أ كانت بقصد أم بغير قصد يلقى فى
 النظام الاجتماعى بذور الحنق والتذمر ويكون فى هذه
 الحالة كالطلع الذى تحمله الرياح اللواقح الى حيث لا ينتظر
 ان يصل اليه ويكون القاضى يمثل هذا الفعل سببا لوقوع
 الجرائم التى يذهب الناس ضحيه لها وهو لا يشعر بها

والشهادة علم وضع اساسه ووفى الكلام عليه كل من
 العلامة كلا پاريد الأستاذ فى جامعه لوزان والعلامة (بينيه)

الاستاذ في جامعه السوربون والسيدة ماري بورست فكيف
نعترف بعد هذا بأن القاضي الفرنسي يجهل ذلك العلم كل
الجهل وأنه في هذه المواد يعد من الادعياء ؟ ان للتحقيق
أسلوبين أساسيين وهما الاستجواب وإلقاء الشاهد شهادته
من بادئ نفسه . ويقول علماء أحوال النفس إن الأسلوب
الثاني أفضل من الأول المحفوف بالخطر لأنه يشبه السلاح
ذا الحدين

توجه يوما ما الى إحدى المحاكم لتحضر جلسة من
جلسات العدل فيها فانك لا تلبث أن ترى تقنن القاضي
في توجيه السؤال تلو السؤال الى الشاهد وتقف على
حذقه في التحيل بأسئلته المدبرة بحذق على استخلاص
الأجوبة التي يشتهي أن يجاوبه الشاهد بها . ثم تنبه الى ما
يعرو الشاهد من الاضطراب وما ينسحب اليه من هيبة
القاضي وتأثيرها في نفسه وترقبه بعد ذلك متى خرج من
الجلسة وعاد اليه سكون البال لتسأله رواية الحوادث التي
أدى الشهادة عليها فانك لا تلبث أن يمتلي قلبك حزنا

لتيقنك بعد سماع روايته أن الغلطات القضائية كلية كانت
أو جزئية لا تقع في وقت دون وقت ولا في محكمة دون
أخرى

ولطالما شاهدنا بأنفسنا هذه الحقيقة التي لا ريب ولا
نزاع فيها. وهالك مثلاً على استطاعة القاضى التصرف في
القضايا بما تشبهه نفسه :

زلت قدم رجل اسمه دوران زلة ذات مساء ألقت به
في حضيض اخدود حفرتة الحكومة بحجة القيام بعمل
عمومى . فلم يكن من دوران إلا أن أعلن المداول دويون
بالحضور أمام محكمة الجنج للحكم عليه بالتعويض مستنداً في
ذلك على أنه لم يكن بحافة الحفرة مصباح لتحذير المارة .
وكان المحامى عن المداول مع أمانته وخبرته رجلاً حاذقاً فقدم
نتيجة بأقواله بناها على حيلة قانونية تمكنه من إبطال
دعوى المدعى وكفاية القاضى مؤنة النظر فيها وكان لا
مناص لهذا الاخير من النطق بحكم يأخذ فيه بماورد في تلك
النتيجة وكانت القضايا المقرر عليه نظرها كثيرة فلم تصرفه

كثرتها عن الأصرار على إنجاز ذلك العمل. لذا قال في جوابه
 على مذكرة المحامي انه سوف يحكم بمقتضى ما يظهر له منها
 إن وجد لذلك محلا. والناظر في هذا الشرط الأخير لا يبنى
 عليه في بادئ الأمر تأويلا ولا ظنا ولا كنه متى نطق به
 قاض له دراية بأساليب التصرف في الشهود كما يتصرف
 صانع التماثيل بالشمع الذي يصنعها منه فأنها تخفى وراء
 ستارها وعدا من القاضي لأحد أدرى منه بطريقة الوفاء به
 وفي الواقع فانه لم ينقض زمن حتى انقضت القضية وأخذت
 حلها النهائي لأن القاضي استعان بتأثير مركزه فيها إذ
 استدعى الشهود أمامه وتعجل في استجوابهم بحذق فتيسر
 له الحصول منهم على الأجوبة اللازمة لتبرئة المقاتل وحيما
 نطق بحكم البراءة نظر الى المحامي وقال ممازحا : هل تريد
 يا أستاذ من المحكمة الآن أن تجاوبك على مذكرة ، «
 ان في علنية الجلسات بالرغم مما تقدم ما يحجم بالقاضي
 عن الاندفاع في تيار اهوائه وميوله الغريزية أو المكتسبة
 لذا كان من البديهي أن يسرى الفساد والاختلال الى نظام

سير الدعوى بما يأتيه قاضي التحقيق في غرفته من التأثير في
 الشاهد بتذكيره إياه ما لم يكن ذا كرا على ان الغرض من
 وظيفته إنما هو إيضاح ما غمض من حوادث الدعوى . فمن
 الواجب عليه نظريا ان يجمعها وان يكون في جمعه إياها كحاصد
 الزرع يحصد مع السنابل ما يتفق ان يكون ناميا بينهما من النباتات
 الطفيلية لأن يفسر معنى ما يقوله المتهم أو الشهود أو يغير
 مواضع الفكرة التي أرادوا الأعراب عنها بحجة ترتيب
 أقوالهم أو إيضاها وهو اذا أقدم على مثل هذا الفعل
 يضع القانون فوق حقيقة الواقع مع ان القانون وقضاة
 المحاكم قد نصا على كل قاعدة بما يؤخذ منه ان الوقائع
 الدالة على عدم الاستقامة لا تستوجب كلها المؤاخذه باعتبار
 أن معنى الاجرام متوفر فيها

يتكون من مجموعة الوقائع الضرورية للجريمة ما يسمونه
 في الالهيّة القضائية العامية بالنقطة وترى قاضي التحقيق
 لا يشغله في عمله شاغل الا هي فهو يتكلف توجيه الأسئلة
 على وجه يلهم به المسئول عن الاجابة عليها وما قصده من

هذا التكلف سوى الاهتمام بتوضيح النقطة واستجلاء
غامضها وانك انراه اذا كان في موضوع القضية يوجه
الاسئلة قبل أن يدون بيان الوقائع التي يندفع الى سردها
من تلقاء نفسه في حين أنه يجب عليه توقي مثل هذا
الفعل ولذلك ينبغي اعتبار الوقائع الجديدة التي ترد في
غضون الاجابة على أسئلة موجهة من القاضي بالشكل
المتقدم مشكوكا فيها . ولا خلاف في ان اندفاع القاضي في
تيار تحريف الحقائق ونقلها من مواضعها على شكل يطابق في
ظاهره قواعد القضاء يعد من عناصر الخطأ ومما لا ريب فيه
أن الحالة العقلية للإنسان تتغير بتأثير العمل الذي يزاوله
فالقاضي يكتسب بقوة الاعتياد والسرعة في تقرير الاحكام
خبرة تامة بالاشخاص والاشياء ولكنه في مقابل ذلك
تولد في نفسه النزعة الى اعتبار كل متهم مجرما . تصور أنك
ترى رجلا من الاشراف في الطريق يحيط به اثنان من
رجال البوليس فأنت ومن تقع انظارهم عليه لا تلبثون أن
تروا عليه مسحة المجرم ومظهر الأثيم . وهذا الرجل بعينه

إذا وقف في موقف المتهمين لا يسمع القاضي إلا أن يعتبره
 مجرمًا أيما كما اعتبرته أنت على أن القاضي لا يدخل غرفته
 في يوم من الأيام للجائوس على منصة القضاء إلا وقابله
 رئيس بأشرف النيات وأحسن المقاصد. تراه أثناء التحقيق
 أو عند انعقاد الجلسة يصيح بسمعه لأقوال المتهم ولا يجد
 من نفسه ما يحول دون إنزال هذه الأقوال في منزلة الشيء
 الصحيح بل تراه ميالاً إلى الرحمة بالمتهم والعطف عليه حتى
 أنك تجد أحكامه في أول أمره بالقضاء مملوءة بالتسامح
 والعفو ولكن سرعان ما يحمله المتقاضون على الأسف من
 ظهوره بهذا المظهر لأنه لا يلبث أن يعود أمامه المتهمون
 الذين سبقوا له تبرئتهم أو الحكم عليهم بأحكام خفيفة
 فيجد منهم ما وجدته في المرة الأولى من وسائل الدفاع التي
 لا يقبلها العقل ولا يتمسك بها إلا من كان أبله أو ساذجاً
 ومن ثم يقع القاضي في الطرف الثاني من طرفي الإفراط
 أي أنه لا يسلم بما قيل أمامه ولو صدقاً وينطق بالأحكام
 الصارمة على أولئك المتهمين حتى أصبح مقرراً عنده

أنه لكي لا يكون الواحد من هؤلاء مخطئاً مرة ينبغي أن يكون مصيباً مئة مرة وأن يقيم بنفسه الدليل على براءته خلافاً لما يقضي به القانون وأن تكون هذه البراءة ساطعة ناصعة ليؤخذ به

والخطأ القضائي في مواد الجنيح متواتر الوقوع لأن السرعة البالغة التي تنجز بها المحاكم المثقلة بأعباء الأعمال الكثيرة قضاياها المتراكمة مع ما يضاف الى ذلك من جهل المتهم غالباً بان له الحق في استحضار شهود النفي واضطرار المحامي الى العجلة في المرافعة عن المتهم حتى لا يتعرض الى غضب القضاة عليه وهم على ما هو معروف من الضن بأوقاتهم الثمينة وجنوحهم الى اعتبار سوابق المتهم كقرائن خطيرة ضده واعتمادهم على الاستدلالات التي التقطها البوليس بطريق الجزاف والمصادفة العمياء واستطاعتهم في حالة غياب الأدلة على التهمة الرجوع في أحكامهم الى قرائن بلغت النهاية القصوى من الدقة ، كل ذلك مما يرجح جانب الوقوع في الغلطات القضائية

ومعلوم أن الغايات القضائية في مواد الجرح تبقى
مجهولة غالباً وبالتالي غير معرضة للأصلاح إلا نادراً على
أن مدبري السجون لا يخذلهم هذا الخطأ إذ كثيراً ما يتفرس
المسجونون في زميلهم الوارد عليهم حديثاً فما هي إلا عشيّة
أوضحها حتى يقفوا على حقيقة أمره فشأنهم في ذلك شأن
المتضلعين من علم أحوال النفس فأنتهم متى وقفوا على سر
براءة ذلك السجين بادروا بأطلاع حراسهم على خفية الأمر
وهم لا يقفون من مروءتهم عند هذا الحد بل أنهم يعاملونه
بالعطف والأكرام ويبرهنون بذلك على أن من النفوس
البشرية نفوساً قد أخذت السجاية الكريمة منها أعمق مغرس
وإن تكن أعاصير الحوادث قد فعلت فيها فعلها من
التخريب والتدمير ومن أوئلك المخبرين القضائيين الذين
يمتازون على القاضي بأنهم عاجلوا الجرائم واختبروها
يعلم مديرو السجون أن المحاكم التي شاهدها ينو الأنسان
لنشر ألوية العدل لم تكن وحدها القابضة على زمام الحقيقة
إن القاضي ينسي في الغالب أنه لا يجوز له إصدار حكم

إلا إذا تجلت له الأدانة في مظهر لا تشوبه شائبة من الوهم أو الاشتباه والقضايا لا تعرض على نظر القاضي إلا بعد تنقيتها من الشوائب كما ينقى الماء بالترشيح لأن في استطاعة قاضي التحقيق كما في إمكان غرفة الاتهام أن يقرر عدم وجود وجه لأقامة الدعوى وأن يبنى هذا القرار على عدم وجود الجنبحة أو على كفاية الأدلة المثبتة للهمة . فما هي إذا قاعدة النقد التي يبنى القضاة أحكامهم عليها وما هي الدرجة التي يجوز اعتبار عدم كفاية الأدلة أو وجود الشك عندها مبدأ يفسر لصالح المتهم تفسيراً يكفيه مؤونة الوقوف في موقف المجرمين؟ الجواب على ذلك أن لا قاضي التحقيق ولا غرفة الاتهام يعملان في ذلك بمقتضى قاعدة ثابتة أو مبدأ معين . في حين أن المسئلة لا تخرج عن أحد شيئين إما أن تبدو مؤكدة لا ريب فيها وإما أنها لا تبدو كذلك ففي الحالة الأولى لا مفر من إحالة الدعوى على محكمة الجنايات وفي الحالة الثانية لا مخلص من تقرير أنه لا محل لأقامة الدعوى «

فلنفرض إذاً أن هناك قضية طنانة رنانة قام لها الرأي العام وقعد وأن القاضي إذا وضع إصبعيه في أذنيه حتى لا يسمع نداء الجمهور المطالب بأطلاق سراح المتهم لا اعتقاده ببراءته لا يمنعه من جهة أخرى مانع عن سماع نداء ذلك الجمهور مطالباً بمحاكمة رجل ظن فيه الأجرام . وقد لا يريد القاضي أن يحكم بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى بناءً على أن الجريمة أو الجنحة أكبر من أن يصدر في شأنهما قرار مضاد لذلك فكأن عناصر اليقين لم تكن ضرورتها في قضية من القضايا المهمة مثلها في قضية لا أهمية لها . وكثيراً ما يلجأ الى القضاء أو الى المحلفين في تقرير ما يرونه في الجلسة بشأن المتهم والحكم عليه . وقد يجوز أن يكون هذا المسكين بريئاً فإذا أحيل للنظر في أمره الى القضاة في ظروف كهذه الظروف فسيكون من القرائن المضادة له أنه سبقت محاكمته في حين أن المحاكمة لا تكون الا ضد المتهمين الذين أثبتت ظهورهم الأداة القائمة على إدانتهم وكم من خطأ وقع بهذه الكيفية لأن القاضي وحده

القابض فيما يتعلق بالأنفس والحرية والشرف على السلطة المطلقة التي يأبى الجمهور الاعتراف بها الآن لرؤساء الحكومات أو ينازعونهم فيها ولا مرء في أن القضاة والمخلفين إذا نطقوا بالحكم على متهم فأنما يبنونه على أسباب شرعية . وهم يعلمون عدا هذا أن قاضي التحقيق قد فرّ القضية في غرفته فراراً وتناول تفاصيلها بالبحث الدقيق والتحصيل وأنه قد تلقى من الشهود شهاداتهم الشفوية فسمع لهجاتهم المختلفة وقاس درجات أصواتهم واعتبر بما بينها من الاختلافات أو الخروج عن مقتضى الطبيعة وتقرس في وجوههم واستدل بما يطرأ عليها من المؤثرات ولا حظ حركاتهم في وقت لم يكن من همهم فيه الظهور بمظهر الثبات وعدم التأثر أمام الجمهور يوم تعقد الجلسة للنظر في الدعوى ان أولئك القضاة والمخلفين لا بد أن يخطر ببالهم أن المتهم الذي تقررت حالته على المحاكمة لا بد أن يكون جانياً . ولقد كان (فوفنارج) يرى أن الجهل ينبوع الخطأ وسار على أثره في هذا الحكم بعض المؤلفين إذ

ذهبوا الى أن جهل القاضى من أهم عوامل الوقوع فى الخطأ
القضائى

وواجب القاضى من الوجهة النظرية الالمام بأطراف
العلوم البشرية وعلى هذا الاعتبار يندر وجود من تتوفر فيهم
الشروط المؤهلة لتوسد كرسي القضاء

على أن هناك جملة طيبة من العلوم الخاصة التى
لا يلتمس للقاضى العذر إذا جهلها . وفى الواقع أن الإنسان
مدفوع بفطرته إذا نظر فى العلوم الى تطلب ما يريد
الوقوف عليه منها دون غيره فيبقى هذا الغير مجهولاً عتده
وكثيراً ما يتفق أن يكون الخطأ القضائى نتيجة هذا الجهل
الناشئ من الانصراف عن علم ما لم يكن معلوماً . ولنا
نشك فى أن القاضى ينشد الحقيقة ولكن مجرد توفر هذه
الزعة فيه لا يكفي لكي ينال مبتغاه من الألمام الواسع
بعلوم شتى

وغير خاف أن من المبادئ ما لا يقبل المناقشة ومن
النواميس الحكيمية ما لا بد من استخلاص احكامه فى

صينغ قصيرة. فهذا الكتاب سيكون للقضاة متنا إذا نابروا
على تلاوته تأججت في صدورهم جذوة حب العدل والحق.
والقاعدة المتبعة في مدرسة الحقوق لتعليم الطلاب الذين
هم قضاة المستقبل أن الادانة تقوم على ثلاثة أركان وهي :
واقعة محتمة ونصوص قانونية نصت عليها وصرت كتب لها
ارتكبتها بسوء القصد . ويجب ليحكم القاضي بالادانة أن
يكون موقنا بأجرام المتهم وسنرى فيما يلي الغلطات التي
يوقع القاضي فيها جهله بهذه القاعدة. ومن العناصر المكوّنة
ليقين القاضي الاعتراف الذي يرى أنه أبعد العناصر عن
قبول المناقشة فيه في حين أنه لا يخرج عن كونه قرينة
راجحة على ما عداها من القرائن

وإذا كانت مناقشة اعتراف المتهم تفضي بالقاضي غالبا
الى مباحث شتى يحار دون ادراكها الفهم لارتباطها
بالاستعداد العقلي للمرء فالأيسر والأصلح في هذه الحالة
تسجيل ذلك الاعتراف كما هو وعدم الخوض فيه . على أن
المتهم قد تدفعه الى الاعتراف بواحد العشق ليحول بين

يد القضاء وبين من يحبه او ليدراً الشبهات عنه بل قد
يكون اعترافه بارتكاب الجريمة من باب تعليل النفس بتشويه
سمعة قوم يحمل بين جنبيه الحقد عليهم. وترى متهما آخر
سبق له أن ذاق مرارة الحكم عليه بالحبس يسجل على
نفسه التهمة في جناية أخرى معترفاً بأنه ارتكبها لاشئ
سوى أمل الرجوع الى اللبمان اعتقاداً بأن الفرار منه ميسور
له متى عاد اليه. وهناك قوم يلصقون بانفسهم تهماً خيالية
أو يكذبون باعترافهم أنهم الجناة في جريمة وقعت فعلاً ولا
غاية لهم من ذلك كله غير التفاخر بأنهم ارتكبوا هذه
الجريمة. وبلغ بهم من ذلك أن الندم الذي هو مظهر الضمير
المتعب بالآثام والجرأتم العظام أصبح أداة لترجيح اعتراف
البرئ في كفة الاتهام

وليعلمن القاضي أن ما يتظاهر به ذلك المتهم نفسه
من الحياء والتواضع والخضوع والخنوع إن هو إلا شطاح
وإغراق في اتهام الذات بالذات فقد قال دوبرات في كتابه
(الأسباب الاجتماعية للجنون): «ان مظهر الحياء والخضوع

شعار مسدل على عاطفة جرحت من عواطف الزهو
والخيلاء بل على حب ذاتي متأصل في النفس « ولا غرابة
فطالما شوهده أناس لم يفقدوا شيئاً من قواهم العقلية قد اتهموا
انفسهم بجرائم وهمية من غير ما سبب يدعوهم الى ذلك
والحق يقال إن القاضي لا يفكر غالباً في الشكوك التي
تحوم حول ما يزعمون أنه الحقيقة المبينة على التجارب في
حين أن الشواهد العديدة قائمة على إثبات وجودها . جاء
في كتاب الغلطات القضائية لمؤلفيه لاييه وفونوفين ما يأتي:
« في ٢١ يناير ١٨٦١ وجدت السيدة (روزالي دواز) وزوجها
(جاردان) جثة والدها البالغ من العمر خمسا وستين سنة
في داره القائمة بجهة (سان جان كريبل) وكان بين ذلك
الرجل وبين أولاده جفاء مستحكم فلما رأت النيابة ان كل
شيء بالدار على حاله اللهم إلا ساعة كبيرة من الفضة قد
فقدت لم يخطر ببالها أن القتل كان باعته السرقة ولكن
الألسنة تداولت بعد ذلك إشاعات مؤداها أن بنت القتل
وزوجها هما الجانيان فقبض عليهما . نعم لم يشهد الشهود أنهم

رأوا ارتكاب الجريمة رأى العين إلا أنهم أكدوا أنه كان
 بين البنت وزوجها من جهة وبين أبيها من جهة أخرى
 عداً شديداً فحسبت (روزالى دواز) شهرين في سجن
 الانفراد وقتشت دارها بلا نتيجة وكانت المتهمة حاملاً في
 اشهر فالتفتت من أولياء الأمر إخراجها من سجنها الضيق
 الذى لا يتخلله هواء ولا ضياء والذى تقول انها أشرفت فيه
 على الهلاك فلما لم تجب الى طلبها عقدت التية على الاعتراف
 فقالت: « انا القاتلة لأبى لا سواى على أثر مناقشة حادة
 ثار بيننا ثأرها فإنه كان أخذ فأساً ليضربني بها فانزعمتها
 من يده وضربته بها ثم تركته بعد أن أخذت الساعة »
 وحاول قاضى التحقيق عبثاً حملها على تكميل اعترافها بالارشاد
 عن مكان الساعة فأمسكت روزالى عن الكلام حتى إذا قدمت
 الى محكمة الجنايات في ٣ أبريل ١٨٦١ وصدر قرار القاضى
 بان لا وجه لأقامة الدعوى على زوجها عدلت عن اعترافها
 عدولا بهت له القضاة والمحلفون وأكدت أن لا يد لها
 في الجريمة وأنها إذا كانت اعترفت بها فما ذلك إلا

لتخرج من سجنها الذي كانت تسميه « بالجحر الاسود »
ومن ثم يرى إذا لم يكن للنيابة بعد اعتراف المتهم
بالتهمة وبعد الشهادات المؤيدة لها العذر في بيان فساد
الطريقة التي لجأت اليها المتهم في آخر الأمر لا لتبرئ براءتها
حكم على (روزالى دواز) بالأشغال الشاقة المؤبدة
ونفذ هذا الحكم فيها واتفق بعد ذلك بزمان أن اتهم رجل
اسمه (فانها لوين) وآخرون بالقتل والسرقة وشهدت
امرأة هذا الرجل عليه بما يؤخذ منه أن لزوجها يداً في قتل
(دواز) فأعيد تحقيق هذه الواقعة بما ظهر منه ان (فانها
لوين) وآخر اسمه (فان هام) كانا القاتلين ولقد اعترف
بجريمتهم وأرشدنا عن التاجر الذي باع له الساعة المسروقة
التي وجدت فعلا بعد البحث عنها . وقد حكم على (فانها
لوين) بالأعدام وعلى (فان هام) بالأشغال الشاقة المؤبدة
وأفرج عن (روزالى) بعد الحكم ببراءتها وهو ما يفيد أن
القضاء قد أيقن ولو كان بعد فوات الوقت أنها كانت تقول
حقا وقد خرجت هذه المسكينة من السجن في أسوأ حال

حيث ظهرت عليها علائم الشيخوخة واصابتها الأمراض
وتوفي ولدها الذي وضعت في السجن ووقف لها النحس
بالمرصاد . ولا بد أنها شيعت عند الافراج عنها بالكلمات
الآتية لتعزيها: « ان طالعتك كان ولا شك في سعد السعد وإنما
يجب عليك بعد الآن الحذر من السقوط في مثل هذه المحفوة »
إن المعتبر بارتكاب جناية أو جنحة لم يرتكبها إنما
يعترف متأثراً بأسباب عديدة وعوامل مختلفة يعتبر الواقع
عليها واقفاً على أمور توجب الدهش والعجب

أثناء النظر في قضية (ستينهيل) بينا كانت المهمة تدافع
عن نفسها بما في وسع مجرمة ذكية أو بريئة مستيئة مثلها
ينبري من بين الحاضرين فتى بعث الى الافوكاتو (أنتوني
أوبان) كتاباً ذكر فيه أن لديه أسراراً يروم إفشاءها فلما
استدعته المحكمة قال ان اسمه (جان لوفيفر) وأنه شريك
في قتل المسيو (ستينهيل) ومدام (جاني) حماته فاستجوبته
المحكمة وضيق عليه في أسئلتها حتى لم يسعه إلا الاعتراف
بأنه لم يتهم نفسه إلا لينقذ مدام ستينهيل المهمة لانه شغف

بها حبا من غير أن يعرفها وهام بها هياما استمدد من خلق
الشهامة والمرؤة الذي جبل عليه . فألى القاضى إذا يرجع
الفصل فى البواعث التى تحمل البعض على شهادة الزور وعليه
يجب الاهتمام بأحوالهم النفسية

وقد أصبحت شهادة الزور فاشية فى المحاكم فشو المرض
فى الجسم العليل كما ان الشهادة المؤيدة للتهمة تحمل من نفوس
القضاة مثل القبول بشكل قاضح لأنه لا يتناول التحييص
ومن الغريب أن يستند القضاة فى احترام أمر أو احتقاره
وفى أخذهم به على وسائل لا تبلغهم من ذلك الا القشردون
اللباب والظاهر دون الباطن ولكنها تؤثر فى الشهود فتقسمهم
الى قسمين شهود إثبات يلقون صدورا رحبة وتسمع أقوالهم
بالرعاية والانعطاف ولهم فى العادة مكان خاص يجلسون فيه
وشهود نفى يحضرون أمام القاضى فينظر اليهم بعين الارتياب
والاحتقار وربما لا يصغى الى شهاداتهم . وإذا أصغى فأعما
يكون بابتسامة ينطوى تحتها الكثير من المعانى . فلم هذه
التمييز ياترى بين صنفى الشهود ؟

ألم تكن عناصر الاستدلال كلها واحدة ويجب على
القاضي أن يحلها محلاً واحداً من الاعتبار وألم يكن من
واجب القاضي النظر بعين واحدة الى جميع الذين جاءوا
لمعاونته على تقرير الحقيقة التي تعهد باظهارها ؟

سنرى فيما يلي ان البواعث على شهادة الزور لا حصر
لها وأن أسباب خطأ الشهود كذلك فمن الواجب على القاضي
ان يكون من صدق الروية وبعد النظر والتزود من الاسانيد
بحيث يستطيع تمييز الاولى وتصحيح الثانية . ثم للقاضي أن
يثق بأقوال النساء والأطفال ؟ إنه إذا فعل دل على جهله
بفطرة هذه الكائنات الضعيفة وميلها الغريزي الى الدفاع
عن نفسها بالإنكار . ولا خلاف في أن الذين شبهوا الحقيقة
بامرأة جميلة عارية لم يكونوا إلا مازحين متهمكين لأن المرأة
والحقيقة ضدان لا يجتمعان . على أنه إذا كان في قدرة
المرأة إبراز محاسنها للانظار فمن يعلل نفسه بأمنية النظر الى
قلبها مجرداً من الغشاء ؟

يجب على القاضي التنبيه الى فساد الهستيريا (الصرع)

في النساء والى ما جبان عليه من الكذب لا قل داع كداعى
 اللذة من قولهن الكذب . لذا نسأل كيف يتسنى القضاء
 التسليم بشهادة امرأة قبل فحص حالتها العقلية ما دامت
 شهادتها أساسا التهمة ؟ ربما كان عذر القاضى في إغفال هذه
 القاعدة أن الشاهدة أمّ وأن أمومتها وصلتها الحديثة بولدها
 يجعلان قلبها كقلوب الأطفال . ولكن أيجمل القاضى
 ما للطفل من القدرة العظمى على انتحال الا كاذيب ؟
 يعتقد القاضى اليقظ أنه قام بما يجب عليه إذا خاطب
 الطفل الشاهد بمظاهر العطف الأبوى فى طلبه منه أن لا
 يقول إلا الحق كأن الطفل لم يستعن قط بالكذب على
 الظهور فى مظهر الصادق الذى لا يسع من يسمعه أو يراه إلا
 التسليم بصدق قوله . وحقيقة الأمر أن الواجب على القاضى
 الأخذ بمبدأ عدم التعويل على شهادة الأطفال باعتبار أنها
 شهادة لا يقام لها وزن وأن يتلقى شهادة المرأة بشكوك الرجل
 الذى حنكته التجارب وعجم عود المرأة ووقف على حقيقة أمرها
 ولا ريب فى أن هناك رجالا هم والنساء سواء فى هذا

الموضوع لان المرض أو الرذيلة يؤثران في نفوسهم تأثيراً
 يجعل الكذب والغلط ديدنا لهم . والواجب على القاضي في
 مثل هذه الحالة أن يختبرهم ويستطلع طلع حقيقتهم وأن
 ينتدب خبيراً من الاطباء ليثبت ما شاهده او ينفيه وسنرى
 لدى البحث في شهادة الشهود ما يجرّ اليه الأخذ بأقوال
 بعض الشركاء في التهمة من الخطأ ونعلم أن التهمة التي هي
 من أشد الامور وقعاً في نفوس المتهمين قد تنطبق على مصلحة
 المساعدين على إثباتها . ومما يدهش الأتسان ويؤلمه ملاحظته
 اطراح القضاة العمل بهذه القواعد وإلا فكيف يطلب
 منهم للعلم بالأحوال والظواهر المتعلقة بالعقل البشري وعلى
 أى وجه يحسبون حساباً لقوة التأثير من «أريق الأبحاء»
 والألقاء في الروع إذا كانوا يجهلون أو يتجاهلون الحالات
 العصبية التي تطرأ على المرأة والكذب الذي ينغمس في حماه
 الأطفال وكيف إذا كانوا لا يعتبرون تلك الأحوال والظواهر
 عنصراً مهماً من عناصر الخطأ يحترزون من تأثير الأبحاء
 والحال أنه لا تعقد جلسة من جلسات المحاكم الا وتبدو

علامات الانفعال بهذا المؤثر بادية على وجوه القضاة
 إن القضاة يندفعون بالرغم منهم الى اتخاذ المهمة قاعدة
 يدنون عليها اقتناعهم . يثبت ذلك بجلاء النهج الذي يتهجون في
 إدارة شؤن المرافعة وتوجيه الأسئلة الى المتهمين والشهود .
 على أنه كان خليقاً بهم الوقوف التام على الصيغ المختلفة
 والأساليب المتنوعة التي يتم بها النوم المغنطيسي الذي يتخذه
 بعض من لا إلّ لهم ولا ذمة ذريعة للسيطر المطلق على
 غيرهم لأنه إذا لم يعتقد القاضي بتأثير التنويم المغنطيسي ولم
 يميز العلامات الدالة عليه فمن أين له السير بسفينة التحقيق
 نحو ذلك الساحل الذي اكتشف حديثاً ألا وهو ساحل
 المسؤولية البشرية ؟ إن الواجب على القاضي العلم بما يتضمنه
 المجال الفسيح الممتد أمامه ألا وهو مجال الأوهام والخيالات
 ولقائل أن يقول إننا نتطلب من القاضي السمو بنفسه
 الى الطبقات العليا من العظمة والأنفة في حين أننا نسأله
 من جهة أخرى ان لا تكون صلة تضامن بينه وبين رجل
 البوليس وحافظ الأمن وعضو النيابة وقاضي التحقيق وبالجملة

جميع الذين لهم يد في إلقاء التهمة . وليس في مكنته أن يوجه
الى ائدم تكذيباً من غير أن يمس بكرامته ولو كان ينبغي
أن يكون الاهتمام باكتشاف الحقيقة نصب عيني القاضي
وأن لا يثنيه عن السعي إليها والاجتهاد في اكتشافها سبب
من الأسباب أيا كان

على أننا إذا صدقنا النادرة الآتية التي نقلها جريدة
حرية بالثقة فإن الاعتبار المالية تكون مما يخفف في بعض
الأحيان سير القاضي في طريق الحقيقة أو يعطله بالارة إذ
معلوم أن لكل صاحب شكوى الحق في المطالبة بحق مدني
أعني أن يكون من المساعدين على التهمة والمطالبين أمام
محكمة العقوبات بالتعويضات المالية ومعلوم أيضاً أن المطالب
بالحق المدني يؤدي قبل طلبه إياه الرسوم القضائية الى
خزينة المحكمة على أن رجوعه بما يحكم له به على المتهم بعد
صدور الحكم إنما يكون في الغالب رجوعاً وهمياً
أما إذا لم يكن في الدعوى مطالب بحق مدني فإن
خزينة الحكومة تتحمل المصاريف في حالة صدور الحكم

بالبراءة . ولقد حصل امام أحد محاكم الأستئناف أن
 شخصاً محكوماً عليه بالحبس بضعة أشهر وبالغرامة تمكن
 من إثبات براءته فحكمت له بها محكمة الاستئناف وقضت
 في قرارها على المطالب بالحق المدني بالمصاريف ولكن كاتب
 الجلسة لاحظ على القاضي أنه لم يكن في القضية مطالب
 بحق مدني فلم يتمالك هذا الاخير وقد أخذته سورة الغضب
 أنواجه المحكوم ببراءته بقوله : « كيف ! ألا يوجد في
 القضية مطالب بحق مدني ؟ آه . لو كانت محكمة الأستئناف
 علمت . . »

إذا كان في هذه الرواية شيء من الصدق فانها تكشف
 الفطاء عن حالة غريبة من الأحوال العقلية عند القضاة
 وكان واجبا على ناظر الحقائق إلزام هذا القاضي الغريب
 الشأن بالاستعفاء وعلى وزير المالية تعيينه في الحال جايا من
 جباة الدرجة الأولى

وما الذي يعمله القاضي إذا استجمع الأدلة وسمع
 شهادة الشهود ؟ الذي يعمله أنه يمضي مع أهواء النفس في

اختيار الأصاح فالأصاح منها إذ من المتعذر استنباط قاعدة
 ثابتة وقياس مضبوط لتقدير قيم الشهادات ولقد حاول كل
 من (كلايريد) و (بينيه) و (بورست) أن يصيبوا هذه
 الغاية فطاشت سهام مساعيهم

وانما الذي ينبغي على القاضي أن يحسن الأمام به وهو
 ما يجمله في غالب الأحيان إنما هو الأسباب المدهشة
 للغلطات القضائية القسرية فانه كثيرا ما ينسى أن العالم أهل
 بالمجانين والمصابين بالعاهات العقلية والنوكى الذين لا يتحدثون
 في حياتهم إلا بأمر واحد وأن أشهر الناس بالصلاح
 والتقوى قد تزل قدمه فيجرح الى وسائل التدليس والغش
 وقد يقصد بهما نفسه فيكون خادعا ومخدوعا في آن واحد
 كما أنه يجوز أن يكون أكثر الناس تعرضا للاشتباه في
 أمرهم أقدرهم على قول الحقيقة وضبط الشهادة . فما السبب
 إذا الذي يحمل القاضي على استبعاد شهادة من الشهادات
 وان يعير شهادة أخرى الغاية القصوى من الأهمية ؟
 لا شك أنه إنما يعمل منقادا لغريزته ومندفعا في تيار ميوله

إذ يكون الشغل الشاغل له إقامة الدليل على إدانة المتهم
 وإذا كان الشهود مشتبهين في أمرهم بالنسبة لذانيتهم
 وبصرف النظر عن الظروف الخاصة بالدعوى فما هي الفائدة
 في أقوالهم؟ الفائدة في سماعها أن القاضي لا يظهر استعدادا ما
 لمناقشة شهادتهم مادامت متفقة مع ما يذهب إليه من مذهب
 إلقاء التهمة على المتهم . ولكن إذا فرض أن هؤلاء الشهود
 المشتبه في أمرهم أدوا شهادتهم لصالح المتهم فسيان عند
 القاضي أجابروا بالحقيقة أم كتموها بما أنه لا بد نابذ
 لشهاداتهم من وراء الظهر قبل أن يختبرها أو يكاف نفسه
 مؤنة الفحص فيها ولا يكون من شأن العالم بالأحوال
 النفسية والمحامي والشاهد وكل حاضر في الدعوى بل والمتهم
 نفسه إلا الاستسلام للصبر والأخذ بالتفويض للقضاء
 والقدر تعزية لأنفسهم عن مشاهدة أن القاضي لا يبعد أن
 ينتحل لنفسه العصمة من الغلط وهو جاهل بأصول علم
 الشهادة بل وهو مجرد من التربية العقلية الكافية لتطهير
 النفس من أدران العادات القبيحة والتخلص من قيود

الأوهام الباطلة التي تلقاها من أسلافه كما يتلقى الوارث إرثه
أو التي اتصلت إليه من الأصلاب والأرحام فصارت
غريزة من غرائزه وشائسته قديرة على إضلال صاحبها في
تيه لا مخرج له منه مهما يكن حاضر الذهن وطيب الذم
وجملة القول فأن الواجب على القاضي أن يسدد سهام
التحقيق نحو الشهود جميعا فلا يكون أقل من أن يطلع على
سوابقهم في الاجتماع الأنساني فأنت ترى القضاة في إنجلترا
التي جرت العادة فيها بالتشدد في قبول شهادات الأثبات
وبأظهار القسوة نحو المجرمين يطرحون بعيدا عنهم جميع
الشهادات المشكوك فيها

وإنه لمن المحزن أن يظهر القاضي الذي لبس لبوس
الهمة والنشاط لأثبات إدانة المتهم لا يتلقى الشهادات النافية
للتهمة عنه بمثل العطف والاهتمام اللذين تلقى بهما شهادة
الأثبات وأنه لا يبدي عناية ما بالدفاع عن المتهم على أن من
واجب القاضي الاشراف على جميع وسائل الدفاع ولو كانت
مناقضة للائسانيد الموجودة ضمن أوراق الدعوى

وللشهادات التي سمعت من الشهود : ولكن لا عجب فإن الحقيقة لا يمكن أن تكون في المواد القضائية الصواب بعينه وإنما هي قريبة من الصواب أو شبيهة بالحق وإلا فكيف تتجلى الحقيقة للأُنظار إذا كان قاضي التحقيق يمسك عن تحقيق البيانات التي يقدمها المتهم تحقيقاً خالصاً من شائبة التحيز والغرض أو إذا كان يرفض سماع شهادة الشهود الذين يدل على أسمائهم

وانذكر هنا أنه إذا كانت مهمة القاضي حل المسألة التي وضعها ورقة الاتهام وإقامة الدليل على الأداة فإنه يقتصر في تحقيقه على جمع عناصر الاستدلال بسرعة ومن غير مراقبة. ولكن إذا كانت مهمته أشرف من ذلك وأدق بأن تكون قاصرة على البحث عن الحقيقة فإن الواجب عليه أن لا يستخف بوسيلة ما من وسائل الاستدلال ولا يأنف منها فكثيراً ما يتفق بعد إتمام التحقيق الذي يكون قد لبث بضعة أشهر أو بضع سنوات أن يقال للمتهم على قبيل الاعتذار عن هذا التأخير : « لقد أعطى لك الوقت الكافي للدفاع

عن نفسك « ولو كان للمتهم أن يجاوب بقول صريح لزال الرئيس
 المحكمة . » إن ذا شيء عجاب يا حضرة الرئيس إنى هذا
 مسجون فى السجن لا أستطيع الأخذ ولا العطاء بحرية
 لا مع المحامى الذى تحرم عليه اللوائح السعى لصالحى سعى
 يتعدى الاستشارة والمرافعة ولقد استغرق حضرة قاضى
 التحقيق تلك الأشهر الطويلة التى لبثت فيها أسيرا فى بث
 رجال الأمن واتخاذ جميع التدابير التى تخولها له سلطته
 لاستجماع الأدلة ضدى فأنت وقد زعمت أن تلك المدة
 الطويلة منحت لى تأييدا لمصاحتى وسعى وراء فائدتى فأنما
 تتكبر كما تبدو عليه علائم القسوة والأيلام «
 وإذا كانت عضو النيابة ملما بأسماء الشهود الذين فى
 استطاعتهم أن يؤدوا الشهادة لصالح المتهم فأن لديه وسائل
 كثيرة يستطيع بها استحضارهم الى الجلسة . وهنا يهملنا ان
 نلاحظ أن النيابة التى ينبغى أن تجعل الحقيقة رائدها لا تعنى
 أبدا بذلك الأمر . لهذا ترى فى القضايا الخطيرة التى تحال
 مباشرة على محكمة الجنح بعد تحقيق سطحي يقوم به رجال

البوليس أن المتهم يقف أمام القضاء معتقدا كل الاعتقاد
أن شهود النفي الذين ذكر أسماءهم سيسمعون في الحال فإذا
لاحظ أنه لم يحضر واحد منهم ولم تسمع المحكمة شهادة من
شهاداتهم أجيب : « كان عليك ان تعلنهم ليحضروا »
والمؤكد أن ذلك الرجل الشقي الحظ لا يدرك كيف يوصف
النظام القضائي الخاص بالعقوبات بالعدل إذا كان البحث في
القضية لا يتناول سوى وجه واحد دون الآخر أغنى
لا يستند إلا الى ركن واحد من أركان الحقيقة . وبإنه
ليجدر بالأنسان أن يتمنى تسرع أولياء الامر بأصلاح
هذا العيب وإتمام هذا النقص إذ من الواجب أن يتضمن
إعلان الحضور أمام محكمة الجنح إشاره صريحة العبارة
يطلب فيها من المتهم أن يستدعي بواسطة محضر جميع الشهود
الذين يخیل له أن سماع شهاداتهم في مصالحته . فإذا كان
عاجزاً عن أداء الرسوم والمصاريف اللازمة لذلك فالواجب
إضافة هذه المصاريف الى جانب الحكومة . ولكن إذا
كان المتهم جاهلاً بأسماء الشهود فمن يستطيع العثور عليهم

سوى القاضى بما لديه من وسائل البحث والتفتيش ؛
ولو أن القاضى يصرف فى الدفاع عن المتهم نفس العناية
التي يصرفها فى إصاق التهمة به لأمكن اجتناب الكثير من
الغلطات ولكن نزعتة المستمرة الى إثبات التهمة على المتهم
مع إغفاله شأنه سبباً للغلطات القضائية التي وقعت سنة ١٧٧٠
فى قضية (مونت باي) وسنة ١٧٧٦ فى قضية (كاهوزاك)
وسنة ١٨١٩ فى قضية (رسبال) و (جالند) وسنة ١٨٨٣ فى
قضية (جبيلارد) وسنة ١٨٨١ فى قضية (لرنندو) ثم فى قضايا
(فيلول) و (دوفور) و (جامار) فلقد صادفت العناية
هؤلاء الشهاداء شهداء القضاء حوادث لم تخطر لهم ببال
فافضت الى إثبات ما ذهبوا فريسة فى سبيله من الغلطات
القضائية. ولا مشاحة فى أنه لورضيت المحاكم بمراجعة وسائل
الدفاع التي لجأ اليها كثير من المحكوم عليهم للذود عن
أنفسهم أمام القضاء لما ضحوا على مذبح تلك الغلطات
وإني إنما أطير اليكم بأجنحة الفكر إشفاقاً عليكم أنتم
معشر المساكين والتعساء الذين دمغتم بميسم عار الأحكام

الصادرة عليكم واحتملتم صنوف الأحران والآلام في السجن
وابتهلتم إلى الله تعالى في كل يوم بل في كل ساعة من
أوقاتكم أن يمهّد السبيل لتحقيق براءتكم أو أصبحتم في عداد
الموتى بعد أن لطخت شرفكم الأحكام وتولاكم اليأس من
الخلاص. أسألكم وأنتم الآن على باب الأبدية إذا كان في
العالم الذي رحلتم إليه عدل سام معصوم من العثرات والزلات
وقدير على إصلاح خطأ الإنسان؟

أما قضية (مونت باي) فقد كتب بمناسبتها فوليتير «إذا
قام عشرون احتمالاً ضد المتهم وهو امر نادر جداً واحتمال واحد
في صالحه يعادل في قوته كل واحد من تلك الاحتمالات
على حدته فلا أقل من أن تكون نسبة إجرامه معادلة لواحد
من عشرين ومن البديهي أن القاضى لا يجازف في مثل هذه
الحالة بدم برئ مجازفة تعادل عشرين على واحد ولكن
إذا تمادى المتهم على الإنكار مع وجود احتمال واحد في
مصلحته فأن هذين الاحتمالين بتقوية أحدهما الآخر
يعادلان العشرين احتمالاً المضادة لمصلحته»

وفي الواقع فان (مونت باي) صدر الحكم عليه بإد
 دليل ضدة وانما بقرائن مبهمة تفيد انه قتل والدته . وقد
 رفض القضاة سماع شهادة الشهود المفيدين للدفاع فلما نفذ
 حكم القضاء فيه اعترف القضاة بانهم ارتكبوا خطأ كان
 من الميسور لهم اتقاؤه لو سمعوا اولئك الشهود . اما تضاي
 « رسبال » و « جرند » و « جيلارد » و « لرنندو » و « فيلول »
 و « دوباس » فقد ثبتت براءتهم من التهم التي اوجبت الحكم
 عليهم بعد إذ سمعت الشهادات التي أثبتت الحكمة سماعها وبعد
 إذ اجريت المداينات التي أهمل القيام بها

وتدل قضية جامارد على أنه لا ينبغي للقاضي أبداً رفض
 الأسلوب الموضوع للدفاع عن المتهم بحجة أنه غير مقبول
 عقلاً فان (جامار) المؤمى اليه كان عاملاً لا عمل له ففي ذات
 يوم قدم اليه رجل جملة من النواتير راجياً منه الاشتغال
 بتحصيل قيمتها وكانت هذه الفواتير مزورة فألقى القبض
 على (جامار) الذي لم يتمالك ان نادى بحسن قصد وارشده
 عن صاحب الفواتير إرشاداً وافياً ويخيل لي اني أرى القاضي

وقد ارتسمت على شفتيه ابتسامة الازدراء لاعتقاده بأنه قد جرت العادة بأن ينتحل المزورون اشخاصا يزعمون انهم ساموا اليهم الأوراق المزورة وبأن هذه الحيلة من حيل الدفاع التي أكل الدهر عليها وشرب . وفعلا حكمت المحكمة عليه في ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٧ بالحبس ستة أشهر

استأنف (جامار) الحكم فلما حانت ساعة وقوفه امام الدائرة التي يسميها بعض المحامين بدائرة الأساقفة لكونها تؤيد على الدوام أحكام قضاة الدرجة الأولى إذا لم تضاعفها تنازل (جامار) عن الاستئناف . ثم اتفق أن القى القبض بعد ذلك على شخص يسمى (روميسن) بتهمة كالتي أفضت الى القبض على (جامار) فاتضح لآولياء الأمر أنه هو الذي أرشد (جامار) عنه بأعطاء أوصافه وظهرت بذلك براءته ظاهراً لم يسع محكمة النقض معه إلا الحكم لهذا المسكين الذي ذهب ضحية خطأ القضاء بستة آلاف فرنك تعويضا إن تأكيد المتهم يكون على الدوام موضع ارتياب القاضى مادام الغرض نفي التهمة وموضع الثقة والاعتبار

مادام الغرض إثباتها عليه . وكثيرا مايكون قبول القاضي
 إدخال شريك في التهمة قبل البحث الدقيق فيه ومن غير
 أن يكون هناك مايؤيده من عناصر الأدلة الجدية سببا
 للوقوع في الخطأ القضائي . وإنا لسائلون في هذا المقام هل
 يرتاح ضمير القاضي ارتياحا مطلقا إذا حاول المتهم بألقائه
 التهمة على شركائه المفروضين الصاق التهمة بنفسه؟ الجواب
 على ذلك تراه في قضية (هوليز) التي تدل على ما يحوم من
 الشكوك حول هذه المسألة . وشرح هذه القضية أن على
 مسافة ثلاثة كيلو مترا تقريبا من بلدة (سنتومير) قرية
 تسمى (سلبرويك) ففي ليلة ١٧ اغسطس سنة ١٨٤٨
 وقعت سرقة في كنيسة هذه القرية لم يعلم خبرها إلا في
 الساعة الخامسة صباحا حين شرع في الصلاة الاولى وكان
 المكتشف للسرقة (لويس جوزيف أونوريه هوليز)
 مع الأطفال والمساكين بحفظ أواني الكنيسة . وكان في
 الكنيسة ثلاثة صناديق لجمع الصدقات والنذور فوجد
 اثنتان منهما فارغين والثالث غير موجود في مكانه فبادر

(هوليز) بأخبار القس وشيخ البلد والأهلين بواقعة الحال
وشرع على الأثر في التحقيق .

بدى بالنظر في كيفية وصول السارق أو السارقين
إلى ارتكاب الجريمة وفي الوسائل التي مهدت دخولهم في
الكنيسة فلم يقف المحققون على أثر يدل على تسلق الأسوار
أو كسر الأبواب والنوافذ . وكان لنا فذة قريبة من منبر
الخطابة إطار متحرك ترك أثناء الليل بين مفتوح ومغلق
فذهب المحققون بادىء بدء إلى أن اللصوص مروا منها
ولكنهم لم يلبثوا أن تحققوا العكس لعدم وقوفهم على أثر
التسلق أو المشى سواء على أسوار الكنيسة داخلاً وخارجاً
أو على الأعشاب النابتة حولها فضلاً عن أن إطار النافذة
كان يحمل من الخارج شيئاً من زرق الطير وزغب الريش
الذين يكفي لأل زالتهم من مكانهما أقل جهد وأن ذلك الأطار
كان مغطى من الداخل بطبقة خفيفة من التراب تخليها
خطوط متوازية هي التي رسمتها أطراف المكنسة أثناء
انزعاع يوت العنكبوت

بقى إذن أن يكون السارق قد اختفى في الكنيسة من
 مساء اليوم السابق حتى إذا ارتكب جريمة خرج منها عند
 فتح أبوابها. ولكن تبينت للمحققين استحالة هذا الفرض
 لأن الصندوق الذى انتزع من مكانه لم يوجد له أثر
 بالكنيسة فلو خرج السارق منها فعلاً عند فتح أبوابها
 وإقبال الناس على الصلاة وهو حامل له على ضخمة لما تعذر
 على أحد أن يراه متلبساً بالجناية وأن يتعلق بأذياله
 وهناك فرض آخر يظهر أنه الوحيد الممكن التعليل
 ذلك أن السارق فتح الكنيسة بمفتاح مصطنع وإنما ينبغي
 للأخذ بهذا الفرض أن يكون السارق عارفاً بأسرار
 المكان لأن الباب الوحيد الموصول الى خزانة الأواني
 المقدسة التى كان أحد الصناديق المكسورة فيها متصل
 بأخشاب الهيكل اتصالاً تتعذر معرفته على الأجنبي أثناء
 الليل ثم إن ذلك الصندوق كان موضوعاً بحيث لا يهتدى
 إليه فى الظلام إلا عالم بمكانه. فيكون اللص إذن قد وصل
 الى الخزانة من أحد الأبواب بعد إغلاق الكنيسة ولقد

وافق هذا الاستنتاج اعتقاد الجمهور فحصرُوا الشبهة في
 المذوَّب بهم حفظ مفاتيح الكنيسة ولما كان عددهم أربعة
 ثلاثة منهم لا تتناولهم الشبهة وهم القس وأنستان عانسان
 والرابع (هوليز) الذي أخبر بوقوع السرقة لم يكن بذ
 للمحققين من حصر التهمة فيه خصوصاً أنه ليس من
 ذوى اليسار وأنه منذ هبط هذه الجهة أى منذ تسع
 سنوات تعددت السرقات في الكنائس المتفرقة بأنحاءها
 ثم ازدادت الشبهة التصاقاً به باعتراف المدعو (هيلس)
 بأنه اشترك مع المتهم في ارتكاب الجريمة ثم استرسل في
 وصف التهمة ووصفاً لم يبق بعده مجال للشك في أنها
 الجانبان فألقى القبض عليهما وحينما أحضرا الى قاضى
 التحقيق قال (هوليز) : أنه برىء فكان « هيلس » يقول
 له : « هيا يا هوليز هيا الى الاعتراف . . لماذا أوترى عليك
 وأنت تعلم أننى ما أردت بك سوءاً فى حياتى وليس فى نفسى
 ما يحمنى على إلحاق الأذى بك وما دعانى الى سلوك سبيل
 الصراحة معك سوى الرغبة فى إحقاق الحق وتقرير العدل »

أصبحت إدانة هوليز حقيقة لا ريب فيها لاسيما وأنه
 بطراً على التحقيق ما ينافي اعتراف (هيلس) فأحيل (هوليز
 و (هيلس) على محكمة جنائيات (بادي كاليه) يوم ٣٠ نوفمبر ١٨٤٢
 فحكمت على هوليز بالأشغال الشاقة خمسة أعوام وعلى
 زميله بالحبس عامين .

على أن السرقات في الكنائس لم تنقطع بعد ذلك بل
 قبض على رجل اسمه (كونستان مكريز) بتهمة السرقة من
 كنائس (هاز بروك) فاعترف فوراً بأنه المرتكب للجنايات
 وزاد أن اتهم نفسه بجملة سرقات في مقدمتها سرقة ٢٧
 أغسطس بكنيسة (سلبروك) ولقد شرحها بنوع من الدقة
 والضبط لم يسع أولياء الأمر معها إلا تقرير معاناة مكان
 الحادثة ليعرفوا كيف وقعت

وجيء بمكريز وأعطى غطاء لرأسه وأفرغ على جسده
 قميص فاتجه بلا تردد نحو النافذة التي ذكر في اعترافه أنه
 تسلقها حتى إذا صار على مسافة قصيرة من الحائط وضع
 قدمه على حجر ووثب وثبة مكنته من التعلق بالنافذة ثم

دفع برأسه الأطار المتحرك وإذا بالجزء العلوى من جسمه
بداخل الكنيسة . عندئذ قال : « أيها السادة المحققون إني
أرى فوق الأطار إبرة ولعلها إبرتى لأننى خياط وأحمل
الأبر دائماً معى » ثم دخل مكريز الكنيسة وعاد بلا تردد
من نفس الطريق الذى عاد منه قبل بضعة أشهر .

ولما لم يبق بعد هذا ريب فى أنه الجانى جىء بهيلس
المحكوم عليه بالحبس عامين ووجهت اليه أسئلة متعاقبة
أقضت الى اعترافه بكذبه وأنه و(هوليز) أبرياء من التهمة
براءة الطفل الوليد . ولم تعلم بعد ذلك حقيقة الباعث الذى
حملة على اتهام (هوليز) وتعريضه نفسه لتلك العقوبة الصارمة
ومن عادة القاضى التساهل فى الأنصاف للتهم التى
يوجهها الشريك فى التهمة الى غيره واستقبال المعتدى عليه
البادى بالشكوى بمظاهر الاحترام والرعاية وإنى لا ذكر
ذلك ثم أمثل لخاطرى النصاب الذى يقع لأول مرة فى
نخاخ الاحتيال وأسائل نفسى ماذا يكون من أمره وقد
رفع شكواه إذا رأى القاضى يحسن لقاءه الى ذلك الحد ؟

لا شك في أنه يخالطه شيء من القلق والوسواس لا اعتقاده
أن المحكمة التي تتلقاه بمثل هذه الرعاية وتنزل شكواه في
منزلة الاعتبار لا بد أن تفعل مثل ذلك إذا كانت الشكوى
موجهة من الغير ضده

ويتفق غالباً أن يسلم القاضي من غير بحث ولا روية
بكرامة الشاكين وصدق أقوالهم ولكنه بمعاملته إياهم على
هذا الوجه يضطر المهتم إلى التذمر والاستياء لاسيما إذا كان
مقدم الشكوى مخدوعاً بالشبه أو مندفعاً في تيار الأضاليل
وهو الغالب كما حدث سنة ١٨٧٣ في قضية (بتيت) وسنة
١٨٧٧ في قضية (بيراتو) أو مدفوعاً بباعث الخفة والطيش
كما وقع سنة ١٨٨٣ في قضية (جولاس) أو خاضعاً لباعث
من البواعث الفريرية التي تحمل على ارتكاب الجريمة
وسلوك سبل الدناءة والفساد كما يظهر من قضية (سوسيه)
يضاف إلى هذه الأسباب الباعثة على ركوب متن
الخطأ سبب لا يتأتى صدوره من غير القاضي لأنه سواء أكان
موقناً بالحقائق الناصعة التي تقدم الكلام عليها أم كان عالماً

ضليعاً بالأحوال النفسية يكون بعدم انتباهه سبباً للخطأ
 إذ لا تخفى الصعوبات التي تحول دون انتباه القاضي مهما بلغ
 من الخبرة والحنكة في القضاء لجميع القضايا المعروضة عليه
 بدرجة واحدة . وناهيك بالأسباب العديدة التي كثيراً
 ما تصرفه عن اليقظة والالتفات كأن يكون الجو شديد
 الحرارة أو البرودة أو كثير القلب أو يكون هو قد انحرف
 مزاجه أو اعتري فكره شيء من التعب والكلال . ولقد
 أشار الفيلسوف « تولستوي » في كتابه البعث والنشور
 الى هذه الحالة الخاصة بالقاضي والى تأثيرها المحتمل في
 حظ المتهم .

وإن أثقل الأعباء على رئيس الجلسة في محاكم الجنايات
 ان تكون السلطة المخولة له لاحد لها وأن يوكل اليه كل
 الأمر في القضايا المنوط به النظر فيها ولكن هل من الصواب
 تخويله هذه السلطة المطلقة التي كثيراً ما تكون سبباً لجهره
 برأيه أثناء المرافعة ؟ لست في حاجة الى القول بأن هذه
 النزعة منه قلما تفيد الدفاع .

إن بين الرئيس والأفوكاتو العمومي تضامناً وثيقاً
لا انفصام لعروته . فإن الأفوكاتو العمومي لا أتعاب له
كالحمى تعوضه عن الخدمات التي يقوم بها خير معاض
ولكنه يرى في الغالب أن من أسباب الفوز له صدور الحكم
على المتهم وأن تبرئته خذلان له يعوقه عن الترقى أو يذهب
على الأقل بحسن سمعته وقدرته الفائقة على إصاق التهمة
بالمتهم

إن التضامن بين الرئيس والأفوكاتو العمومي في محكمة
الجنايات خليق بأن يزعج الخواطر ويلقى الهلع في القلوب
لأن الرئيس يجنح غالباً إلى جعل الاستجواب اتهاماً حقيقياً
قال (هنري كولون) : « لهذا السبب ألغى التلخيص في
المرافعات حتى لا ينحدر الرئيس مع تيار الأشارة إلى الحل
الذي يحسن في نظره حل القضية بمقتضاه ولكنّه يجد في
الاستجواب تعويضاً لما فاته من ذلك الألغاء لذا ذهب بعض
الاجتماعيين والمتفرغين لدرس الجرائم إلى وجوب إلغاء
الاستجواب والعمل بالمتبع في انكلترا من توجيه الأفوكاتو

العموم والمحامي استلتهما الى المتهم والشهود مباشرة في
الجلسة »

ولاشك أن الشاهد يتنازعه في هذه الحالة عاملان
متناقضان . وسنرى كيف يتعذر اتقاء الوقوع في الخطأ
بصرف النظر عن الحالة التي يكون للتأثير فيها سلطان على
النفس وإلا فها يخشى أن يأتي الشاهد وقد ذاق صنوف
العذاب أمام سائله وتجاوزته العوامل من كل طرف حتى
أخرجته عن طوره بأقوال أسوأ وقعا من الشهادة الكاذبة
التي نتيجتها التأثير الواقع من الرئيس في نفسه ؟
وأحسن علاج لهذا الداء تهذيب عقيدة القضاة
وتقويمها . وأحسن الوسائل لأصابة هذا الغرض إعداد
المسابقات وإلزام من يتولون القضاء التوسع في درس قانون
العقوبات وعلم النفس من جهة ارتباطه بالشرع وإطالة النظر
في حوادث الغلطات القضائية التي سقط فيها أسلافهم
ومما يدعو الى الأسف إهمال أولياء الأمر العناية
بتأليف طبقة من القضاة يمنح أعضاؤها المراتب العالية

لا يشغلهم عن القيام بمهمتهم السعى وراء رفع درجاتهم أو
زيادة مرتباتهم . وخير الوسائل لذلك انتقاء رجالها من بين
المأذونين القضائيين والمحامين المعروفين بشرط أن لا تقا
أسنانهم عن أربعين عاماً وأن يكونوا من أصحاب الدراية
بأحوال الناس وأسرار الأعمال .

ولامشاحة في أن هذه الطريقة تخفض عدد القضاة
الى النصف وإذا توصل أرباب الحل والعقد الى استنباط
أسلوب لا تتخابهم غير الامتحان الذى قل أن تجلب الحقيقة
بواسطته وغير الترشيح بحسب النظام القضائى فأننا نحصل
على طبقة من القضاة هى أقرب الى الكمال منهم الى النقص
على اننا مع ما تقدم لا نريد أن نرى فى كراسي النيابة
نواباً اشتهروا بذلاقة اللسان وقوة البيان . نعم ان الفصاحة
من الفنون الخلافة للعقول ولكنها قل أن تخلو من الخطر .
إن الفصاحة مجودة فى المحامين لأنها سلاح ضرورى له فى
منازلة القوى والعناصر المتعالية على البرى . أضف الى هذا
انه لن يبقى فى أفئدتنا ذرة من الأسف إذا كان تأثير

الفصاحة والبلاغة يفضي الى انتزاع المجرم الذي لا شك في
إجرامه من مخالب القضاء فكيف بنا إذا كان المتهم بريئاً ؟
إننا لا شك نسر بخلاصه أكثر من سرورنا بخلاص المجرم
ولكننا لا يداخلنا شيء من السرور إذا كان من يحكم عليه
بالعقوبة بريئاً

ومتى ثبت الفعل الموجب للعقوبة فقد انحصر العنصر
الثاني من عناصر المخالفة في إدراج هذا الفعل بمقتضى
القانون ضمن الجرائم أو الجنح . ولنلاحظ هنا أن القاضي
كثيراً ما ينسى نزوع قانون العقوبات الى الحظر والتضييق
وعدم قابليته للسريان على أحوال جديدة لم يسبق تقديرها
في حين أن المشاهد هو أن القانون يفسر دائماً على جهة التوسع
والإطلاق . نعم أن لدينا فيما يتعلق بهذا العنصر ما يعزينا
ويوجب اطمئناننا من ملاحظة وجود الوحدة في الآراء
والتقديرات ولكن محكمة النقض والأبرام هي المرجع
الاخير في قبول ذلك التفسير أو عدم قبوله . وإذا دهش
الإنسان بالرغم عن كل شيء من مشاهدة ان التقنين قد

طرأت عليه في السنوات الماضية تعديلات كثيرة فما لا مناص
 منه الاعتراف بأننا نرى في كيفية النظر الى الحق وتقديره
 شكوكاً وميولاً أقل بكثير مما نراه منها في تقدير الفعل
 ينحصر العنصر الثالث من عناصر الأدلة في قصد
 المتهم الأساءة الى غيره وقد عني القانون في هذه المسئلة
 بالنص على وجوب إثبات هذه النية من طريق التحقيق
 لا من طريق التخمين ولكن شوهده أن القضاة يطبقون
 عند العمل عكس هذه القاعدة لأنهم يرون أن حسن
 النية لا يكون موضعاً للجدس والتقدير بل ينبغي أن تقام
 الأدلة عليه .

ثم يرون على هذه المسئلة الدقيقة بالنظر السطحي كما
 يمر الكرام بلغو الكلام ويعتمدون في اختبار الضمائر وسبر
 أعماق القلوب على الافعال والظروف الخارجية وهو اختبار
 فلما يدعو الى الاطمئنان وحسن الظن إذ لا يجهل أحد أن
 حسن القصد يتوقف عليه تقدير درجة المرء في ذكائه
 وتربيته وأخلاقه والبيئة التي عاش فيها والقدوة التي اقتدى

بها والحال أن المسائل المرتبطة بالمسئولية أصعب وأدق مما
يريد القاضي أن يفهمه من صوابتها ودقتها لذلك تراه يقدم
على حلها عفواً ومن غير تكلف

يقول القاضي مؤكداً : « غير متيسر لك أن تكون
حسن النية ، أو يصيح بلهجة قاسية : « عليك بأزمات حسن
نيتك » وهو في هذا يستحدث في القضاء بدعة لا جرم إذا
صارت هذه الأحوال معها مزالقة للخطأ لاعداد لها .
والخطأ الذي تزل فيه أقدام القضاة من هذا النوع لا يرجي
له إصلاح لأن حسن القصد المستقر في أعماق الضمائر
يندر أن يكون مترتباً في مظاهره الخارجى على فعل مجهول
أو يجوز أن يكون مما يمحيط المستقبل عنه اللثام .
إن المحكوم عليه الذى قيل بشأنه خطأ أنه سيء القصد
لا ينبغي أن يخذعه أمل إعادة النظر في دعواه لأن حكم
القاضي في مثل هذه المادة الدقيقة حكم قطعى . على أنه في
إمكان المحكوم عليه الجهر أمام قضااته بأن الانسان معرض
أديباً وجثمانياً الظروف مكدره لم تخطر له يبال وحوادث

اتفاقية لم تكن له في حسابان .

يتوهم القاضى أنه وجد أدلة سوء القصد في فعل مرير
أو حادث لا تعليل له أو ناتج عن قلة الروية والتدبر . فكأنه
لا يسلم بوقوع الحوادث جزافاً ومن غير تبصر في بعض
الأحيان وينصرف من ذلك الى اعتبار ما كان منها من هذا
للقيل نتيجة الأرادة والاختبار

لنفرض أن طامة كبرى أصابت قلب الأنسانية
أدمته أو أفنت عدداً بالغاً من الناس فان الانسان يتولاه
لهول تجاه تتابع هذه الظروف على وجه لم يخطر بالبال
وتجاه ما يفرط من الانسان من عدم التدبر الذى لا سبيل
لناويله على أن الدكتور (تولوز) قد ألمع الى هذا الأمر
فذهب الانسان بآلة يعتريه ما يعترىها من الأعراض سواء
أيناله من التعب أو يصيب وظائف أعضائه من الاضطراب
كثيراً ما يفوت العالم المدقق والباحث المستقصى سر هذه
لأعراض كلها أو بعضها فيفوت عليه العلم بأسبابها .
فالواجب على القاضي العلم بأن تركيب الآلة النفسية

أدق بكثير من تركيب الآلة المادية بل أن التركيب الأول
أكثر تعرضاً للجزاف والاتفاق من الثاني . ومن مظاهر
اختلافها فقد الذاكرة وغلط الحس وترادف الفكر الواحد
على الخاطر والفعل والقول أثناء النوم وهذه الأعراض
براهين ناهضة على ما سبقت الإشارة إليه من الاضطراب
ويجب أن يكون القاضي عارفاً أيضاً بأن أشد المتهمين
ذكاء كثيراً ما يقع تحت أثقال الخطأ الكبير ولا ينفي الوقوع
في مثل هذا الخطأ حسن القصد لأن أشد القضاة محافظة
على العدل لا يحول حائل بينه وبين السقوط في زائيق الغلط
إن الغلط من الصفات الخبيصة بالإنسان والتمادي
فيه نقص في الذات مستمد من النقائص الشيطانية . هكذا
قالوا في الامثال . وإن القاضي لكثير التمادي في الغلطات
والهفوات .

اشترك مع قاض في حديث عادي فأنت لا تلبث
بالرغم من حلاوة كلامه وطلاوة ألفاظه أن تحكم بما يساوره
من الشكوك واككنك سوف ترى أن هذا القاضي

بعينه الذي قد ثبت في نفسه الاقتناع بأن المعلومات البشرية
 مخوفة بالشكوك والريب يؤكد لك أنه منحه العصمة من
 الخطأ والخلل. وفي هذا ما يدل على أنه مع اعتباره سقوط
 المتولى الحكم بين الناس في هوة الخطأ جريمة لا تغتفر
 لا يريد الأقرار باحتمال وقوعه في هذه الهوة يوما ما وبالتالي
 لا يعرف بما اتفق له من الوقوع فيها سالفا ماذلك إلا لأن
 الإنسان مدفوع بغريزته إلى الدفاع عن الخطأ الذي وقع
 فيه دفاعا لا يشبهه في صلابته وشدة سوى دفاع الأم عن
 صغارها من خطر يوشك أن يحل بهم على منظر منها

الباب الثالث

الشهادة — الخطأ القهري — الرؤيا — التأثير في النفس والالقاء في الروع
أو الإيهام — قضية جام — الشهادة من حيث الاحوال النفسية التجريبية —
تجربة بينيه وكلا باريد — الوهم والخيال — القول والفعل أثناء النوم —
الرؤيا — الدوار العقلي — خطأ صاحب الشكوى — قضية ليبيت وكامان —
غلط الشاهد الذي في الحالة الاعتيادية — أو الغلط الغير الارادي — قاعدة
كلا باريد — قاعدة استارن — صعوبة التبريف والوصف — قضية «بروسيه»
الخطأ الارادي والشهادة الكاذبة — قضية بوريكيه — أسباب الشهادة الكاذبة

الشهادة أهم ركن من أركان التحقيق القضائي ودائرة
الشهادة في المواد التجارية ومواد العقوبات واسعة وآفاقها
بعيدة أما في المواد المدنية فمتى كان النزاع قائماً على مبلغ أقل
من مئة وخمسين فرنكاً تقبل الشهادة فيه ولكنها لا تقبل متى
تجاوز المبلغ هذا الحد إلا إذا كان هناك مبدأ ثبوت
بالكتابة . نعم لم يكن من العادات الشائعة بين الأثقياء
تسجيل إفسادهم في الأرض بعقود رسمية أو عرفية ولكن
لامراء في أن القانون يحمي الثروة أكثر مما يحمي حياة

وشرف المتقاضين الذين ليسوا بتجار

حينما كان العلم في العصور الغابرة حلية لا يتحلى بها إلا
النزر اليسير من الناس كانت الشهادة الشفوية الركن الوحيد
ونحن نعلم أن في قدرة القاضي إذا كانت القضية المنظورة
أمامه جناية أو جنحة أن يجعل اعتماده على الشهادة بحسب
ما يهديه اليه الألهام وبدون أن يرجع في ذلك الى القواعد
المقررة للشهادة. وقد كان (بينيه) في فرنسا و (استرن) في
المانيا و (كلاباريد) والسيدة (بورست) في سويسره أول
من اهتموا بهذه المسائل الخطيرة فأنهم قاموا بتجارب غريبة
وضعوا على أثرها أساس علم الاحوال النفسية من حيث
ارتباطه بالقضاء

قال (جوته): « إنه مما لا بد من الاعتراف به أن الفرنسيين
شعب ظريف فأن أكثرهم يذهبون الى مذهب اليه
(بریا سافارين) من أن استنباط الصنف الجديد من الطعام
يهم الناس في سعادتهم أكثر مما يهمهم اكتشاف كوكب
جديد لأنه إذا لم تكن جهود ابناء الوطن منصرفة الى

توفير لذة الجسم وسعادة العقل فإن جهودهم هذه ذاهبة ضياعاً «

على أن أعمال (بينيه) في موضوع الشهادة قد أهملت ولم يلتفت اليها أحد حتى من المتشرعين والقضاة الذين يهتمهم قبل غيرهم الوقوف على الحقيقة فنشأ عن هذا أن ذلك الموضوع الذى نبت نبتة بباريس لم يأخذ مغرسه العميق إلا فى برلين ولوزان وجنيفة ولما عاد الى مسقط رأسه ناضجاً لم يلتفت اليه سوى نفر قليل

على أننى لست ممن يسمون بقول من يقول إن « برين » سافارين » المغرم بلذائذ الأطلعمة والنابهة فى فن الطهى وصاحب القدم الراسخة فى الأنشاء الرقيق والمستشار فى محكمة النقض والأبرام قد تجرأ على كتابة ما يفيد أن استنباط صنف جديد من الطعام خير للإنسانية من اكتشاف علم كفيل بمنع الغلطات القضائية أو بتخفيف وطأتها الشديدة لاحظ الفلاسفة فى الإنسان ميلين غالبين على أمره الميل الى الجهر بالحقيقة والميل الى التصديق بما يقال . أما

الأول فمعرض لطروء الفساد عليه بأسباب غير إرادية
 كالخطأ أو بأسباب إرادية كالكذب . قال « كرنوه » ان
 الشغف بالغريب من الأصر والمضى مع الأوهام الباطلة
 والاندفاع في تيار التشيع والتحزب وبالجملة كل ما تعارض
 بسببه نزعات القاب البشرى طيبة كانت أو شريرة أسباب
 من شأنها التأثير في الشهود وتضليل آرائهم ومشاعرهم
 وفي الواقع ان التأثير بأرادة الغير والوهم والقول والفعل
 اثناء النوم وزيف التصور وانحراف قوة الاستدلال عن
 محجة الصواب وما يقع من تحريف الذاكرة لحقائق الأشياء
 أو تبديلها بعضها ببعض وقلة الفطنة والذكاء من الأسباب الغير
 الإرادية للخطأ أما الخطأ الإرادى كالكذب فله أسباب
 لا عدد لها يتحكم على العالم بالأحوال النفسية الألام بها لميزها
 بعضها عن بعض لأن هذه الأسباب إذا بقيت مجهولة من
 المرء جعلت الميل الغريزي فيه الى سرعة التصديق خطراً
 حقيقياً يخشى منه ولقد عرف القاضي القرانى بخصية
 غريبة وهي تصديقه بما يسمعه او عدم تصديقه به بحسب

الظروف والاحوال .

وليس في القانون قاعدة صريحة فيما يتعلق بعدد
الشهادات إلا أن المعروف في علم الحقوق القديم أن الشاهد
الواحد لا يمكن الأخذ بشهادته في إدانة المتهم أما الآن
فالتأكيد الصادر من امرأة أو غلام أو رجل مصاب
بحالات عصبية توجب القلق على حياته أو خاضع لعوامل
يندى الوجه خجلاً من ذكرها يكفي لسوق المتهم الى ميدان
الأعدام أو الليمان أو السجن

فهل للقاضي إذن أن لا يقيم أركان التحقيق على
شهادات الشهود وهل لا يجوز له تدقيق البحث في سوابقهم
والاستفسار عن آدابهم إذا لم تكن لهم في القضية مصلحة
من إحدى الوجهتين الأدبية أو الشهوية أو إذا كانوا في
حالة من سلامة العقل تكفي لاعتبار الشهادة مقبولة ؟ في
قضية رنار مثلاً المعروفة بجرعة شارع بنير وهي التي لا يزال
صدى المرافعات فيها يرن في الآذان كان الشاهد الواحد
للجرعة (كورتوا) شريكاً في التهمة وكان هذا الشاهد

مريضاً والمرجح انه كان مصاباً بالهستيريا فضلاً عن انه كان مصاباً بالسل الرئوى بدليل وفاته بهذا الداء بعد زمن ما من القضية فأذا كان هذا شأنه فلم لم تفحص حالته فحماً جيداً من الوجهة الطبية ؟ إن من واجبات قاضى التحقيق ان يسبق المهتم الى الأعراب عن هذه الرغبة أو أن يبادر على الأقل بفحص الشهود فحماً طبيياً متى طلب منه ذلك وما دامت الشهادة هى الركن الوحيد الذى سيدبنى عليه الاتهام .

ليس من المعقول اتخاذ تأكيد المصاب بمرض نحى أو المتخرف بالخرافات أساساً لحكم من الأحكام إذ من الحوادث المبجلة للشهادة وأشدّها أثراً فى النفس التأثير الحادث من قبيل الألقاء فى الروع فان حكم هذا التأثير حكم التأثير الواقع من خطأ التصور أو التصرف فعلاً وقولا اثناء النوم على أنه لا تمر لحظة من حياتنا إلا ونحقق أن الألقاء فى الروع قد يكون سبباً لتصرفاتنا التى تجعل لنا على غيرنا الميزة بالجسارة والشجاعة بل مصدراً لهيئتنا

ونفوذ كلمتنا وعزة جانبنا في نظر الجميع

وسنرى فيما يلى أن إرادة انسان قد يكون لها على إرادة
غيره تسلط كلى أو جزئى بتأثير النوم المغنطيسي أو بتأثير
السهر لأن السهر يؤدى الى بث الأرادة الأولى فى الثانية
وسريان سلطانها عليها بالتدريج ولكى يكون الألقاء فى
الروح مؤكداً الفعل لا حاجة لأن يكون سريانه الى النفس
المنفصلة من نفس سواها إذ فى استطاعة الأنا أن يقع
تحت سلطان تأثيره الذاتى أى تحت ما يسميه الفلاسفة
بالاقتناع الذاتى

وقد ذكر (جراسيه) في كتاب التنويم المغنطيسي تجربة لطيفة في الموضوع قام بها (سلوسوم) وبيان ذلك أن سلوسوم ألقى محاضرة عامة على أشخاص لا علاقة لهم بها إذ سكب ماء من زجاجة على قطعة من القطن ثم تراجع بها إلى الوراء كن يحاول اتقاء رائحة كريهة قائلا بأعلا جسمه إلى الوراء كن يحاول اتقاء رائحة كريهة قائلا للحضور أنه يعتقد جهلهم بماهية رائحة المركب الكيماوى الذى رطب القطن به وبعد هنيهة قال : « انه وإن تكن

الرائحة شديدة وكريهة ولكنه يرجو أن لا يتضرر منها
 أحد » ولكي يعرف سرعة انتشار هذه الرائحة طالب من
 الذين أحسوا بهما رفع أيديهم فلم تمض ثوان حتى أجابه الجالسون
 في الصف الأول الى طلبه ثم لم تمض دقيقة واحدة حتى
 تأثر ثلاثة أرباع الحاضرين بقول المحاضر وأحسوا بالرائحة
 التي توهموا من قوله أنها كريهة فعلا أما بقية الحاضرين
 فقد تأفقوا من هذه الرائحة الوهمية وتأهبوا لمبارحة المكان
 والاستعداد للتأثر على هذا المثال موجود عند القاضي
 فاطما لما شاهدناه ينسى واجب عدم التحيز الذي هو رأس
 الواجبات المفروضة عليه فيجحف بالحقوق ويتهم الأبرياء على
 غير قصد منه وقد وصف الروائي الشهير (ألفونس دوديه)
 في روايته الخالدة الذكر المعنونة (ترتران) هذه الحالة العقلية
 المدهشة وقد نسبها في بطل روايته الى ماسماه « السراب »
 ولقد أتيج لنا أن نسمع الناس حولنا يقترفون ثم
 الكذب بأيراد الروايات الملفقة ونرى منهم حركات
 وإشارات تدل على اعتقادهم بكذبهم ثم لا نلبث أن نسمعهم

عقب ذلك يعيدون تلك الرواية مع التأكيد بصحتها.
 ما ذلك إلا لأن الاعتقاد الذي وصل اليهم من طريق
 الاقتناع قد ملاً أفئدتهم حتى أنهم بعد أن أحسوا بعجزهم
 عن ارتكاب ما كانوا يعتبرونه كذباً لمناقضته الصدق أصبحوا
 يعدونه من الصدق وما هو إلا الكذب بعينه

لنفرض أن قد سيق أحد الناس الى السجن بتهمة
 بالغة فأأن الناظرين اليه لا يلبثون أن يروا سمات الأجرام
 مرسومة على وجهه وإن يكن في الحقيقة بريئاً وهم إذا
 كانوا يعرفونه بالذات سرعان ما يفتشون في دفاتر
 أعماله السابقة ولو كانت من الأعمال المعتادة في حياة كل
 انسان ويقلبونها على وجوه من المعاني والمرامى لا تتفق مع
 صالح ذلك المسكين ويظل هذا الوهم يفعل أفاعيله في روعهم
 حتى تتحول صورة المتهم في نظرهم الى صورة مجرم حقيقي
 يجب البعد عنه لا لقاء ضرره . وقد يكون القاضي المنوط
 بالنظر في قضية هذا المتهم ممن يندفعون في تيار الانفعالات
 النفسية ويأخذون الأمور بظواهرها فيصدر حكمه عليه

لمجرد وقوفه في موقف المجرمين ولا أنه يكتنفه يمنية ويسرة
اثنان من رجال الحفظ

ولو أننا كنا لا نحيط المتهم الذي يسوقه الشقاء الى
موقف الاجرام بسياج من الشكوك والأوهام لما تعرضنا
بتأثير الاقتناع لتوجيه التهمة نحو أحد أو تحميل أنفسنا
مؤونة الكذب في الشهادة . فقد حدث أن تاجر أدوات
حديدية ونحاسية اسمه (برات) اشتهر بالسرقة والاحتيال
وبدسطة الحيلة التي يعمد اليها في ارتكاب جريمته وهي أنه
كان يلبس ثياب خادم ويتقدم ومعه رقعة زيارة باسم
سيده الموهوم الى أحد الذوات المهمين أو أحد التجار
المشهورين فيستولى بهذه الطريقة على بضائع كان يضيف
ثمها الى رأس ماله ومما اتهم به أنه انتحل اسم تاجر جوخ
يدعى (شي) كان مستخدماً في السابق عنده فتمكن بذلك
من الاستيلاء على ستة أزواج من الجوارب واعداداً صاحبها
بدفع قيمتها مساء فانتظرتة ولما لم يعد قصدت على الفور
المسيو (شي) الذي لم يجد صعوبة ما في إثبات تزوير رقعة

الزيارة التي قدمتها اليه باعتبار أنها من رقعته وأنه أرسلها
اليها لتعتمد حاملها في تسليم الجوارب اليه عندئذ أخذت
تلك السيدة تذكر له وصف الرجل الذي قدم لها الرقعة
وتوضح علاماته المميزة له فلم يتمالك (شي) أن قال : « إن
هذا الشخص لا بد أن يكون المدعو (جام) الذي كان
مستخدماً عندي » ثم أخذ يحقق هذا الأمر حيث زار
جميع الذين احتال عليهم (بارات) وقال لهم مؤكداً أن الذي
سرقهم إنما هو المدعو (جام)

وكان (جام) يتجسس وقتئذ بالحبوب في (ليون) فتوجهوا
اليه معاً ولما كان التأثير الذي أزرجه (شي) الى نفوسهم بأن
جام هو المقترب للجريمة قد تأصل منها كما تتأصل الجذور
من مغارسها في الأرض فقد تطابقوا جميعاً على أنهم يعرفون
جام وأنه هو الذي سرقهم

ألقى القبض على (جام) وبالرغم من احتجاجه صدر
الحكم عليه في ١٨ مارس سنة ١٧٧٣ بأَمْضاء تسع سنوات
في الجذف بسفن الحكومة وقد توفي في ١٣ مايو من تلك

السنة. وحدث بعد ذلك ان قبض على المجرم الحقيقي بالر
فأعترف بما ارتكبه من الجرائم وباعترافه ثبتت براءة
وقد يفضى الاقتناع الذاتي الى غلطات قضائية أم
خطراً مما تقدم كما اعترف به محام معروف حيث قال:
« مررت ذات يوم من شارع رومية فسمعت صراخاً عالياً
من ورائه فدرت على عقبي فأذا بي أرى عند زاوية هذ
الشارع وآخر مقاطع له امرأة مطروحة تحت سنايك جواد
فهرولت نحوها لأغاثتها وتحققت من أمرها انها حامل على
وشك الوضع وأنها مصابة بجرح بالغ في البطن وبيننا كانت
تنقل الى صيدلية قريبة شرع البوليس في عمل تحقيق سطحي
إذ سئل الحوذي المسبب للحادث فتوصل من كل مسئولية
وقدم الى البوليس شهوده وعناوينهم ». وقد أثر في نفس
صاحبنا المحامي منظر المرأة وقد أصابها ما أصابها من الجراح
البالغة وأخذ يفكر في أمرها ويذكره في كل فرصة أتبع
له ذلك فيها وكان يصور كيفية وقوع الحادثة في ذهنه من
قبيل الظن والاحتمال فصور فيما حسنت له مخيلته أن الحوذي

أخذ يلهب بالسوط ظهر الجواد وأنه لم ينبه المارة الى أخذ
 الحيلة لنفوسهم وأنه قد بدرت منه الأغلاط الدالة على
 تقصيره وسوء تدبيره ومرت بعد ذلك أشهر لم يفكر انناها
 في غير هذا الامر حتى وقر في نفسه أنه رآه رأى العين على
 مثال ما تخيله أي أنه شاهد بنفسه سرعة العربية ولا حظ تقصير
 الحوذي في عدم تنبيه السابلة الى مروره في حين أنه لم ير العربية
 ولا المرأة إلا بعد أن دهمت الاولى الثانية ووقعت هذه تحت
 حوافر الجواد .

دعى صاحبنا الى الشهادة أمام محكمة الجنح ومع علمه
 بالأحوال النفسية للأتسان وما تجرّ اليه من خطأ القضاة
 أكد أمام المحكمة وكله قصد حسن أنه شاهد ما يؤيد
 التهمة قبل المتهم كأنه جهل أنه بتطوعه في هذه القضية قد
 كذب على الحقيقة . ولكنه تنبه الى عمله بعد أن حمّ
 القضاء وتوسع في درس الاحوال النفسية واستنتج منها أن
 من الاقتناع بصحة الكذب ما ينزله من نفس المقتنع في
 منزلة الحقيقة التي لازيب فيها ثم إن اعتياد رجال البوليس

البحث عن المجرمين وجهودهم المتواصلة لتوفير عناصر
الأدانة التي يقتضيها القانون أمر محفوف بالخطار لما يتركه
من الأثر السيء في استعدادهم العقلي . لأجل هذا نقول إن
رجال الحفظ أو الجندرمة أو من جرى مجراهم كثيراً
ما يتعرضون لنتائج الأفعال الذاتية بما يلقى في روعهم من
بواعث التأثير على أن القوانين والشرائع قررت منذ زمن
بعيد وما برحت تقرر حتى الآن أنهم لا تقع منهم غلطة
بأرادتهم ولكن مهنتنا تدعونا إلى احترام القانون ونحن
نحترم القوانين في جميع الأحوال ومهما تكن هذه الأحوال
تقضي بعض الشرائع الملغاة بأنه لا يمكن الحكم على
القوادين على مزاوله هذه التجارة الشائنة إذا لم تكن لهم
مهنة أخرى يتعيشون منها أما القانون الجديد فقد نال منهم
في جميع الأحوال على السواء وإنما بشرط أن تكون خيالاتهم
قد أعطيت لهم من النقود التي ربحنها من مزاوله البغاء . وما علم
أولئك المتشردون ذلك حتى أخذوا يهتمون شديد الاهتمام
برعاية شروط القانون للتخلص من وقوع العقوبة عليهم

لا سيما أن رجال الأئمة أصبحوا كلما ألقوا القبض على متهم
 بتلك التهمة يشهدون برؤيتهم إياه وهو يقبض النقود من
 المرأة البغى ولا شك عندنا في أن الاعتقاد الذي أوحاه هذا
 الزعم هو الذي جعل أقل حركة تأتي بها البغى حيال قوادها
 جريمة يستوجب على نفسه العقاب من أجلها
 ولا مشاحة في أن القوادين الذين من هذا الطراز إذا
 أُلقت بهم في أعماق السجون غلطة من غلطات القضاء
 لا يستحقون الرأفة بحالهم. ولكن العالم بأحوال النفس ينظر
 إلى الحقيقة بغير هذا النظر لأنه لا ينسى أن الاقتناع الذاتي كما
 يؤثر في نفس رجال الضبط حيال رجل ساقط الشأن يؤثر
 كذلك في شخص شريف ألصقت التهمة به ظلماً وعدواناً
 ولكي تتحقق بتجربة بسيطة ما للتأثر الذاتي من القوة
 والسلطان قدّم شخصين ليست بينهما مشابهة ما باعتبار
 أنهما أخوين أو أختين فانك لا تلبث أن ترى الذين قدمتهما
 إليهم متفقين على أنهما إذا لم يكونا مرتبطين برابطة الأخاء
 فلا أقل من أن يكونا راجعين إلى أصل واحد .

وقد أجرى « بينيه » تجارب عديدة لبيان تأثير
الاقتناع فيما إذا كان مصدره خارجيا واخترع جهازا غريبا
لقياس قوة تأثير هذا الأيحاء عند كل شخص . أما تلك
التجارب فقد اتبع فيها طريقة الأيحاء الشبيهة بالتأثير
السارى عفواً من قاضى التحقيق الى نفس الشاهد بما يراه
به من الأسئلة التى لم يقصد منها سوى حمله على الاعتراف
بحقيقة لم يكن هذا الشاهد متحققا منها مع مطابقتها للواقع
وبيان ذلك أنه عرض على جملة أطفال كل منهم على حدة
مدة اثنتى عشرة ثانية ورقة من المقوى ثبت فوقها : صديا -
وورقة إتكت - وزر - وورقة پوسته - وصورتين
فتوغرافيتين . وبعد أن أخفاها عن أنظارهم أخذ يوجه اليهم
اسئلة تفصيلية عن هذه الأشياء الستة كأن يقول لهم من
أى بلد هذا الصلدى أو من بريد أى بلد هذا الورق وما
الذى يحتويه هذا أو ذاك وأتى « بينيه » باطفال آخرين
استبدل معهم الاسئلة بوصف مكتوب للأشياء المثبتة على
الورق المقوى فتمكن بهذه الطريقة من مقارنة الدقة بين

الذاكرة منبعثة بذاتها وبينها موحى اليها أعني بينها إرادية
وبينها اضطرارية فأدرك بذلك أن الذاكرة الاضطرارية
أكثر تعرضاً للخطأ من الذاكرة الإرادية،

ثم إن في توجيه السؤال الشفوي الدقيق ما يزيد
الاحتمال قوة بوقوع الغلط لأن السؤال الدقيق إذا قدم في
صيغة ما أرشد المسئول بطريق الأنحاء الى الأجابة المطلوبة
ولاحظ « بينيه » أن الذاكرة كثيراً ما تكون سبباً للخطأ
بل للخبط والخلط بدليل استطاعة بعض الأطفال رسم
أشياء لم تعرض على أنظارهم قبلاً وقد أجرى « كلا پاريد »
جولة تجارب من هذا النوع على طلبة تجاوزوا سن الطفولة
وعرفوا طرق التحليل والتركيب فبعد أن شرح على سامعيه
المسائل الأساسية للأحوال النفسية المتعلقة بالشهادة وزع
عليهم أوراقاً بيضاء ورجا منهم الأجابة فيها على الأسئلة
الآتية .

أولاً — أتوجد نافذة مطلة من الداخل على دهليز
الجامعة الى يسار الداخل من باب كذا ومواجهة لنافذة

غرفة البواب ؟

ثانياً - ما لون أستار هذه النافذة ؟

الى غير هذا من الاسئلة التى سنبحث فى الجواب
عليها بمناسبة قصر الفهم ونقص الإدراك

ويهمنا هنا ملاحظة أن النافذة لم يكن بها أستار
وأن القصد توجيه سؤال مؤثر فى النفس بطريق الأيحاء
وأن الطلبة أجابوا عليه بتسمية ألوان مختلفة لتلك الأستار
الوهمية . وإذا كان أغلب الطلاب قد أنكر وجود النافذة
مع وجودها فهناك بيان أجوبة الثمانية التلاميذ الذين أجابوا
اثباتاً على السؤال المتضمن التأثير بالألحاء :

أجاب واحد بوجود أستار حمراء واثنان بوجود
أستار صفراء وثلاثة بعدم وجود أستار بالمرّة ولم يجاب
أربعة على هذا السؤال .

ولاحظ (كلاپاريد) أيضاً قوة تأثير بعض الاسئلة فى
النفس بطريق الأيحاء . لنفرض أن قاضياً رام الحصول على
تشبيه شخص فإنه يستطيع توجيه الأسئلة بالكيفية الآتية :

أولاً — أشعر هذا الرجل أحر ؟

ثانياً — ألم يكن شعر هذا الرجل أحر ؟

ثالثاً — مالون شعر هذا الرجل ؟

رابعاً — اعطني تشبيه هذا الرجل

ولا يفوت أحداً أن السؤال الرابع أحسن الأسئلة وأوفقها وأن الأسئلة الأخرى تحتوى شيئاً من التأثير بالأبحاء تزداد قوته بالتدرج من السؤال الأول الى الثالث وما الغلطات القضائية إلا نتيجة الأسئلة الموضوعة على هذا المثال . وقد يكفي في بعض الأحوال الدقيقة التي تكون المؤثرات فيها قد تسربت الى نفوس الشهود قبل وصولهم الى المحكمة أن يفرض من القاضي تأثير غير مقصود لتكون نتيجة نظره في الدعوى إدانة البريء وتبرئة المجرم ولنذكر هنا من باب تقرير المبادئ أنه لما كان بعض الإجراءات القضائية الخاصة بالضمان فيه سوى نزاهة القاضي وعلمه بالأحوال النفسية ولما كانت سرية المرافعات تساعد على الانصراف مع الميول والأهواء كما يحدث في قضايا التأديب

التي يساق الى مواقفها الموظفون وأعوان القضاء كان من
 الميسور لصاحب التهمة وموجهها أن يحقق مضمون قول
 أحد كبار القضاة : « في المواد التأديبية لنا أن نحكم على
 من نريد ومتى نريد »

فلا غرابة بعد هذا إذا أحس المحامي عن المتهم أمام
 محكمة تأديبية أن منزلته بالنسبة لموكله أصبحت كمنزلة
 القس الذي يرافق المحكوم عليه بالاعدام الى ساحة التنفيذ
 لتعزيتة وتسهيل القضاء النازل به

الوهم تمثيل واقعة فعلية أو أمر حقيقي للخاطر على وجه
 لا يطابق الصحة والضبط - والخيال تمثيل واقعة أو شيء
 على شكل لا يطابق الحقيقة ومن خصيات الوهم إفساد
 جميع التأثيرات الواقعية على المشاعر وإخلال وظائف
 الإدراك والفهم ومما يدخل في باب الوهم الشعور بقرب
 مدينة أو قرية تظهر في مرأى العين أنها تزداد ابتعاداً كلما
 تقدمنا نحوها والانكسار الظاهري للعصى النافذة في الماء

بتأثير ظاهرة الانعكاس . وللوهم مراكز يتحكم فيها تحكم
السلطان المستبد فهو المسيطر في جميع التيارات لأن الصور
والرسوم المرسومة على الأستار بما تمثله من المساكن أو
المنظر الخلوية والموسيقى بأدوارها الشجية والأناشيد التي
يشارك في إلقائها الكثير من الممثلين تبث في نفس الناظر
والسامع الشعور بقرب المكان الذي تتم فيه هذه الأحوال
أصف الى هذا أن جمال الثياب وتنوعها وما زر كشت به من
الزجاج البراق الذي يزداد بهجة وسناء بالانعكاس الأضواء
عليه يبعث في نفوسنا الأوهام والخيالات المحبوبة أو المزعجة
ومما يساعد على تحريك الوهم في النفس ظلام الليل
والخوف والغضب والحب والكراهة فإنه متى جنَّ الليل
وضرب الظلام على الآفاق بسراده لا تلبث العين أن تقع
على أشباح مخيفة تختبئ في منعطف الطريق أو يغامر بعضها
البعض في الغابات والمزارع على أنها ليست في الحقيقة إلا
أشجارا غير مألوفة الشكل أو عوسجة تهر كها الرياح فيث
حفيفها في الفؤاد الوهم بأنها من الكائنات الحية . ومن أعرف

التاس بقوة الوهم وشدة تأثيره الجتود فأن الوهم عند من
 أهم العوامل التي يجب أن يحسبوا لها ألف حساب . فكم من
 مرة أطلق الذئبان العيار الناري إيذاناً بخطر فما هي إلا مرة
 الحالب حتى يتجهز فريق من الجيش ويتحفر للوثبة والهجوم
 على . . . جذوع أشجار عتيقة أو خشب مسندة ويطلق
 الرصاص عليها توهماً بأنها من جنود العدو جاؤا لينكروا
 بهم شر تنكيل

والشاهد في جنحة أو جناية تضعه ظروف الأحوال
 في موضع يساعده على الاسترسال في الأوهام والخيالات
 ولا يفوتنا التنبيه في هذا إلى أن القضاء كثيراً ما ينسى
 وجود الظواهر الطبيعية القديرة على إفساد الشهادة
 وإزعاجها من موضعها أو ينساق في طريقه كما لو كان الوهم
 والخيال والحلم من مخترعات الفلاسفة المخرفين . في حين
 أن البراهين ناهضة على تولد الغلطات القضائية الفظيعة
 من الوهم فالوهم هو الذي يدفع الشاهد على القول بسرعة
 الجواد أو مركبة الأتومبيل ويحملة على تصوير المتهم حاملاً

في يده السلاح اللامع القاطع ويحرف الألفاظ المنطوق
 بها وينسب اليها المعاني المزعجة ويدفع برجال البوليس
 الممثلين للسلطة العامة الى اعتبار النطق بالألفاظ التي
 لا غبار عليها جريمة ضد الآداب

ومن الامثلة على ذلك حارس سجن لجأ الى الفرار
 اعتقاداً منه أنه يرى المجرم الذي نيطت به حراسته قد وثب
 عليه وييده خنجر والحقيقة أن المسكين لم تكن ييده
 الا سمكة من (الرنجه) ومنها أن رجلاً هادئ المزاج شديد
 الاحتياط والحذر كان يقول على أثر مشاهدته لكارثة من
 كوارث السكة الحديدية أن عدد القتلى لم يقل عن مئة نفس
 وأنه رأى بعينه رؤوساً عديدة قطعها العجلات إرباً وحقيقة
 الواقع أن الكارثة انجلت عن قتل شخص واحد وجرح
 خمسة أشخاص ومنها أن خماراً في ريعان الشباب غير عصبي
 المزاج نجأ في الحادث المتقدم من إحدى العربات المكسورة
 فأخذ يركض نحو ثلاثة أرباع الساعة بين الحقول والمزارع
 معتقداً أن القاطرة التي كانت زورت عن الخط الحديدي

وسقطت على جنبها تجرى خلفه لتدركه . ومنها أن وكيل
احدى المديريات شهد أمام محكمة (سومور) مؤكداً بأن
رجلاً تهدده بالقتل بمسدس كان بيده فى حين أن الرجل
كان لا يمسك بها فى الحقيقة سوى مبسم تدخين الطباقي
وذكر جروس فى كتابه « التحقيق القضائى » الحادثة
الآتية : التقى ثلاثة أصدقاء بأحد المارة فعرضوا عليه
أن يلعب معهم الورق فأبى فضربوه جميعاً ضرباً مبرحاً
فسيقوا الى المحكمة حيث قالوا دفاعاً عن أنفسهم أنهم
عرضوا على الشاكى بعبارة تشف عن الادب والمجاملة أن
يلعب معهم الورق فما كان منه إلا أن شتمهم وسبهم وقد
وضح للمحكمة فى الآن نفسه أنه أصم وأبكم
أما الخيال فليس لنا أن نتكلم إلا على مايقع منه بالذات
ومن غير واسطة أما الخيال المحدث أو الواقع بواسطة
فيرتبط بالتنويم المغنطيسى من حيث كونه سبباً من أسباب
الغادات القضائية . ومن المتعذر تمييز الغلط القضائى الناشئ
من الخيال عند الشهود لأن الوهم يعرف بالاختلاف

والتنافر بين استعداد الواهم وحالة الشيء الموهوم وبأن هذا الأخير يقع على حقيقة تحت مشاعر من لم يكونوا خاضعين لسلطان الوهم

وإذا كان الخيال عرضاً زائلاً من أعراض التصوير الضعيف أو المريض فإنه لا يلبث أن ينمحي بدون أن يخلف أثراً ما . ويذهب بعض الأطباء الى أن التصوير السليم يفضى كالتصور الضعيف الى مثل هذه الظاهرة الغريبة وأيد هذا الرأي العلامة « بريير دو بوامون » حيث قل : « إن الخيال وحده أو متجداً بالوهم يمكن أن يكون من الأسباب الباعثة على التصميمات الخطيرة أو الجنائية » فهل يعد هذا حاجة لبيان أن الخيال يمكن أن يكون مصدراً للشهادات الكاذبة

وقد أيد الدكتور (ريشيه) الاستاذ في جامعة الطب الباريسية رأياً من نوع الرأي الذي أبداه العلامة بيير فإنه يرى ان الخيال يتولد مستقلاً عن الجنون العقلي ثم ذكر لنا حالة مصور كان يحب أخت زوجته حباً جما فلما توفيت

كان يشعر دائما كأنها الى جانبه وحالة صديق له من انفسه
 الا كاديمية كان بالرغم من عماء يرى صور الذين يجلسون الى
 جانبه. وقد استنتج «أنه اذا امكن إثبات الخيال من ذلك
 عند أناس لا ريبة في صحة قولهم وسلامة أفهامهم قد تبين
 المكشف عن حقيقة التجلي وأسبابه وإثبات ان الاشياء
 والمرئيات الخيالية التي ورد ذكرها في المؤلفات العلمية
 تكن الا خيالا في خيال»

ويذهب «لييجوا» الى تعليل الخيال بالشدة والأغراق
 في التصور أو تمثيل الاشياء للعقل فأذا صح هذا التعليل فإن
 نتمنى على الله المني أن لا نلتقي في قضايانا بشهود قد بلغوا
 هذا المبلغ في شدة التصور والتخيل

ويغير الحلم معالم ذكرى الحادث في ذاكرة الشاهد
 لأن الحلم والكابوس يعيدان الى النائم مناظر الاشياء
 بما على غير حقيقتها المشاهدة وإما على حقيقتها ولكن
 بعد أن يكون الزمن قد مضى عليها ودخلت في خبر كان
 ولنفرض ان الحلم أفسد عند أحد الشهود ذكرى

واقعة حدثت أمامه فأذا حضر هذا الشاهد أمام القاضي وقد
 نسي الرؤيا التي رآها فإنه يؤدي بغير قصد شهادة لا تطابق
 الواقع في شيء وتكون الرؤيا في هذه الحالة قد حرفت
 الحقيقة من موضعها في ذاكرته ولكن لما كان سلطان
 الرؤيا عظيما وتأثيرها فعالا فلا جرم اذا تراءى لسامعها
 أنها أكثر انطباقا على الواقع من الحقيقة نفسها.

فهل بتأثير الأيحاء او الوهم او الخيال او الرؤيا يرتبط
 هذا الحادث الذي يدفع بعض الناس في القضايا التي يقوم
 لها الناس ويقعدون والكوارث التي تنزع لها العقول
 الراسخة الى أداء الشهادات بحسن قصد على ما فيها من
 غريب التناقض والتضارب؟ وهل يرى في ذلك شيء آخر
 سوى مجرد حب الظهور؟ إن الفيلسوف ليتساءل عما اذا لم
 يكن هذا العارض نتيجة من نتائج العدوى وان الطبيب
 ليعترف بأنه نوع من انواع الدوار العقلي

والعادة ان الثوارت في البلاد ترفع الستار عن رجام
 لم يكونوا معروفين قبلا فيغتتم اصحاب الثبات والأقوال

منهم نهزة الشغب والفوضى للقبض على زمام الملك ولولا
الكارثة التي نزلت بفرنسا في حرب السبعين لما استطاع
رنييه (إدمون فيتال) الخائن لوطنه ان يؤدي وظيفته
العجيبه كشاهد في قضية المارشال (بازين)

للقارئ النزيه الذي لم تعبث به يد الأهواء والأغراض
أن يسائل نفسه كلما تذكر الحكم على هذا الجنرال عما إذا
كان تعاقب الأيام لا يغير من وجهة الرأي العام في هذه
القضية أولا يؤول الى تقرير إعادة النظر فيها . لأنها لم تنجم
في الواقع إلا عن الأهواء والغايات النفسية والميل الغريزي
الى إيجاد شخص واحد يثقل ظهره بمسئولية الغلطات التي
لارتكبها المجموع

لما انعقد المجلس الحربى تحت رئاسة الدوق دومال
تقدم اليه شهود كالدعو ماير والمحامى (فورنيت) وأكدوا
تأكيد مرتاح الضمير أنهم رأوا ذلك المارشال بملابس
التشريفه الكبرى مع البرنس « فردريك شارل » وما
أسرع مانقض (لاشو) المحامى عن المارشال هذه الدعوى

من أسسها وأقام الدليل على كذبها إذ قرأ على القضاة اعترافا
مسطورا بخط ذلك الأمير وهو : « أودع جهراني هذا
المكتوب بأن حضرة المارشال بازين لم يقابلني قط أثناء
حصار (مس) ولم يجرى الى معسكرى بجهة (كورنى)
وأول ما شهدت المارشال بازين كان في مساء ٢٩ أكتوبر
١٨٧٠ حينما برح مدينة (مس) بعد سقوطها »

وأمثال أولئك الشهود يشبهون الشهود الذين زعموا في
قضية دريفوس أنهم رأوا ضابطا فرنسيا بملابس التشريفة
الكبرى مع ضباط من الألمانين في طريق الزيرفون
على أن أكثر الشهود تعرضوا لخطأ المكل أو الجزئي
بحكم مراكم الخماصة في الدعوى مقدم الشكوى فانه لصفته
هذه ترى القضاء شديد الميل الى الثقة بأقواله والاعتماد على
شهادته . قال (ميترماير) : « المؤكد أن مقدم الشكوى إذا
لحق به ضرر مامن جرّاء الجريمة التي وقعت في حقه لا يستطيع
الاستمرار على سكونه وجلده »

وقد جبل الانسان على المبالغة فيما يروييه من الأخطار

التي تعرض له والآلام الجثمانية أو الأدبية التي تكبدها لذا ترى مقدم الشكوى يقوم في رواية القضية بالدور المهم منها فتراه بطبيعة الحال ملقياً للتهمة على عاتق المتهم ولا غرابة في هذا فإنه ما من وقت إلا وكان القضاة فيه أميل الى إظهار العطف على من وقعت الجناية في حقه وأسرع أخذاً بأقواله حتى كأن معاناة المرء للألم أو تكبده للضرر شهادة ناطقة بأمانته وعدم انحرافه عن جادة الصواب. والحال ان الغلطات القضائية الناجمة عن استسلام القاضى لأقوال الشاهد الذي لحق به الضرر وأخذه بها لا يحدها الحصر ويكفي أن نذكر منها على سبيل ضرب المثل قضية (جنتيل) و (فوريو) سنة ١٧٨٠ وقضية (فيا كر) و (دوباى) سنة ١٧٩١ وقضية (دويلا) و (جاى) سنة ١٨٠٧ وقضية (فوراس) سنة ١٨٠٨ وقضية (هوارن) و (بوفيه) سنة ١٨٥٤ وقضية (بتي) سنة ١٨٧٣ وقضية (جيلبو) و (يراتو) سنة ١٨٧٧ وقضية (جولاس) سنة ١٨٩٣ وقضية (بلاندان) سنة ١٨٨٣ اما قضية (لوبا) و (كاتان) فجديرة بالتعريف هنا

لا لخطورة الحوادث التي بنيت عليها بل لأنها تتناول فريقين
 الناس نيط بهم بعض الخدم ووضع القضاء فيهم ثفته العمياء
 لأنه يكفي للانسان أن ينتظم في سلك حراس الأمن
 والجندمة او ان يكون من رجال الجمارك ليقاد سطوة
 لا منازع له فيها والظاهر ان للشوارأي الزى الرسم سرأ
 يؤيد الاعتقاد في لا بسية بأنهم على جانب وفير من الصدق
 والذكاء والعلم بأدق المسائل المتعاقبة بأحوال النفس وبأنهم
 على الجملة في عداد المعصومين من الخطأ والخلل

في الساعة الثانية بعد نصف ليل ٢٤ ستمبر ١٨٧٣
 اختفى المدعو (برسو) من رجال حرس الجمارك والمدعو
 (أرديه) بالقرب من ضفة نهر (دوبس) في قرية (جرات
 كمب دييوا) فشهدا زورقا مقلا لجماعة من المهربين يتعد
 شيئا فشيئا عن الضفة التابعة لسويسرا من ذلك النهر
 فطرحا بنفسيهما على الأرض كيلا تدركهما الأبصار فلما
 وقف الزورق على الضفة الفرنسية ألقى برسو بنفسه على
 جنزير الزورق ليربطه بالشاطئ ويتمكن بعد ذلك مع

زملائه من تفتيش الصرد التي كان مشحوناً بها وليس
 أحد المهرين ضرب (برسو) بالمجذاف الذي كان بيده
 ضربة شديدة على أم ناصيته فلقى الجنزير من يده وتمكن
 المهربون بذلك من الفرار بالزورق الى الضفة السويسرية
 بينما كان أحدهم يسب رجال الحرس سباً فاحشاً ومع شدة
 الضربة وظلام الليل داخل (برسو) الاعتقاد بأن الذي
 اعتدى عليه مهرب يدعى (لوبا) وان الشاتم رجل اسمه (كاتان)
 وجاراه في هذا الاعتقاد زميله (أرديه) فسيق المتهمان الى
 محكمة جنح مونيخ بتهمة التعدي بالضرب والسب على
 بعض رجال الجمارك فحكمت عليهما في ٣ أكتوبر
 سنة ١٨٧٣ بناء على شهادة الحارسين الاول وهو (لوبا)
 بالحبس شهرين والثاني وهو (كاتان) به عشرة ايام وعليهما
 متضامنين بغرامة ٥٠٠ فرنك وكانت التهمة التي وجهت
 اليهما التعرض لموظفي الجمارك اثناء قيامهم بوظيفتهم
 استأنف المحكوم عليهما الحكم وقالوا إنهما بريشان
 مما عزي اليهما فطلب النائب العمومي في محكمة استئناف

(زنسون) تشديد العقوبة فصدر حكمها في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٣ على لوبا بخمسة عشر شهرا حبسا وتأيد العقوبة الثانية مع الزامها بالغرامة المحكوم عاينها بها وعلى أثر ذلك بقليل تمكن الرجلان من إثبات براءتهما وحصر التهمة في شخصين اسمهما (ليجييه) و (يلو) فاعتبر التحقيق الذي لم يسمع أولياء الامر إزاء الشهادات المؤكدة بأن (ليجييه) و (يلو) هما المتهمان الحقيقيان لا سواهما وبأن (لوبا) و (كاتان) لم يكونا موجودين بمكان الحادثة في ساعة وقوعها بل لم يسعهم تجاه اعتراف (ليجييه) و (ويلو) صراحة بأنهما المقترفان للجناية والمخالفة إلا التسليم بالغلط القضائي الذي وقعت فيه محكمة الدرجة الاولى ومحكمة الاستئناف وحكمت محكمة جنح موندليار في ٢٨ يونيو سنة ١٨٧٤ بحبس (ليجييه) شهرين وتغريمه ستة عشر فرنكا وبحبس (يلو) عشرة ايام لتعديدهما قولا وفعلا على حارسى الجمر ك

ولما كانت هذه الظروف تقضى بأعادة النظر في

القضية أعيد النظر فيها فعلا وحكمت محكمة جنح (ديشرون)
في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٧٤ ببراءة ساحه (لوبا) و (كاتان)

ومن الحقائق الثابتة ان الشاهد الذي لا يستجمع
شروط الانسان الصحيح كأن يكون صاحب عاهة كالخرس
أو الطرش أو العمى أو كأن يكون ضعيف النظر أو السمع
فقط أو قاصر الفهم أو قليل العلم يسبب وقوع الغلات
القضائية. ولقد أجرى (بينيه) على أطفال لم يستوفوا الشروط
الطبيعية للانسان الكامل تجارب لها اساس بصحة الشهادة
ومطابقتها للواقع فافضت هذه التجارب الى نتائج لا
يكاد العقل يسلم بها لأن الأجوبة التي أجاب بها الاطفال على
الأسئلة التي وجهت اليهم لم تكن مرتبطة بها بالمرّة ولكن
إذا أجريت التجربة على رجل متوفرة فيه تلك الشروط أي
متوسط المواهب ودلم بالعلوم لدرجة كافية ماذا تكون
يا ترى قيمة شهادته ؟ أنذهب بشأنها مذهب العلمتين
(بينيه) و (استرن) من أن عدم صحة الشهادة أو وقوع الخطأ
فيها عنصرا من عناصرها الطبيعية ؟

الجواب على ذلك أن تجارب العلماء بأحوال النفس في هذا الموضوع أفضت بهم إلى وضع القواعد الآتية :

قواعد كلا يريد - يميل الشهود إلى التقليل من ذكرى الحوادث المتعلقة بالزمن والانساع والابعاد ويتعمدون إغفال الحوادث المنافية للعادة أو ما يمكن أو لا يمكن وقوعه منها لجعل أقوالهم أميل إلى جانب الظن والاحتمال منها إلى جانب التحقيق والتأكد ثم يحىء التعليل بعد ذلك فيظهر فساد ما كانت صحته أولاً في كفة الرجحان

قواعد استرن - إن دقة الذكرى تدخل في باب المستثنيات لا القواعد فالنساء وإن كنَّ أقل من الرجال في سهولة النسيان (بنسبة ٢ : ٣) . ولكن الذكرى عندهم أكثر مخالفة للواقع (بنسبة ٤ : ٣) وحلف اليمين عنصر من عناصر التأكد المهمة بشرط أن لا يتناول الشهادة على الأمور التفصيلية لا الكلية وأن يؤدي عن كل أمر منها على حدته . على أنه قد ظهر أن في كل مئة سؤال حصل القسم باليمين على خمسة وسبعين منها قد حنت الخالفون في أحد

عشر في المائة منها ويؤكد النساء ما يقلنه باليمين أكثر مما
يؤكد الرجال أقوالهم به ولكن الأقوال التي يؤكدونها
من هذا الطريق أكثر كذباً من الأقوال التي يؤكدها
الرجال مرتين

ثم أن لمضي الزمن تأثيراً خطيراً في الشهادة حتى أن
عدم مطابقتها للواقع يزداد بسببه على نسبة ١ : ٣٠ يومياً
ابتداء من تاريخ حدوث الواقعة . وعدم مطابقة الذكرى
لحقيقة الواقع تزداد تدريجياً بحسب ما إذا كان المقصود
تذكر الوضاحة واللون أو العدد أو الشكل فإن رواية
الحادث على أثر وقوعه خير من الاستجواب كما أن تقييد
الشهادة بالكتابة أضبط لها من إبلاغها شفويًا . وعدم
مطابقة الشهادة لحقيقة الواقع ينقص نقصاً محسوساً إذا
كان سوء الشاهد في حوادث لها أساس بما هو متفرغ
له من الحرف أو الصناعات

ولكن يمكن الاعتراض على هذه القواعد بأنها
وضعت على أثر تجارب ليس هناك ما يؤيد صحتها . دع أن

تحذيرها يجعلها مخالفة لحقيقة الواقع بما يؤديه الشهود من
الشهادات التي يعامون من قبل أن الغرض منها إنما هو
التجربة والاختبار ليس إلا

على أنه يحمل بنا الوقوف هنيهة على التجربة التي قام
بها كلايارد في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٥ . فقد انساب في
هذا اليوم فجأة شخص متشكر في إحدى غرف الجامعة
حيث كان هذا الأستاذ يلقى دورسه وبرطم بكلمات لم
يفهمها أحد فصاح به كلايارد أن ينصرف حالا من الغرفة
فلم يذعن لأمره فدفعه الأستاذ بالقوة الى خارج الغرفة
وقد استغرقت هذه الحادثة عشرين ثانية ولكنها مذبذبة
من قبل لم يداخل أحد الطلبة شك في أن وقوعها على
المثال المتقدم كان خاليا من آثار التصنع لاسيما أن الحادث
حدث في اليوم التالي لعيد (الاسكلاذ) وهو عيد وطني يحياه
أهل مدينة جنيفه بلبس ثياب التنكر وبناء على هذا رسخ
في اعتقادهم أن ذلك المتنكر إنما هبط اليهم اما للسخرية
والهكم واما لاكتساب رهان راهن الغير عليه .

وبعد طرد هذا الرجل استأنف الأستاذ درسه فانه
لم يقع شيء خارق للعادة وصرت على ذلك ثمانية أيام فاخذ
يسأل الطلبة على انفراد عن الشخص المتذكر . وكانت حقيقته
تشبيهه أنه كان يلبس وجهها مستعاراً أمرد منتفخ الخدين
مرتفع الأنف قليلاً وقبعة من اللبد اللين الرمادي اللون
وقفازين أبيضين وثوباً قصيراً من التيل الرمادي واباساً
قاتماً لا يكاد يرى تحت الثوب وكان يحيط برقبة غنبار من
الحرير الأصفر (فولار) وفي يده اليمنى عصا وفي يده اليسرى
مبسم للتدخين ومنديل طعام (فوطه) أزرق أما شعره فلم يكن
مرثياً ولم تزد المدة التي لبث أثناءها في غرفة الدرس على
عشرين ثانية وكان عدد الطلبة الحاضرين اربعة وعشرين
وبهمنا في هذا المقام ملاحظة أنهم كانوا جميعاً من
طلبة الحقوق والطب وأن الشهادات التي يؤديها مثلهم
تكون بلا ريب أسمى مكانة من شهادة متوسطي الحال
بالنظر لذكائهم وعلمهم ولائهم تجمعهم رابطة التجانس
وقد أجاب أربعة وعشرون من الطلبة فيما يتعلق بوجود

القبعة على رأس المتنكر بأجابات تسع عشرة منها صحيحة
 وخمس غير صحيحة ومن هذه الأربعة ثلاث إجابات كان
 سبب عدم صحتها النفي وواحدة القاب والتغير وواحدة
 الأضافة أو الزيادة . وأجاب سبعة عشر طالبا فيما يتعلق
 بنوع القبعة بأجابات ثمان منها صحيحة وتسع غير صحيحة
 وسبب عدم صحتها جميعا القاب والأبدال وأجاب ثمانية
 عشر طالبا فيما يتعلق بلون القبعة بأجابات تسع منها صحيحة
 وتسع غير صحيحة بالقاب والأبدال . وأجاب ثلاثة من
 تسعة طلاب بأجابات صحيحة فيما يتعلق بالقفازين وأنكر
 خمسة وجودهما بالمرة وغير واحد من شكاهما بالاضافة
 أما ثوب المتنكر فقد أجاب عشرون طالبا من اثنين
 وثلاثين بأجابات صحيحة عنه وأجاب ثلاثة بأجابات غير صحيحة
 بالقاب والأبدال وثمانية بالاضافة وواحد بالانكار وشهد
 أربعة وعشرون منهم فيما يتعلق بلون الثوب فكانت
 شهادات اثني عشر منهم صحيحة وشهادة الباقيين غير صحيحة
 وشهد ستة عشر منهم بوجود الغنبار ولم يسلم بوجود أربعة

عشر ولم يستصع واحد من الذين قالوا بوجوده بيان لونه
 بين تسعة غيره أجابوا بشأن اللون بأجابات غير مطابقة
 بحقيقة القلب والأبدال . وأجاب خمسة بأجابات صحيحة
 فيما يتعلق بلون الشعر وعشرة بأجابات لا تنطبق على حقيقة
 الواقع في ذلك

وزدادت التجربة وضوحاً حينما قصدت معرفة أى
 ثام من اللثامات الثمانية كان الرجل الذى انساب فى غرفة
 لدرس متكرراً به . وبهمنا فى هذا المقام ملاحظة أن لثاماً
 واحداً من هذه اللثامات كان يشبه بعض الشبه اللثام
 الحقيقى أما اللثامات الأخرى فلم تكن بينها وبينه جامعة
 شبه بالمرء . ومع كل هذا فإن اللثام الحقيقى لم يتعرف عليه
 من الشهود الثلاثة والعشرين سوى خمسة منهم فقط على تردد
 فى الحكم على الصفات المميزة له ثم أن الرجل المتكر كان
 قد لبث فى غرفة الدرس عشرين ثانية بالضبط كما قلنا فلما
 طلب من الشهود أى الطلبة تعين هذه المدة زادها أربعة
 عشر منهم عن أصلها وأنقصها تسعة ولم يتوصل الى تحديدها

بالضبط سوى واحد فقط . وكانت متوسط المدد التي
تدبرها ٤٣ ثانية فتكون نسبة خطأهم في هذا التقدير
كنسبة ١٥٠ الى ١٠٠ تقريباً

ومما تقدم تتضح للقارىء بساطة الحادثة التي دبرها
الاستاذ (كلايارد) وأن تأثيرها في نفوس الطلاب الذين
قاموا مقام الشهود لا يمكن أن يبلغ مبلغ تأثير الحوادث
المعروضة على نظر القضاء في نفوس الشهود الحقيقيين .
ولا غرابة في هذا فإن الحوادث التي تحصل المناقشة فيها
أمد المحكمة تكون كثيرة الخبط والخلط فضلاً عن أنها
بسبب سرعة حصولها وكثرة ما يشتق عنها من الوقائع
الفرعية لا تؤذن للمراقب البصير مهما كان التفاته وذكائه
بأن يلم بأطرافها جميعاً وهذا ولا شك سبب خطير من
أسباب وقوع الغلط أضف الى ذلك ما هو موكد الحصول من
تضارب أقوال الشهود والتضارب الذي ينشأ إما عن اختلاف
أمزجتهم وأجناسهم ذكوراً أو أنثى وإما عن تباينهم في
الاعمار والمراكز الاجتماعية والصناعات والمذاهب السياسية

أو الدينية وبالجملة في العناصر المكونة لشخصية المرء والمميزة
 له عن غيره ولا ننسى أن الذاكرة نفسها وهي الركن الأول
 من أركان الشهادة كثيراً ما تضل عن جادة الصواب فتأتي
 بما ليس له علاقة مشابهة ومشاكل مع الحقيقة هذا إذا
 لم تكن سبباً لتجسيم الحوادث الصغيرة أو تصغير الحوادث
 الجسام

وكثيراً ما يتفق أن نلاحظ انطباع صورة شخص
 وقع عليه نظرنا بعربة قطار أو بمركبة الأومنيبوس في
 ذاكرتنا بينما نخوننا هذه إذا أردنا أن نستحضرها في ذهننا
 صورة شخص آخر سبقت لنا رؤيته مراراً وربما كان امره
 من الأمور التي يهملنا النظر فيها

هذا والغلطات الأصلية للذاكرة هي الغلطات التي
 تقع من طريق الطرح أو الأضافة أو الاستبدال أو
 القلب . وقد لاحظ بينيه واسترن وكلا باريد ولا رجييه أن
 المدة من أهم عوامل الخطأ القضائي وأن الاستجابات التي
 تعمل بعد وقوع الحادث بيضعة أشهر عنصر من عناصر

الأثبات التي لا يصح في الغالب التعويل عليها . ولو رجع
 الباحث الى التاريخ لوجد فيه من هذه الخواص الغريبة
 القدر الوفير . لأنه اذا قرأ فيه شرح واقعة من وقائع الحرب
 نقلها عن اشخاص عديدين رأوها رأى العين واشتركوا
 فيها فإنه لا يلبث أن يجد من التناقض ما يستوقف نظره .
 يجد النظر القصير والتفسير بحسب الأمزجة وقاب الحقائق
 لمضي الزمن الطويل على تاريخ وقوعها والتأثير الناشئ
 من الذعر والاضطراب والانخداع الناشئ عن الاعتقاد
 بالروايات غير الصحيحة . وهو اذا جاء على آخر مطالعته
 لا يملك أن يسأل نفسه هل الذي قرأه يرتبط بتلك الواقعة
 عينا ويستفهم منها عما إذا كان المؤرخون قد وقعوا بشأنها
 في هوة الخلط والخط . ومن البديهي أن روايتهم لحوادث
 الواقعة على المثال الذي رووها بمقتضاهم يقصدوا بها مخالفة
 الحقيقة عمدا وليكن الإنسان لتأخذه الراجفة إذا خطر
 بباله أنه اذا تقدم لحاكم العدل البشري أناس كأولئك الذين
 تقدموا لمحكمة التاريخ في تناقض شهادتهم وتباين أقوالهم

يكونون سببا مؤكدا للحكم بأدانة الأبرياء

ويكفي أن تسمع شهادات الشهود أمام محكمة من
محاكم الجنج على واقعة من الوقائع لتوقن بالبحث في هذه
الشهادات الملفقة بمحض الاختيار أن هناك جماعة من الناس
يتجرون بها ويربحون من تدبيرها وأدائها المال الوفير وأن
الإنسان لتعروه الدهشة ويتولاه الخجل إذا عمد إلى
الأوراق التي محررها كاتب الجلسة متضمنة شهادات الشهود
فيرى فيها من الاختلاف والتناقض مالا يكاد يسلم به العقل
يرى مثلا أنه بينا يشهد شاهد بأن سرعة الأتوموبيل ستين
كيلو مترا في الساعة يشهد غيره أن هذه السرعة لم تزد على
٢٠ كيلو مترا وبينما يزعم أحدهم أن تلك المركبة صدمت
مركبة عادية فألقته على الأرض يذهب غيره إلى أن عربة
الركوب هي التي قلبت الأتوموبيل وبينما يقول أحدهم إن
مكان الحادثة كان في جهة كذا عند تقاطع الطريقين إلى
الجهة اليسرى يؤكد الآخر أن ذلك كان إلى جهة اليمين
وبالجملة يرى من التردد في الشهادة على قضية واحدة ما

يقضي بالعجب العجيب

ومثل هذا التردد يحصل أيضا في حالة ما إذا كانت
الأدانة تتوقف على معرفة الزمن الذي انقضى بين واقعتين
من الوقائع فقد دلت تجارب علماء النفس على ما ينبغي أن
يقتنع القاضي به من أنه إذا بنى الحكم على شهادات بلغت
درجة الوسط في تأييد مدلولاتها لا شك معرض
نفسه الى ارتكاب الغلط القضائي. وجرت عادة القضاة إذا
كان في القضية ما يستلزم مواجهة اثنين ببعضهما أن يجلس
المتهم على كرسي خاص بين الكاتب وبينه وأن يوقف الى
جانبه رجلا من رجال الحفظ لا ينفك عن النظر والانتباه
اليه إذا كان مقبوضا عليه ثم يأتي بالشاهد فجأة ويوجه اليه
الأسئلة فيجاوب عليها في أغلب الاحيان بما يفيد معرفته
الرجل الذي اطلق الرصاص أو الذي سرق معرفة تامة
فلو أن القاضي احترز من تعيين مكان جلوس المتهم
وقدم هذا الأخير الى الشاهد ليتعرف عليه ضمن اشخاص
عديدين لرأى من هذه التجربة ماشوهد في قضية الميسو

ج . أحد أرباب الأملاك بمدينة ديجون حيث كان متهماً
بقتل فتاة فلم يكن من الشهود الى أن أشاروا الى النائب
العمومي الذي كان مندساً بين أولئك الأشخاص مؤكدين
أنه المقررف للجريمة الشنعاء

ولكن القضاة لا يميلون عامة الى أشباه هذه التجربة
المفيدة في تعيين من يجب أن تلقى على عواهنه أعباء
الأدانة ماذلك إلا لأنها أثبتت بطريقة جلية أن الشهادة
التي هي من أهم اركان التحقيق لا يجب أن يتلقاها القاضي
إلا بالحدذر والاحتياط وأنها لا يصح أن تكون عنصراً من
عناصر التأكيذ والاقناع إلا إذا قلبت على جميع قواعد
علم الاحوال النفسية

ولكى تعلم أهمية إثبات الشبه وما له من الأثر المهم
في إظهار حقيقة الأدانه عليك بالتجربة الصغيرة الآتية:
إذا أدخل خادمك زائراً في غرفة الاستقبال فاسأله على
حدة أو اسأل خادماً آخر يكون قد رآه أن يعطيك أوصافه
فأنك لا تلبث أن تقف من كل منهم على وصف مناقض

الآخر سواء فيما يتعلق بقامة الجسم أو بدانته أو لون
الشعر أو الملابس

ومثل هذا الاختلاف الغريب يحدث أيضاً بالنسبة للسن
الذى وقعت الغلطات القضائية بسبب الجهل به كما حدث
في قضية (لوجرى) سنة ١٨٣٤ وقضية (شاميناد) سنة
١٨٣٠ وقضية (بروسيه) ١٨٨٠ وقضية (ايفان) سنة ١٨٩٠

أما قضية بروسيه التى نظرت أمام محكمة السين
الأسفل فقد ذكرت بتفاصيلها فى غازيته المحاكم الصادرة
بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ ونشرت هذه الجريدة بعينها
فى عددىها الصادر بتاريخ ٣١ مارس الماضى صورة المرافعات
التي دارت فى هذه القضية أمام محكمة جنات السين ولا بد
أن يكون عالماً بالاذهان ذلك الحادث الذى ظهر فى
غضونها فإن الجناة الحقيقيين اعترفوا بما يؤيد براءة
الاخوين (بروسيه) اللذين سبق صدور الحكم على أحدهما
بالأشغال الشاقة سبع سنوات وعلى الآخر بهاست سنوات
واليوم وقف أمام محكمة النقض والابرام التى رفعت

اليها هذه القضية جميع المتهمين والأبرياء الذين اتهموا امام
محكمة جنابات السين الأسفل وعددهم خمسة وهم (متياس
بروسيه) المولود في ٢٥ مارس سنة ١٨٥٧ و (فرانسوا
بروسيه) المولود في افريل سنة ١٨٥٨ و (چان باتست لوزريه)
المولود في ٢١ مارس سنة ١٨٨٥ و (چان لويز چول موليه)
المولود في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٥٦ و چا كوب ألتندروف
المولود في ١٠ يوليو سنة ١٨٦١ .

وهاك ملخص الوقائع على مايؤخذ من ورقة الاتهام :
« في الساعة الأولى بعد نصف ليلة ٢٠ يونيو ١٨٨٠ كان
تروير العامل الميكانيكي عائداً الى بيته بشارع بريه نمره ٨ ؛
في بلفيل وهو في حالة سكر فلما وصل الى جهة باتدوا هجم
عليه ثلاثة أشخاص لا يعرفهم فضربه أحدهم في وجهه
وطرحه أرضاً ثم وضع ركبته على صدره وكم نفسه بيده
ليمنعه من الصياح وسلب الثاني منه خمسة واربعين فرنكاً
كانت معه ووقف الثالث على مسافة قريبة من زميله
بالمرصاد ليخبرها بما يجد من الحوادث . وفي اليوم التالي

كان (روبر) المجنى عليه في جانة قريبة فأخذ يقص على
 صحبه ما حدث له ليلة الأوس وكان من بينهم شخص يقال
 له (لنجليه) فلما سمع تفاصيل الحادثة ظن أن الأوصاف
 التي أعطتها المجنى عليه عن الجانبين تنطبق على الأخوين
 بروسية وزاده اعتقاداً بذلك أنه رآهما قبيل منتصف
 الساعة الحادية عشرة من مساء ١٩ يونيو فلم يمالك أن نسب
 إليهما ذلك التعدي وفي اليوم التالي توجه الى مرقص فالتقى
 بهما فيه وسألهما عما إذا كانا هما اللذين هجما مساء على ذلك
 الرجل فأجاب أحدهما الأخوين بأجوبة متناقضة ولكنه أنكر
 كل ما عزي لهما وقال إن أخويه كانا معه في تلك الساعة
 وأن في استطاعة والده إقامة الدليل على ذلك ولكن
 لنجايه مازال بـ (روبر) حتى ألزمه أن يرفع شكواه فرفعها
 فعلا وقبض على الأخوين بروسية اللذين واجهتهما النيابة
 به فقال مؤكداً إنه يعرفهما وكان أحد المتهمين يحمل
 حين إلقاء القبض عليه مبلغاً من المال لم يستطع بيان موده
 أما الأخ الثاني فكان لا يسأ ثوباً جديداً ظهر أنه اشتراه

في اليوم التالي لارتكاب الجريمة .

وهذه الظروف مضافة الى سوابق المتهمين القسدية
والى صراحة تأكيد المجنى عليه في شهادته تعتبر من فرائض
الأدانة القائمة ضدهما بالرغم من براءتهما وشهادة والديهما
في صالحهما لذلك أحيل على محكمة جنابات السين .

وفي يوم الجلسة أصر ترويير على أقواله مؤكداً أنه
يعرفهما وفي ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٠ صدر حكم المحكمة
على متياس بالأشغال الشاقة ست سنوات وعلى فرنسوا
بها سبع سنوات ولم يلجأ المحكوم عليهما الى طلب النقض
والأبرام ولكنهما كانا لا يفتران عن الجهر ببراءتهما وفي
أثناء وجودهما في السجن قصا حكايتهما على سجين آخر
يدعى (هميرى) سكن طويلاً بالحارة التى يسكنانها وأكدا
له براءتهما من التهمة واتفق فى اليوم نفسه أن حادث
هميرى سجيناً يدعى (مولى) محكوماً عليه للسرقة فقص هذا
عليه أنه فى ليلة ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٠ اتفق مع (لوزريه)
و (التندروف) على ارتكاب جريمة السرقة بالأكره وشرح

الظروف التي ارتكبها فيها فأذا بها تشبه كثيراً الظروف التي أفضت الى الحكم على الأخوين بروسية فكتما هميري في نفسه وانتظر الى شهر ديسمبر سنة ١٨٨٠ الذي انتهت فيه مدة عقوبته فلما خرج قصد من فوره لويس بروسية شقيق المحكوم عليهما وكاشفه بالسرا فالتقى لويس بروسية بلوزريه أحد الذين اقترفوا الجريمة وقبض عليه في ٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ أما مولى وألتندروف فكانا يقضيان في سجن آخر عقوبة حكم بها عليهما في جرائم أخرى .

أعيد النظر في قضية الأخوين فاعترف كل من مولى وألتندروف ولوزريه بارتكاب الجريمة ولكنهم أرادوا التخفيف من مسئوليتهم بما زعموه من أن المجنى عليه كان في حالة سكر شديد وأنه اعتدى عليهم بالسب والشتم اعتداء انقلب الى معركة عنيفة سقط منه في خلالها كيس دراهمه وقد اعترفوا جميعاً بأنهم أخذوا هذا الكيس الذي يؤخذ من قوْلهم أنه لم يكن به سوى عشرين فرنكاً لا خمسة وأربعين كما زعم المجنى عليه وقد أصر هذا الأخير على أقواله

ففيما يتعلق بالأكراد الذي شهد به المشهود ولم يسمع رئيس
الجمهورية تجاه صراحة هذه الوقائع سوى العفو عن
الأخوين بروسية فيما يتعلق بالمدة الباقية من عقوبتهما أن
مولى ولوزريه والتندوف فقد أحيوا على محكمة جنابات
السين بمقتضى قرار تاريخه ٣٠ مارس سنة ١٨٨٢ حكمت
هذه المحكمة على كل منهم بالحبس ثلاثة عشر شهراً وعدلت
محكمة الاستئناف هذا الحكم إذ حكمت على لوزريه
بالأشغال الشاقة ست سنوات وبالمراقبة عشراً وعلى الثاني
بالأشغال الشاقة سبع سنوات وبالمراقبة عشراً وعلى الثالث
بالأشغال الشاقة خمس سنوات وبالمراقبة مثلها وببراءة
بروسية .

ومن تلاوة هذه التفاصيل يتضح أن القضاء أخذ
بشهادة رجل سكران غير مراعاة واجب الاحتياط والتبصر
ولا أخذ بمبدأ التؤدة والروية . وروى الدكتور (چوستاف
لوبون) الحادثة الغريبة الآتية وهي : استخرجت جثتا
فتاتين عرقتا في شهر السين فتعرف اثنا عشر شاهداً عليهما

بما لم يبق معه شك في أمرهما وكانت تأكيداتهم من
التطابق والتوافق بحيث لم يبق بذهن قاضى التحقيق ريب
في صدق أقوالهم ولذا صرح بدفن الجثتين . ثم قضت
الحكمة الالهية أن ظهر لدى الشروع في الدفن أن الفتاتين
المقول بقتلهما لا تزالان على قيد الحياة وأنهما لا تشبهان
الغريقتين . وهو مثل تنقبض منه الصدور لذا نرحو أن
يكون في إirاده على سبيل العظة ما يدعو في المستقبل الى
تقليل عدد الغلطات القضائية المسببة عن الاستدلال
الكاذب والتشبيه الذى لا يطابق الواقع .

على أن الشارع لم يعقل هذه النقطة لأن المادة ٣١٩ من
قانون العقوبات تقضى على رئيس الجلسة بالتساؤل بعد
كل شهادة غما إذا كانت تتعلق بالمتهم أم لا وهو احتياط
أيدت الأحكام في قضايا كثيرة فائدة رعايته والأخذ به لأن
الشارع لا يستطيع أن يسن لقاضى التحقيق قواعد ومبادئ
تختلف باختلاف كل قضية عن أخرها لهذا كان من الواجب
أن لا تعهد مهمة التحقيق إلا لأناس جمعوا الى الرصانة

واستقامة الرأي والنشاط والقدرة على العمل مع الاحتراز من
الاندفاع في تيار الشهوات والألمام بقواعد علم النفس
هكذا ينبغي أن يكون القاضي ولكنه مما يؤسف
عليه أن يشذَّ عن هذه القاعدة عدد وفير من القضاة فقد
روى لنا أحد المحامين أنه انتدب لمساعدة متهم أمام قاضي
التحقيق في إحدى محاكم الأقاليم فرأى أن هذا القاضي
أخذته سورة الغضب على المتهم لعدم إقراره بالذنب المنسوب
إليه ولم يكتف في حمله على الاعتراف بالتهور عليه بل زایل
مكانه ورفع يده في وجهه

ولا خلاف في أن مثل هذا القاضي ليس من أهل
العصور التي نعيش فيها وإنما هو من عصر كانت إداة الرجل
أو براءته فيه تتوقف على نتيجة المبارزة مع القضاة أما في هذه
الأيام فلم يكن الأمر بين الناس واحداً فإن قاضي التحقيق
كان إذا تملك اليأس من القدرة على تأييد التهمة قبل المتهم
بالوسائل الشرعية المارعية في ذلك الوقت عمد إلى طريقة
أخرى وهي أن يتصد المتهم وقد أمسك به رجال الحفظ

بحيث لا يستطيع دفاعاً عن نفسه ثم يبارز

جاء في حديث للنبي محمد (عليه الصلاة والسلام) ما معناه:
 أن الله يكره ستة أشياء ويمقت الشيء السابع كل المقت
 عيني المتكبر ولسان الكاذب ويدي سافك الدم البريء
 والقلب السيء النوايا والقدمين السابقتين إلى الشر وشاهد
 الزور الذي يفعل الخيانة بشهادته ويبذر بذور الشقاق بين
 الأخوة » وقال في حديث آخر ما مؤداه: « أن الشاهد الكاذب
 يهلك وإن الرجل الصادق يفوز بالصدق »

ولو أن النبي محمداً بعث من قبره كما بعث العازار
 وشهد جلسة من جلسات القضاء عندنا لأيقن أن نبؤاته
 الصادقة قد ذهبت في زماننا أدراج الرياح فإنه يبحث عبثاً
 عن هلاك شاهد الزور وانتصار رجل الصدق لأن الأول
 قد أقام بينه وبين توقيع العقوبة عليه سداً منيعاً والثاني إذا
 عارض جهره بالصدق ما امتلأ به مخ القاضي من الأوهام
 الباطلة لا يلبث أن تنهال عليه النقرة . فلا غرابة بعد هذا

وذلك اذا لزم الشهود جانب الاحتياط وبالغوا في الجذر
 والاحتراز وكما بين الشهود من أناس وقفوا على شيء من
 حقيقة الوقائع ثم تركوا المحكمة تصدر حكمها على البرى
 فراراً من طول الانتظار على باب قاضى التحقيق واتقاء
 لما عسى أن يتظاهر به القاضى أو النائب من خشونة المعاملة
 أو التأنيب ومن تهكم المحامين عليه بما يجرح احساسه ويؤذى
 عواطفه . فأنت ترى من ذلك أن الشاهد الصادق يربأ
 بنفسه عن تعذيبها بهذا العذاب المستحدث لاسيما أنه رأى
 أن غرفة الجلسة كثيراً ما يستولى على مقاعدها شهود باعوا
 ذممهم بالمال أو قوم يقصدون شفاء الغليل أو الأخذ بالثأر
 لسبب من الأسباب الدينية أو السياسية أو غيرها
 فاذا ظهر فريق منهم وكان فى نفوسهم ما يدعو الى الازدراء
 به أصبح وهو فى أخرج المراكز يدينهم .
 ثم إن من الشهود من يؤدون شهادتهم بالرغم منهم
 أو يتعمدون تشويه الحقيقة إما لجبنهم وإما لخوفهم ممن
 يضرهم ظهور الحقيقة لأنهم حين أدائهم الشهادة لا يعتقدون

أنهم يقومون بفرض محتم عليهم لذلك تراهم يفضلون عليها واجبات الصحة أو المودة أو الأخلص أو مقابلة الجميل بمثله أو المجاملة الخ .

على أن المواد ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ من قانون العقوبات قد نصت على عقوبات قاسية جزاء لمن يشهدون زوراً وهي لا تكاد تطبق على شاهد زور لتفطن شهود الزور في اتقاء العقوبة وعدم الوقوع تحت طائلة القانون .

إن شهادة الزور لا تعد حادثة قضائية إلا إذا حلف الشاهد اليمين وكانت شهادته في الجلسة وهو ما يؤخذ منه أن شهادة الزور لا تعتبر واقعة إذا أدت عند قاضي التحقيق على أن هذه الشهادة يتخذها القضاء أساساً للشهادة التي تؤدي في الجلسة وإذا فرض أن الشاهد أبي الحضور الى الجلسة أو رفض أن يكرر أمام القضاة والمخلفين الشهادة التي فاه بها أمام قاضي التحقيق فأن المحكمة تقرأ هذه الشهادة على الأسماع وبذا يكون الشاهد قد جاء في القضية بعنصر مهم من عناصر الخطأ ولا يكون قد عرض نفسه إلا لدفع

غرامة خفيفة كثيراً ما يغفل القاضي الحكم بها أو لدفع
 تعويضات مدنية هي الى الخيال أقرب منها الى الحقيقة
 إن الشاهد إذا لم يحضر إنما يخشى أن تفضي الأسئلة
 التي توجه اليه على رأى ومسمع من الجمهور الى التخبیط
 بسبب ما يكون قد رسمه لنفسه من مسالك الكذب
 والتلفيق وعليه يكون غيابه فراراً من العقوبة المقررة في
 القانون لشاهد الزور أو احترازاً من الوقوع أمام الجمهور
 في الاضطراب والتردد والتناقض وغير ذلك مما يتخذ دليلاً
 على نقص الذمة وفساد الضمير

ويوجد من هؤلاء الشهود فريق آخر ضمنت له القوانين
 النجاة من العقوبة . نذكر منهم أطفال المجرم وإخوته
 وأخواته وزوجته حتى بعد طلاقها فإن هؤلاء لا تسمع
 أقوالهم مع حلف اليمين مالم يكن الموضوع متعلقاً بالطلاق
 أو الانفصال الجثامى .

ولا يسمع هؤلاء الشهود في محاكم العقوبات إلا على
 سبيل الاستدلال ولا غرابة فإن تعريف الشاهد يفيد

أنه إنسان يقدم استدلالاً ما إلى القضاء ولهذا ترى القضاة الدائمين والمؤقتين لا يميزون من الوجهة العملية بين الشاهد الذي يؤدي اليمين القانونية والذي يوافق القضاء باستدلال جديد أما القاضي فيكون بحسب الأحوال إما شديداً على الشاهد وإما متساهلاً معه ومترفقاً به فإذا كان مقدم الاستدلال من النمامين فإنه يستطيع الاتفاق على مصلحة أو شفاء غليل أو الأخذ بشار أضف إلى ما تقدم الاستدلالات التي يتلقفها البوايس من الجيران والبوابين وكثيراً ما تكون ملفقة كل التلفيق

إن من واجب القضاة رعاية ما جاء في مناشير نظارة الحقانية بدل تركها ضمن الأوراق المهمة مع ما فيها من الوصايا النافعة بوجوب الاحتياط في مثل تلك الموضوعات فإن الشهادات الكاذبة وعلى الخصوص الشهادات المجهول أصحابها تضر بالناس حتى الذين تضعهم الأعمال التي يراولونها في موضع الشبهة وهو ما يشير إلى أن علماء النفس لم يدركوا أثناء تنقيحهم عن كوامن أسرار القلوب والعقول

أن بين الأَشقياء اذ كياء يحترمهم الناس جميعاً لذكائهم وأن
 من المغضوب عليهم فريقاً لا يستحق إطلاق هذا الوصف
 عليه ولكن لا غرابة فقد جرت العادة في هذا العالم
 أن تبقى محامد الأعمال في الأذهان مابقيت الحروف
 المكتوبة على الرمال وأن تخذ سيئاتهم كما يخذ النقش على

الحجر الصلد

إن الأسباب التي تحمل المرء على شهادة الزور لا حصر
 لها حتى أن المجلد الضخم قد لا يكفي للبحث فيها جميعاً ومن
 هذه الأسباب ما هو مدون في الأساطير القضائية كاتفاق
 بعض الشبان الأَشقياء على التنكيل بأول شخص يلتقون
 به في الطريق ولم تكن لهم به من قبل رابطة معرفة أو
 ماملة وهم يطلبون من وراء ذلك إما مجرد اللهو واللعب
 وإما تدريب اليد على سفك الدماء .

وكما يتفق هذا في القتل يتفق مثله في شهادة الزور
 أي كما يقدم البعض على القتل لغير علة معقولة بل لمجرد
 التلذذ بالأساءة الى الغير كأولئك الذين ياقون عوارض

الخشب أو الحديد فوق قضبان السكة الحديدية لتنفكه
 بمنظر كارثة انقلاب قطر بأكله وضياع الأتقى والأموال
 فيه أو يشعرون النار في بناء شامخ أرضاً لشهواتهم الوحشية
 بمنظر الالهيب مندلع اللسان كذلك يشعر بعض الشهود في
 انفسهم بنزعة الى شهادة الزور تلذذاً بأيقاع الابريل في
 أشراك الأداة الجنائية

وهذه اللذة الدالة على فساد الطبع يسعى فريق من
 الناس أحياناً لتحصيلها باستثارة أسبابها ولا سبيل عند
 لتحصيل هذه البغية إلا الكذب الذي أصبح على أطراف
 ألسنتهم كالسكين في يد القاتل أو ككل أداة ضارة في
 يد المفطور على الأساءة للغير وكثيراً ما يحدث أن يكون
 الباعث للشاهد على الشهادة زوراً وذيلة شائعة كالحقد على
 الناس المعروف بالحقد الاجتماعي

ولو بحثنا في الغلطات القضائية المعترف بوقوعها
 قانوناً لرأينا أن شهادة الزور التي تؤدي طمعاً في المال
 غير شائعة إلا أن هناك أماكن خاصة لتلقيها لا قصد

لأربابها سوى الربح بمعنى أنه إذا اتفق لبعضهم في الطريق
 حادث قضى بنقله إلى المستشفى فسرعان ما يستأذن سمسار
 شهادة الزور في الدخول على المصاب فإذا أذن له اغتتم
 فرصة تأثره من النازلة التي نزلت به لبا أخذ توكيلا وعقداً
 يجهز نفسه بالأول مقاضاة المسبب للحادث ويحفظ لها
 بالثاني الحق في شطركبير من التعويضات المحتمل صدور
 الحكم بها لصالح المصاب

وهنا ينتهز السمسار فرصة عامه بالصعوبات التي تحول
 دون تقرير الحقيقة في الحوادث التي لا يعرف الشهود
 الحقيقيون سوى نتف منها فيستأجرون شهوداً ويلقونهم
 الشهادة على وجه يرجون معه كسب القضية .

ولعل ندرة الأحكام على شهود الزور ناتجة من تعذر
 إقامة الدليل على تقاضيتهم الأجرة في مقابلها لأن
 المعتاد في هذه الأحوال ألا يعطى الشاهد وصلاً بما
 استامه ولا يتسلم أجرته إلا في مكان بعيد عن الرقباء وقد
 كان شهود الزور المأجورون سبب الحكم على (جانسل) سنة

١٨٣٨. (بوركيه) سنة ١٨٨٣ ومما نشرته المجموعة الرسمية
 لمحكمة النقض والأبرام في قضية هذا الأخير ما يأتي: «سابق
 بوركيه الفلاح في قرية (ميلهارد) الى محكمة (تول) بتهمة
 إتلافه في ليلة ١٦ مارس سنة ١٨٨١ أشجاراً مملوكة لرجل
 يدعى (لونج شو) فتقدم للشهادة عليه فلاح اسمه شاسان
 من قرية (كروازيل) إذ قال بعد حلف اليمين إنه رأى بوركيه
 متلبساً بالجرمة ورغماً من نداء المتهم ببراءته حكمت عليه
 المحكمة بالحبس ثمانية عشر يوماً فاستأنف الحكم أمام
 محكمة ليويج التي خفضت العقوبة الى ستة أيام وما كاد هذا
 البناء تداوله الألسن حتى تهامس الناس بما يفيد أن شهادة
 الشهود كانت ملفقة وبلغت الأشاعة الى النيابة فحققت ضد
 كل من شاسان ولونج شو وفيرول تحقيقاً ثبت منه ان لونج
 شو خصم للمتهم في قضية فاستعان بفيرول على استمالة
 شاسان الى شهادة الزور في مقابل ثلاثين فرنكاً و...
 اعترف شاسان بذلك ولما أحيل الثلاثة على محكمة جنات
 (كوريز) صدر حكمها على شاسان بالحبس عاماً وعلى كل

من لوائح شو وفيرول به خمس سنوات أما بوركيه فقد برأته
محكمة استئناف (بور دو)

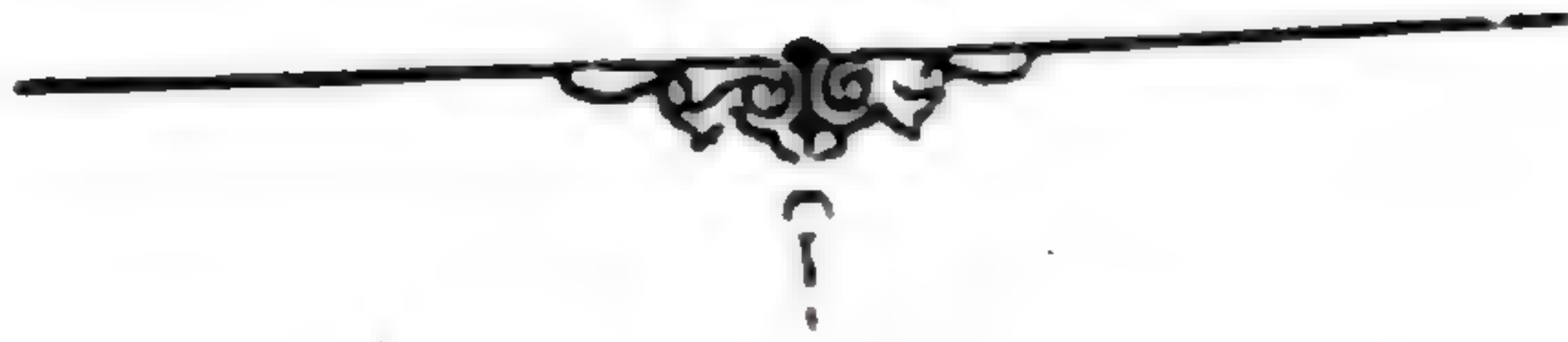
ومن الأحكام الغريبة في موضوع شراء دمم اليهود
ما أصدرته محكمة ليون سنة ١٧٤٢ وهو: «نحن القاضي
نقرر أن (فرنسوا دني ليرا) البناء البالغ واحداً وثلاثين عاماً
(چان فارسيه) الساعى بكنيسته (جيشنى) البالغ ثلاثة وستين
عاماً (وچان لجن) اتفقوا ليلة ١٢٤ أكتوبر الأخير بفندق
سيميون بقرية (بولنكوز) على أداء شهادة الزور ونقرر أن
فرنسوا المذكور جهز واختلق كما هي عادته شهادة زور
وارتكب جريمة التهديد بالقتل وإشعال النار لهذا حكمنا
على فرنسوا وفارسيه وچان لجن بالشنق والخنق»

لا ريب في أن هذا الحكم مفرط الشدة ولكن لو
كان قضاة يفسون على شهود الزور أكثر مما يفسون
الآن لا حتمل عدول هؤلاء عن ارتكاب جريمتهم إلا بعد
النظر في نتائجها ففي قضايا (فكتوار سامو) سنة ١٧٨١ وفابري
سنة ١٨١٩ و(رينيه فو) سنة ١٨٥٢ و(لكونت) سنة ١٨١٨ وجلي

جكمين) سنة ١٨١٤ وأرملة (ريو) سنة ١٨٩٠ أدى الشهود
 شهادة زور. ألصقت التهمة بالمتهمين في حين أن قصدهم
 من أداء الشهادة دفع الشبهات عنهم
 وقد يكون السبب المحرك لشهادة الكذب سبب
 الانتقام كما في قضيتي (جنسبل) سنة ١٨٣٨ و (روسي) سنة ١٨٣٣
 كما أن في استطاعة شهود الزور اتخاذ الاحتياطات السكينة في
 صدورهم سبباً للتزوير في الشهادة كما حصل في قضايا (فيلوم)
 سنة ١٨٠٩ و (رسبال) و (جلند) سنة ١٨١٩ و (ولسنيه) سنة ١٨٤٨
 ومكثف سنة ١٨٩٣ ادع أن الاخلاص وهو الصفة الشريفة
 الحاملة للمرء على جعل مصالحة الغير فوق مصاحته كثيراً
 ما يدفع الشهود على تزوير الشهادة بل يتفق أن يتأثر الشاهد
 بأعراض خاصة كالهستيريا مثلاً فيكسو الكذب كساء
 الحقيقة كما حصل في قضية (لارنسيير) وقضية (بولين بودو)
 وقضية (كوفان)

ومن الأسباب الشريفة ما يلقي المرء في مهواة افتراء
 الجنحة أو الجناية كما تراه مبسوطاً فيما يلي : أرادت خادم

تدعى (هو مل) مساعدة سيدتها على نيل أمنيتها وهي حكم
 المحكمة بالتفريق بينها وبين زوجها فأكدت أمام القضاة
 أن زوج سيدتها عبث بعفتها قبل ثلاث سنوات فلما كشف
 عليها ظهر أنها لا تزال بكرًا وأن السبب الذي حمها على
 الكذب شريف في ذاته وهو تحقيق أمنية سيدتها.



الباب الرابع

شهادة النساء — المرأة تشوه وجه الحقيقة غالباً — قضية اوفتر — قضية
سويد — قابلية المرأة للتأثر بما يلقي في وهما — الهستيريا — قضية جريبرا —
السيدات الملبوسات بالجن في بلدة لودون — قضية لارونسير — شهادة
الاطفال — قضية روفيه — تجارب برواردل — تجارب برن — اكاذيب
الطن — قضية يكا وريو — قضية تيزا اذلار

كذب المرأة ركن مهم من أركان التمثيل في الملامح
والقصص في الروايات لولا دلتما تيسر لمؤلفي الروايات التمثيلية
والقصص الخيالية ابتكار حوادث رواياتهم الآخذة بالألباب
وابولاد لما استطاع القصصى ألفونس دوديه في روايته
« الكاذبة » وصف المرأة وقد حضرته الوفاة في الآونة
التي ظهر فيها كذبها إذ كانت تحاول التوصل من الأجابة على
اسئلة فصرفت وجهها نحو الحائط لتستعين على الأنكار
ولزمت الصمت وهي على هذه الحالة حتى فاضت روحها
وأنى أحمد الله أن سواد قراء القصص والمتفرجين في

التيارات لا يدركون الغرض الذي يرمى اليه مثل الشاعر
(أوسكار وايلد) في مؤلفاته القصصية من دس ستموم
الفسق والفجور وإثارة المشاكل التي يسببها جمال المرأة
وكذبها

وليس بغريب أن تلجأ المرأة الى الكذب لأنها
تتلقاه مع ماخاص لها من تراث العصور السالفة التي
كانت فيها أقرب الى الرق منها الى الحرية وأطوع للرجل
الذي كان يعاملها معاملة الممّج والمتوحشين من بنائه ولا شك
في أن هذه السلطة الاستبدادية موجودة حتى الآن وإن
تكن قد تغيرت في الشكل فقط وما سلاح المرأة التي تدفع
به همجية الرجل واستبداده إلا الظهور في مظهر الضعف
المؤثر في النفس والا بتسام الذي يسرى فعله الى القلب
سريان الكهرباء والتعويل على المكر في أغلب تصرفاتها.
على أن هذه النقائص يذهب بها جلال وظيفه الأمومة
التي تقوم بها ولنذكر مقاله (ماريون) في كتابه «الحالة
النفسية للمرأة»: «لاندري الى أين يذهب بنا في هذه

الدنيا الحب المجرد من المنفعة والحنان والسرور بتضحية
 النفس لو كان قاب المرأة غير موجود « على أنها لا تؤدي
 هذه الوظيفة العجيبة إلا بعد الرضوخ لشهوات تعادل في
 شدتها القتل فإن الأم لثقتها بنفسها يسهل عليها التوفيق
 بين ميول النفس ومقتضيات المصاحبة فتمر بين عواصف
 الحسد وشهوات النفس مرور الضعيفة المنتصرة ومع أنه
 من المتاح للرجل أن يلاحظ قلة الوفاء في كثير من النساء
 فإن القاضي يأبى التسليم لهذه الحقيقة بل تراه يسلم
 بتأكيدات المرأة ويأخذ بأقوالها بلا تمحيص في حين
 أنها قد تكون أثناء أدائها لشهادتها حاقدة على المتهم أو
 مدفوعة بباعث من الحب لغيره وهناك أسباب عديدة
 لتسليم القاضي بأقوالها قد بحثنا في البعض منها وقلنا فيه أن
 القاضي يفرض دائماً صدق الشاهد خصوصاً إذا كان هو
 المجنى عليه

لم يكن المشرع مؤلفاً روائياً ولا قصصياً ولا باحثاً
 في الأحوال النفسية للمرأة لذا يرى القاضي أنه غير ملزم

بعلم ما لم يعلمه المشرع . ولقد عني الدكتور (بوردان)
 ببيان الفساد الذي يدخله المرء على الحقيقة بصرف النظر
 عن مركزه في الهيئة الاجتماعية بدون أن يتيسر لنا
 التأكد بأن هذه الأكاذيب التي ولدها حب المزح ثم
 استعين بها على قضاء الشهوات أو اتخذت ذريعة للدفاع أو
 الهجوم في معترك الحياة ستقف عند حد أمام القاضي وبعد
 أن يقسم الشاهد ألا يقول إلا الحق

إذا كان كل إنسان قادراً على كتمان فكرته فإن
 المرأة معرضة بطبيعتها ومركزها الاجتماعي وعدم اعتبارها
 اليمين أو كلمة الشرف كتعهدات عظيمة لا ارتكاب الغلط
 بأرادتها أكثر من غيرها . وفي سجلات القضاء أمثلة
 كثيرة على الغلطات القضائية التي سببتها شهادات الزور
 فقد حدثت في سنة ١٨٣٥ عدة حرائق ببلدة (جروزوف)
 لاسيما في عزبة رجل اسمه (شبلان) حيث تكرر الحريق
 خمس مرات فقبض على المسمى (لوفقر) راعي أغنام
 (شبلان) ولكن الحريق تواتر حدوثه بالرغم من ذلك

فاحتياط لمعرفة الجاني فأدى الاحتياط الى القبض على الخادم
 (بلينزس) التي كان بينهما وبين (لوففر) رابطة صداقة وقد
 اعترفت هي وإياه بأنهما أشعلا النار غير أنهما ذكرا أن
 فعلهما هذا كان بإيعاز من المدعو (ديهور) أحد أرباب
 الاملاك ببلدة (ايفرو) وزاد لوففر على ذلك أن قال إن
 (ديهور) أعطاه المئتين والخمسين فرنكاً التي وجدت
 معه حين إلقاء القبض عليه كأجرة له على ارتكاب ذلك
 الجرم وتوسعت (بلينزس) في التأكيد بأن (ديهور)
 هو الذي أغراها على ارتكاب الجريمة فقبض عليه وحوكم
 أمام محكمة الجنايات معهما في ٢٥ مايو سنة ١٨٣٥ وحدث
 خلال المرافعة حادث دلّ على عدم اهتمام القضاة بتسهيل
 مهمة الدفاع عن المتهم لأنه بينما كان المحامي عن (ديهور)
 يدافع عنه اعتراه مرض خطير فبدلاً عن أن تؤجل
 المحكمة القضية الى دور تال أجلتها أربعة أيام فقط وتولى
 الدفاع عن المتهم بعد هذا الإيعاد المحامي (برييه) وكان دفاعاً
 بليغاً مدعماً بالبراهين القاطعة إلا أن المحلفين قرروا إدانته

وحكموا عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ودفن نعوش
قدرة ٣٣٠٠ فرانت وعلى لو ففر بمثل هذه العقوبة القاسية
أما (بليزانس) فبرئت ساحتها .

نظرت القضية بعد ذلك أمام محكمة النقض والأبرام
فقررت أن محكمة الجنايات بأعمالها المتهم اربعة أيام فقط
لم تراع حدود الضمانة التي يمنحها القانون للمتهم وحكمت
بأعادة النظر في قضية (ديهور) أمام محكمة (اللوار)
الأسفل في أول ديسمبر سنة ١٨٥٣ فحكمت عليه
بنفس العقوبة التي حكم بها عليه أولاً وعلى أثر ذلك اجتمع
تسعة عشر محامياً من محامى محكمة (روان) وحرروا
استشارة أعلنوا فيها براءة المتهم ديهور ونظرت محكمة
النقض والأبرام فى طلب جديد قدم اليها بنقض الحكم
فلم يسمعها إلا نقض قرار محكمة اللوار الأسفل وإحالة
المتهم على محكمة جنابات السين

وكانت حوادث الحريق خلال هذه الأجراءات
متتابعة فى ضواحي (جروزوف) التى كانت (بليزانس) من

مساكنها فانتهى الأمر بانكتشاف أنها هي التي كانت تشعل
تلك النيران وتبرئة مساحة (ديهور) بعد أن قضى في
السجن الاحتياطي أكثر من خمسة عشر شهراً .

ونذكر هنا بالمناسبة أن الحكم بأدانة (سوسيه)
سنة ١٨٨٣ كان مبنياً على شهادة الزور من إحدى الفتيات
واليك شرح هذه الحادثة :

في ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٣ قدم الى محكمة جنائيات
(لوار وشير) رجل يدعى (أوزين سوسيه) الخطاب في بلدة
(ويسو سور كوسون) بتهمة التعدي على العفة وكان الرجل
متزوجاً وله من زوجته أولاً دفنظرت المحكمة قضيته في
جلسة سرية برئاسة المستشار (توش) وكان هو الشاهد
الوحيد للأدلة . والذي يؤخذ من قولها أن الجريمة
وقعت يوم ١٦ يونيو بغابة (شانبورد) فبالرغم من إنكار
المتهم ومن شهرة الفتاة بسوء السلوك حكم عليه بالاشغال
الشاقة خمسة عشر عاماً فما سمع المتهم منطوق الحكم حتى أتى
بمظاهرات تدل على مبلغ الألم من نفسه فإنه كان يضرب

برأسه الحاجز الذي يقف المتهمون عنده ويرى بنفسه على
الأرض صائحاً صيحات الغضب واليأس فاضطر رجال
الحفظ الى رفعه بأيديهم يدينا كانت والدته وزوجته
تصيحان بأصوات تمزق الأحشاء ويبلغ صداها الى أعماق
القلوب الرحيمة

وأرسل سوسييه تنفيذاً للحكم الى ليمان كاليدونا
الجديدة فلما كان يوم ١٨ مايو سنة ١٨٨٦ أى بعد أن قضى
فى الليمان ثلاث سنوات قدمت الفتاة (بيشون) وهى التى
ادعت ان سوسييه عبث بعفتها الى محكمة جنابات (لوار
وشير) بتهمة انها قتلت فى ٢٥ أبريل السابق ولدها البالغ من
العمر أربعة أشهر ونصف بأن ألقت عليه حجراً من أحجار
السنانين فسحقته سحقاً ثم خنقته يديها .

ولقد اعترفت بارتكاب الجريمة وكان الجالس على
كرسى الرئاسة المستشار توش الذى نظر فى دعواها الاولى
على الخطاب سوسييه قبل ثلاثة أعوام فتذكر أن هذه
المرأة كانت الشاهدة الوحيدة فيها ثم قال فى نفسه إن المرأة

التي تقتل ابنها بتلك القسوة والشناعة لمن أيسر الأمور
عندها ان تكذب على القضاء . لهذا ابتدرها بقوله إن
سوسييه كان من عشاقها فهل ألحق بها أذى في يوم من
الايام فأجابت: كلا . . بل أنى كثيراً ما اجتمعت على هذا
الرجل من قبل وفي اليوم الذي زعمت أنه اغتصبني كان
وجودي معه بمحض إرادتي وإذا كنت قد قاومته هنيئة
فإنما كان ذلك مني بفتور ومن غير همة. فقال الرئيس :
لقد كانت نتيجة اتهامك بإيد صدور الحكم عليه بالاشغال
الشاقة خمسة عشر عاماً فأنت إذن كاذبة في شهادتك .
فأجابت: « أي نعم أنا كاذبة » فصدر الحكم عليها بالاشغال
الشاقة خمسة عشر عاماً لقتلها ولدها ثم اتهمت بشهادة الزور
فلما احيلت على محكمة جنایات لوار وشير حكم عليها من
أجلها بالنفي عشرة اعوام وتاريخ هذا الحكم ١٥ اغسطس
سنة ١٨٨٦

أما سوسييه فقد توفي قبل أن يعترف القضاء بغلطه
في الحكم عليه ولكن براءته سطمت سطوع الشمس في

رابعة النهار

هاتان القضيتان من القضايا المهمة وهناك قضايا غيرها
لا حصر لعدددها تدل على أن كذب المرأة كثيراً ما يسوق
الأبرياء إلى مواقف المتهمين وسبب ذلك راجع إلى ما خست
المرأة به من سرعة التأثر والانفعال بما يلقي في روعها حتى
أنها إذا وقفت كشاهد بين أيدي قاض حاذق استطاعت
بشهادتها أن تقضى بالتحقيق إلى نتائج مذهشة
إننا لم نتكلم حتى الآن إلا على المرأة التي ترتكب
الجريمة بقصد ارتكابها ولا تحاسب ضميرها قبل اقترافها
إياها فإذا تكلمنا الآن على المرأة الهستيرية فلا بد لنا من
الأحاطة بعنصر من العناصر الفعالة في الغلطات القضائية
وأنه ليكفي أن نطق بكلمة هستيريا لتبرق الأسرة
وتتمع العيون وتمر على الشفاء نسمة السرور فتبعث فيها حركة
الابتسام وينصرف فكر المفكر إلى أكبر الشبهات
بالغشق والهيام في حين أن العلماء (لوجران دوسول)
و(پرواردل) و(شاركو) بذلوا قصارى الجهد لمحو أثر الاعتقاد

الذي يذهب بالكثيرين الى اعتبار كل امرأة هستيرية امرأة
استعبدها الشهوات البدنية
والهستيريا من الأدواء الخبيثة بالنساء إلا أنها
تصيب الرجال في أحيان نادرة قل أن تتجاوز نسبتها خمسة
في المائة فإذا صح تقدير لوجزائ دوسول النساء
الهستيريات بباريس سنة ١٨٩١ وحدها بعدد ٥٠٠٠٠
وفرضنا أن ١٠٠٠٠ امرأة منهن تعترين نوبات ظاهرية
فقد أدركنا وجوب اهتمام القضاة بمثل هذا الأمر الخطير
على أنه لا يبرح عن بالنا أن هناك أسبابا عامة تثقل
كفة الأذانة نذكر منها إدمان الشراب والافراط
في التدخين واستعمال المورفين والأثير والاستعاضة عن
القواعد الدينية في تعليم النشء بالآداب المدنية والميل الى
البذخ والحركة الدائمة التي تقتضيها الحياة الجديدة فأنت
تأثير هذه الأسباب أفضى الى انتشار ضرر الهستيريا الآن
أكثر منه قبل ١٧ عاما. وللهستيريا درجات متفاوتة تبتدى
من الأحوال العصبية البسيطة ثم تمس بالاضطرابات

الخفيفة حتى تبلغ الى المستيريا التي يتصلب فيها الجسم
 (الآخذة) والجنون المستيري . والمستيريا في نوعيها
 الأخيرين تعرف بسهولة ولكنها فيما عداها لا يسهل على
 القضاء التفرقة بين أنواعها

والمستيريا من العوامل التي تخفف من مسئولية
 المتهم أو تمحوها بالمرّة وتحمّل الشاهد على الكذب والتلفيق
 في شهادته . إن رجال القضاء يُعذرون إذا لم يميزوا بين
 المصاب بالمستيريا وبين غيره ولو طابق الوصف الآتي
 الذي وصفها به الدكتور برواردل الحقيقة . قال : « المرأة
 المستيرية شديدة الفطنة والذكاء يُجنح الإنسان الى سماع
 أقوالها بما امتازت به من المهاراة والسهولة في سرعة الانتقال
 من موضوع الى آخر ويهملها فوق ذلك أن تحل من نفس
 رأيها محل الأعجاب بها ولو لم تكن متجملّة بوسائل الزينة
 وهي تميل الى مداهنة من تحدثه ويسرها أن تراء مهتما
 بأمرها وبالجملة فالمرأة المستيرية هي المرأة الفاتنة »
 وإنه ليسوء العالم بالأحوال النفسية أن يعلم أن المرأة

المستيرية هي التي بناءً على ما تقدم من وصفها تلقى القبول في غرف قضاة التحقيق أو في غرفة الجلسات إذ لا يخفى أن القاضي مهما بلغ من صلاحه وتقواه بل مهما كانت صلابته في الآداب كثيراً ما يتعرض بغير شعور منه إلى الخضوع للتأثير الساري إليه من الجنس اللطيف حتى أنه سرعان ما ينحدر مع تيار هذه الميول فيرى أن من وجوه الأثبات الابتسام والرشاقة والجمال .

ولم يهتم الأطباء بمسئلة المستيريا إلا منذ ظهرت الأعمال والتجارب الجلية التي قام بها العلامة (شاركو) وغاية ما يعلم من أمر هذا الداء فيما تقدم من الزمان أن بعض ذوى العقول الراجحة من أهل القرن الثاني عشر قد جعلوا وجوده محلاً للشك وقد ورد في عريضة مقدمة إلى قضاة ذلك العهد عن فتاة في وصاية رجل متزوج ما يأتي :
 « إن صاحبة هذا الالتماس البالغة من العمر خمسة وعشرين عاماً مصابة منذ سنوات بعاهة ناشئة عن الأبخرة المستيرية التي متى تصاعدت اضطرب لها عقابها إلى درجة تصير معها

كالمتوهين « ولا يزال هذا المرض العصبي الغريب مجهولاً من
أغلب الأطباء حتى آمن بعض الأطباء الشرعيين ولا حظ
(لوجران ديسول) هذا النقص فقال إن المرافعات أمام
القضاء أظهرته إظهاراً بيّناً .

ويهمنا في هذا المقام الألمان بما اتصفت به المرأة
الهستيرية من الكبرياء التي لا حد لها والميل الشديد إلى
لفت الانظار نحوها والاهتمام الكثير بأظهار شأنها
لاتهولها في ذلك الوسائل المؤدية إليه حتى أنها لتذهب في
ذلك مذهب اتهام نفسها بجرائم لا وجود لها إلا في مخيلتها
ويتفق لها في أحوال كثيرة أنها بدلاً عن اتهامها نفسها
تهم غيرها من الأبرياء وإذا نظر الإنسان إلى الجراح التي
تشود جسمها وتأمل في اضطرابها وكودة سجنها بل لو
سمع الرواية المؤثرة التي ترويها عن الحادث الذي تزعم أنه
وقع لها لما صدق أن تلك الجراح صنع يدها وأن تلك الرواية
التي تفشت في تشييد معالمها ما هي إلا أثر من آثار استنباط
عنتها المريض فالمرأة الهستيرية ممثلة من أئقن الممثلات أداء

لدورها المضحك وياسوء طالع من يجعله الشقاء عرضة
لأحقادها بل ياشؤم نقيبة من يلقيه الحظ العاثر في برائن
حبها فإن المرأة الهستيرية مجتمع الأضداد وملتقى المتناقضات
فليس من الغريب إذن أن تتلاقى فيها هاتان العاطفتان
اللتان تبدوان لأول وهلة كأن لا صلة بينهما . ومن عاداتها
التفكه بتعذيب الناس حتى الذين لا شأن لهم بها لا لباعث
سوى الخضوع لذلك النقص المرضي الذي يتصرف تأثيره
في أفعالها فهي إذا أدت شهادة كاذبة فليس من الضروري
أن يكون الباعث عليها مصلحة أو شهوة لأنها قديرة على
فعل ما تريده بلا باعث يسوقها اليه غير إرادتها . قال (لوجران
ديسول) إن المرأة الهستيرية لا تحشى شهادة الزور ولا
اليمين الكاذبة كما لا تحشى كتابة الكتب الغفل من
الامضاء لذا لا يستغرب أن تقدم المرأة الهستيرية شكواها
إلى القضاء متهمة الغير بحبسها وحجبها عن الانظار حتى
إذا ظهر فساد دعواها تنازلت عنها ثم لا تلبث أن تقدمها
من جديد قائلة أنها إنما أرادت بذلك التهمك على البعض

والانتقام من البعض الآخر وأن القضاء إذا حاول الوقوف
على الحقيقة فيها فليس ببالغ أمنيته

ولابد من حساب المرأة التي تتهم خادمها كذباً بأنها
سرفت أشياء لم يكن السارق لها إلهى في عداد النساء
المستيريات وتنتظم معها في هذا السلك العذراء التي عزت
اقتراف الآثام الفظيعة الى بعض القسوس والموظفين
وسائر من يخشون العار والفضيحة بالتصاق التهمة بهم
حيث كانت تدعى تارة وقوع التعدي على عفتها وتزعم
أخرى أنها حامل وتذهب في طريق الاتهام متخبطة وتبلغ
العماية منها أن تتهم أباه وأخاها والطبيب المنوط بمعالجتها
وفي سنة ١٨٦٤ أدخلت في إحدى دور الصحة امرأة
هستيرية تدعى مدام (سجيرا) وكانت تذهب في الخيال
كل مذهب لأدماها مطالعة القصص والروايات وتأثت في
سلوكها من الفضائح والعار ما أوجب إدخالها في تلك الدار
وفي أثناء إقامتها بها قدمت شكوى ضد زوجها وأخويه
وثلاثة من كبار أطباء مدينة برشلونا ملصقة بهم أفضع التهم

وأشنعها وكانت تبكي البكاء المرَّ أمام القضاة الذين رفعت
 اليهم الشكوى وتروى الحوادث التي وقعت لها بسببهم
 بلهجة عالية مسحة الحقيقة حتى أثرت في نفوس القضاة
 تأثيراً لم يسعهم معه سوى الحكم عليهم جميعاً بالجدف في
 سفن الحكومة بعضهم عشرين عاماً والبعض الآخر عشرة
 أعوام وكان لهذه القضية في البلاد الأسبانية تأثير لا يعدله
 في شدته سوى يأس أولئك الأبرياء لأنهم ما كادوا
 يسمعون النطق بالحكم حتى كأنهم أصيبوا بصاعقة من
 من السماء ولكنهم عادوا فخفضوا الأحكام القضاء والقدر
 بعد أن أيقنوا أن العدل المطلق لم يكن من شيم الأندال
 على أنهم بعد أن قضوا في تلك العقوبة بضع سنوات
 قام عضو من جمعية الطب والأحوال النفسية بباريس رافعاً
 صوته براءة أولئك التعساء شارحاً ظروف القضية
 وأدوارها فسمعت الجمعية نداءه وتولاهما من جرائه الدهش
 والاستغراب وأخذت من فورها في استجلاء غوامض
 تلك القضية وبعثت إلى أكبر أعضائها صور أوراقها وانتهى

الأمر بأقناع السلطة بوجوب إعادة النظر فيها وقد أثبتت
 إعادة النظر براءة المحكوم عليهم وكذب المرأة التي اتهمتهم
 فعفى عنهم ورد اليهم شرفهم وغمروا بجزيل الرغد والأحسان
 وما أكثر الغلطات القضائية التي تسببها المرأة
 المستيرية ولا يعترف القضاء بوجوب إصلاحها ففي القضية
 التالية ذكرها لو لم يبادر القضاء الى القبض على المتهم
 بارتكاب الجريمة فيها لصدر الحكم بادانته بدون ان يستطيع
 أحد إظهار الغلط الذي ساق القضاء الى هذا الحكم
 كان الزوجان س . . مقيمين في قرية ب . . بمقاطعة
 (أور) وكانت الزوجة شرسة الاخلاق كثيرة الوقوع في
 النوبات المستيرية وبالتالي شديدة الغامة ثائرة الشهوة
 البدنية تحس كأنها لم تقض حاجتها من ذلك ففي ديسمبر
 سنة ١٨٩٠ اتهمت زوجها بمحاولة تسميمها فانتقلت المحكمة
 ومعها الدكتور بودري من بلدة (إقرو) لمعاينة المكان
 فأرشدتهم الى إناء يحتوى زرينخا وقطعة لحم مشوى شبت
 بهذا السم زاعمة أن هذه القطعة كانت مخصصة لغذائها

وأنها لو أكلتها لفارقت الحياة فرأت المحكمة أن توفر قرائن الأثبات على الزوج وألقت القبض عليه وكانت الزوجة يومئذ ملازمة الفراش لمرض أصابها وفي الغد نهضت من سريرها وقد زال عنها السقم وظلت في حالة حسنة ثمانية أيام فلما كان اليوم التاسع أصابها جنون هستيري أنطلقت بسببه هائلة في الخلوات وأخذت تقوم بأعمال وأحوال غريبة لا يماثلها سوى أعمال المجانين ثم توفيت فجأة في اليوم التالي .

شرحت جثتها فوجد الاطباء خلا عظامها في نظامها العضوى لاسيما في الأحشاء وبعثوا بقناتها المختصمة الى الى بلدة (إفرؤا) لتحليلها كيمائيا بمعرفة الدكتور سحران ديسول والدكتور بودرى فرأى هذان فيها مقداراً وافراً من الزرنيخ في حالة انفصال وانحلال تشبه الحالة التي رأيا عليها السم الموضوع في الأثناء والذي شبت به قطعة اللحم وقد سألتهما المحكمة عما إذا كان السم دخل في خوف المرأة قبل إلقاء القبض على زوجها فأجابا سلباً وفي

الحال أطلق سراح الزوج الذي نعتقد أنه من المتهمين
 النادرين الذين استهطلوا غيـوث البركات على الحبس
 الاحتياطي . لأن المحكمة بألقائها القبض عليه وإيداعها
 إياه السجن الاحتياطي لم يخطر ببالها أنها ستنقذ بريئاً
 من عواقب غلطة قضائية لإصلاح لها .

هناك متهم آخر من هذا القبيل يدعى (كوفان) إلا
 أنه لم يكن ميمون النقية كالسيوس . . أهتمته الخادم
 (ماري ميشيل) بقتل خليته مدام (موتيه) فحكمت المحكمة
 عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة واتفق بعد مضي سنوات أن
 توجهت تلك الخادم ذات يوم الى كنيسة نوتردام ولا جرد
 بمرسلياً حيث كان أحد المبشرين يعظ الناس ويحذرهم من
 الكذب ويذكر لهم ما أعد من العذاب في الآخرة للقوم
 الكاذبين . فما استقرت هذه العظة في فهمها حتى خرجت
 هائمة على وجهها وقصدت مكتب النائب العمومي لتعترف
 له بأنها فيما شهدت به على كوفان كانت كاذبة ومزورة
 وأنها هي التي قتلت مدام موتيه لاهو .

وذكر الدكتور (فتزهر من) الاستاذ بجامعة (جراتز)
 الحادثة الآتية كمثال لحالة الشاهد النفسية . قال : اتهمت
 خادم عمرها سبعون عاماً ولها ولدان إحدى الفتيات بأنها
 وضعت سرّاً وألقت بجنينها في البئر وأيدت هذه التهمة
 بأن مياه البئر لم تعد صالحة للشرب فلما فحصت البئر ولم
 يجد الباحثون شيئاً في قاعها تأكد القضاة أن الخادم كاذبة
 في بلاغها فرفعت القضية عليها بهذه التهمة وظهر من فحصها
 طيباً ونفسياً أنها مصابة باضطرابات عصبية وفساد في
 الذاكرة وخطأ في الحس وإغراق في تخيل الخيالات
 الكاذبة .

هل المرأة الهستيرية مسئولة قانوناً وهل إذا حكم
 القضاء عليها يكون قد وقع في خطأ كلي وجزئي ؟
 سنجاوب على هذين السؤالين لدى الكلام على أهل الخبرة
 في الباب المعقود لهم ولكن لا مندوحة لنا هنا عن القول
 بأن المرأة الهستيرية المنفعلة بأرادة الغير والمتأثرة بما يلقي
 في روعها كثيراً ماتذهب ضحية الوهم والخيال وأكثر

ما يكون الوهم في الأحوال العصبية الأخرى حادثاً من
 طريق السمع والبصر إذ لا ينبغي أن يفوتنا المحدثين
 العضوين من الأهمية العظمى في استكشاف الحقيقة
 القضائية كما لا يبرح عن بالنا أن الشهادة إن هي إلا نقل
 الأعمال أو الأقوال وقد يتفق أحياناً أن يتناول الخيال
 كثيراً من الناس بدرجة واحدة كما حدث عند راهبات
 (أرسولين) فإنه كان لهذه الراهبات قس واعظ يسمى
 (أربان جرندييه) وكان على شيء من جمال الخلقة فشغف
 الراهبات أجمعن حباً وكانت البادئة بذلك رئيستهن التي
 يؤخذ من أقوالها أن أربان جرندييه كان ينتظر ريثما
 يخيم الليل فيبدنو من سريرها ويراودها عن نفسها وجاء
 بعد ذلك دور الراهبات الأخريات التي لم يلبث ذلك الرجل
 العجيب أن انتقل معهن من القول إلى الفعل وأتى من
 العيث والاخلال في الدير ما يأتيه الذئب مع قطيع الغنم
 وغاية الفرق بينه وبين الذئب أنه لم يكن مثل هذا في
 قسوته وشدة افتراسه

لما رفع هذا الأمر الى القاضي (لوباردمون) أحلّ
 التهم التي كان مصدرها في الحقيقة الهذيان المستيري
 الأجماعى محل الحقيقة وكانت النتيجة أن سيق ذلك
 المسكين الذي أوقعه جمال صورته في المهالك الى موقف
 الأعدام وأعدم فعلاً إحرأفاً بالنار وباليته مع هذا ذاق
 حلاوة الجرائم التي اتهم بها

ولاشك أن الآنسة (موريل) التي سببت شهادتها
 في سنة ١٨٣٥ الحكم بالنفي عشر سنوات على الملازم
 (لارونسير) بتهمة الضرب والتعدي على العفة كانت في
 توجيهها التهمة الى هذا البريء تحت حكم الخيال وعواهل
 الأعراض المستيرية وبيان قضيتها أن (مدام موريل)
 كانت تقيم في باريس لتربية أبنائها فجاءت في شهر أغسطس
 من سنة ١٨٣٤ مع ابنها (روبير) البالغ من العمر اثني عشر
 عاماً وابنتها (ماري) البالغة من العمر ستة عشر عاماً الى
 مدينة (سومور) لزيارة قرينها الجنرال موريل قومندان
 مدرسة الخيالة بها وكانت ترافق مدام موريل مربية انكليزية

الأصل تدعى (مس ألن) فما قضت مدام موريل في بيت زوجها أياماً حتى وصلت الى ابنتها خطابات عديدة مذيلة بحرفي ا. ر. ر. ومضمون هذه الخطابات بث انواع الغرام من عاشق مدنف أو عبارات التهديد والوعيد. والظاهر على ما يؤخذ من أدوار القضية أن ا. ر. ر. لم يقف عند هذا الحد من علاقته بالآنسة موريل فأنها أهتمته في شخص ذلك الملازم بالدخول في مخدعها قبيل الساعة الثانية بعد نصف ليل ٢٤ سبتمبر بأن كسر زجاج النافذة وأدخل يده من مكان الكسر ففتحها من داخلها ثم أزاح الستار ووثب في المخدع فرأت بعد يقظتها من النوم أن رجلاً يتجه مسرعاً نحو باب الغرفة القائم بين مخدعها ومخدع المربية الانكليزية وانها لم تمالك عندئذ أن انحدرت من سريرها بحركة غير إرادية والتجأت خلف كرسى صنخم اتخذته سياجاً حائلاً بينها وبين ذلك المتدفق عليها في غرفتها فاستطاعت وهي في هذا المكان التحقق من صفاته والذي يؤخذ من روايتها أنه مترسط القامة متدثر برداء.

من الجوخ ومنعط رأسه بقبعة من الجوخ الأحمر يحيط
 بها شريط فضي وحول رقبتة غنبار أسود يستر أذنيه وأنه
 أي هذا الرجل أخذ على قولها محقق النظر فيها ثم قال لها
 « إني جئت هنا للانتقام وسأنتقم » وفي الوقت نفسه ألقى
 بنفسه عليها وانتزع منها الكرسي الذي كانت متعلقة به
 تعلق المتشنج ثم أمسك بها من كتفها وبعد أن طرحها
 أرضاً خلع عنها قميص نومها وشدّ عنقها بمنديل لمنعها عن
 الصراخ وحاط جسمها بجبل وارتكز بقدميه على ساقها
 وبعد أن قيدها به ضربها على صدرها وذراعيها وعضها في
 يدها اليمنى وكان أثناء ذلك يقول لها إنه إنما أراد الانتقام
 بسبب ما حصل له في بيت والدها قبل يومين وبعد أن
 سكت هنيهة قال: « على أن انتقامي لا يقف عند هذا الحد
 بل لا بد لي من الأخذ بثاري من شخص كان يحرر رسائل
 غفلا من الأمضاء وسيكون انتقامي شديداً وهائلاً » وكان
 كلما تقدم في الكلام ازداد غيظه فضاغف الضرب إلى أن
 قال: « إني منذ عرفتك أنست منك شيئاً أوجد في نفسي

الميل الى إلحاق الأذى بك» وما كاد يتم هذه الكلمات حتى استشاط غيظاً فاستولى على شيء لم تتمكن الفتاة من رؤيته وإنما تقول من باب الحدس والتخمين إنه سكين وطعنهما بها طعنتين بين الساقين وأردفهما بضربات أخرى في فخديها ولما رأت الفتاة عجزها صاحت صياحاً تردد صدهاء في أذني مس ألن فقامت مذعورة من نومها ولما سمع الرجل همسها ودقها على الباب ومحاولتها إزعاجه من مكانه فكر في العودة من حيث أتى وعندئذ هم قائماً على قدميه وأوماً اليها قائلاً : « لقد كفاهما ما حل بها » وفي الآن نفسه وضع كتاباً على المنضدة ثم عاد من النافذة وقبل أن يختفي وراءها قال مخاطباً لشخص يظهر أنه كان شريكاً له في الجريمة : « الزم مكانك وامسك جيداً » ثم توارى عن الأنظار .

لما تمكنت مس ألن من فتح الباب بعد أن أزعجته من مكانه وجدت سيدتها طريحة على الأرض غير قادرة على النطق وكان لباسها قصيراً واحداً وحول رقبتها غبار

مشدود وحول وسطها حبل ضاغط وبالقرب منها على أرض
المخدع ثلاث بقع من الدم تشهد بوقوع الجريمة فلم يجد
مس آن قميص النوم لا على جسمها ولا في ناحية من نواحي
الغرفة .

ولما رأت المربية سيدتها في هذه الحالة أسرع
نحوها وبذلت لها من العناية ما جعلها تفيق من غشيتها إلا
أنها لم تستطع حينما وجهت إليها الأسئلة العديدة عما حصل
لها أن تجاوب بشيء لما فقدته من صوابها على أن المربية
ما زالت بها حتى استجصلت منها على تفاصيل الحادث برمته
والذى يؤخذ من هذه التفاصيل أنها تعرفت على الرجل الذى
هجم عليها فى مخدعها بالرغم من لثامه الأسود وانه هو بلا
ريب الملازم رونسيير ثم فسرت كون مس ألن لم تسمع
الضججة التى حدثت بأن الباب الفاصل بين مخدعيها كان
مفتوحاً فاغلقه الجانى عقب انسياقه فى مخدع الآنسة موريل
. ولأنه لم يتمكن من سماع التدافع الذى جرى بين المهاجم
والمهجوم عليها ولا ألفاظ التهديد والوعيد التى فاه بها .

ولما شرع في تحقيق هذه القضية قال والد الفتاة إن ابنته ذكرت له عن الحادث عينه تفاصيل مناقضة لما تقدم إذ قالت إن الرجل كان ملطخ الوجه بالسواد وانها لم تستطع التعرف عليه للظلام الحالك وانها ذكرت لأُمها غير ما اعترفت به لوالدها إذا أكدت أن الذي هجم عليها هو الضابط رونسير .

ولاشك أن القضية كانت محاطة بأسرار غامضة يزيد لها غموضاً أن الآنسة كانت مصابة فعلاً بجراح وآثار ضربات وشيء يثبت حصول العيث بعفتها وانها والمس أن لم تستغيث بأحد لاسيما وقتما هبت هذه المربية لاسعافها في نفس الوقت الذي كان الجاني يحاول النزول من النافذة فيه أضف الى هذا انهما لم تفكرا قط بعد ذلك في الالتجاء الى غرفة أخرى غير ذلك المخدع المخيف لتكونا في أمن وراحة بال بل كان من الآنسة بعد ذلك ان تمطت على سريرها ونامت أربع ساعات غير أنها عللت هذا الهدوء باحترازها من إقلاق راحة والديها وقان الدكتور (ركاميه)

الذى نيط به الكشف على المصابة في شهادته أمام المحكمة
 « أن الآنسة موريل كانت مصابة بنسوبات هستيرية
 شديدة اضطربت لها وظائفها المخية وأفسدت حواسها
 ولكن المحكمة لم تهتم بهذه الشهادة

ولم يغن المحامى عن المتهم جهاده في اثبات فساد الدعوى
 الموجهة الى موكله واستناده على شهادة ذلك الطبيب المحترم
 ولم يجده نفعاً تقرير الخبراء أن الخطابات الغفل من الامضاء
 إنما هي مكتوبة بخط الآنسة موريل لا بخط الضابط
 لارونسيير على الورق الذى اعتادت كتابة رسائلها عليه
 استشهد المحامون عبثاً بأن خطابات الشتم والتهديد الموجهة
 الى تلك الآنسة كانت لا تنرا. ترد عليها حتى بعد القبض على
 ذلك الضابط التعيس وأن الثقب الذى صنع فى زجاج النافذة
 كان لا يكفى لمرور يد الرجل منه وان المشاهد من حالته يدل
 على أن عمله لم يكن من الخارج الى الداخل بل من الداخل
 الى الخارج وانه على فرض حصول الثقب من الخارج الى
 الداخل بأن يكون صانعه تمكن من عمله بالصعود على سلم

الزم ان يكون في خفة القرودة ورشاقة حركاتهم ليستمكن
 من فعل ما نسب اليه وأن الجاني المزعوم كان لا بد له في هذه
 الحالة من أن يترك على الجدار والكرانيش أثراً يدل على
 تسلقه إياها وأن شهادة السيدة (إيزارينو) خلية المتهم
 صريحة في كونه قضى عندها الليلة التي عزي اليه انه
 ارتكب الجريمة فيها وانه لا يعقل أن يكون قد خرج من
 حجرتها من غير علمها لوجود مفتاح الحجرة في جيبها.
 كل هذه الأدلة الساطعة لم تنهض دليلاً على براءة المتهم في
 نظر المحكمة لأن المحكمة كانت ترى أن القضية قائمة على
 شرف وكرامة رجل حائز على رتبة الجنرالية في الجيش وانه
 لا بد من الانتقام لشرفه فلم يسعها إلا الحكم على لارونسيير
 كمجرم أثيم من المجرمين

إني أتمنى من صميم فؤادي ألا تضطر حاجة اتقاء
 الاحكام الجائرة أحداً الى إبطات ماتبني هذه الاحكام
 عليه من غلطة قاض أو تزوير شاهد أو كذب مجنى عليه
 ينسب الى بيت من البيوتات الكريمة أو الى طائفة من

من العاوانف ذات الحول والطول أو الى جميعة معترف
 بها من الحكومة فانه إذا لم يكن الخطأ أو الكذب واضحاً
 كالشمس فعلى المتهم العفاء لأنه يعد مذنباً وما ذنبه في هذه
 الحالة إلا أن الحق في جانبه لا في جانب من ساقه الى موقف
 الاتهام .

ومما ألقى الضابط لارونسيير في وهدة الشقاء وزاده
 تعاسة أن الشهادات المدرسية عنه حين كان من
 طلاب مدرسة سومور العسكرية لم تكن حسنة لأنه
 كان يعيش عيشة النعيم منغمساً في الملاهي ومندفعاً في تيار
 الشهوات وكان المأثور عن ابنة الجنرال الحائز على لقب
 الكنتية والمتقلد قومندانية المدرسة العسكرية أنها تعيش
 عيشة التقوى والصلاح . فاذا قدمت شكواها ضد أحد
 متهمه اياه بتهمة واضحة فلا يسمع المحلفين ازاء هذه التهم وان
 تكن على ما هو معلوم من استحالة حصولها إلا إصدار
 حكمهم على المتهم بلا تردد ولا خوف من حساب الضمير .
 ولقد استشهد المحامي (بريا) بهذه القضية في مرافعته

فأثبت أن الفصاحة في المرافعات كثيراً ما تكون مضارة
بأفضائها إلى الخطأ ولو كانت لصالح تهمة يراد إقامة أدلتها
على اعتبارات ذات مساس بالعواطف . سأل برييه المحامي
قائلاً : « ما الذي اثم صانعوه تجاه مرض غريب تظهر
أعراضه في حالة النوم فيأتي النائم بأعمال اليقظ أو في حالة
الآخذة أي تصلب الجسم أثناء النوم . »

هذا وقد قضى الضابط لارونسيير مدة عقوبته وكاد
يصير بسببها مجنوناً لأن رئيس محكمة الجنايات التي حكمت
عليه كان بالذات مقتنعاً ببراءته ولأن مساعي الأطباء الذين
اعتقدوا كذب الآنسة موريل في تهمة كانت قد ذهبت
أدراج الرياح ولم يقتنع أولياء الأمور بأن الحكم عليه كان
عن خطأ وأنه بناء على ذلك حكم جائز إلا في سنة ١٨٤٩ فلم
يسعهم إلا أن عينوه مفتشاً بالجزائر ثم حاكماً لبلدة (سانير)
ثم حاكماً لبلاد (تائيتي) حيث توفي سنة ١٨٧٤

لما نفي إلى المسيو (جول غريفي) رئيس الجمهورية

الفرنسية في سنة ١٨٨٨ نبأ توجيه التهمة الى المسيو (روففيه) العضو في مجلس النواب بارتكاب فعل فاضح مخل بالحياء العام لم يتمالك ان قال : « إذا كان النساء والعلمان يتهمون روفيه فقد ألقى بنفسه في ورطة لا مخرج له منها »

هكذا نقل عن رئيس الجمهورية فاذا لم يكن هذا النقل صحيحاً فأن عدم صحته لا تنهض دليلاً على انه لم يكن مصيباً في قوله لأن المسيو غريفي كان من الذين وقفوا على أسرار الطبيعة الانسانية وأدركوا كنه الميول والاهواء البشرية وهو إذا أخطأ فأنا خطؤه لأنه اتخذ أخا صديقه مدام (پيلوز) زوجاً لابنته (يريد به المسيو روفيه) على أن المسيو روفيه لم يلبث أن نادى ببراءة نفسه من التهمة الموجهة اليه وبلغ من أمره في ذلك أن المسيو (دوفور) رئيس مجلس النواب قام على ملائمتهم قائلاً أن أحدهم (ولم يذكره بالذات) مطلوب للمحاكمة فلم يسع المسيو روفيه وكان آنئذ نائباً عن مقاطعة الألب البحرية إلا أن وثب من مكانه وثبة استوى بها على متن المنبر وقال بلهجة

الصدق والصراحة إنه يطلب تحقيقاً يذهب بمعالم التهمة
 المزبونة التي ألصقت به على ما تستوجبه من الازدراء والتحقير
 وكان المسيو روفيه بريئاً براءة تدل على أن العلمان الذين
 ألصقوا التهمة به وقالوا أنهم يعرفونه بالذات كانوا
 جبرهم بهذا القول تحت سلطان مؤثر نفساني غير أن الحكمة
 تكلفت النطق بحكم البراءة وذهبت في تعليقه مذهب الشك
 حتى كأنها رأت أن تترك الرب الفاضحة تحوم حول ذلك
 الرجل الشريف بدون أن يجد إلى صرفها سبيلاً
 واتفق بعد ذلك بثلاث سنوات أي عقب سقوط
 الحق بمضي المدة في نظر الجناية أن برز الجاني الحقيقي من
 الخفاء وجهر بجنايته

ولا خلاف في أن العلمان كانوا في هذه القضية تحت رحمة
 أحد المجانين أو أحد المجرمين وهم إذا عينوا شخصاً بذاته
 مؤكدين أنه ارتكب الجناية فما كان ذلك منهم . ويحيل لي
 أن مكانة المتهم كان فيها ما يدعو القاضى إلى إجراء تحقيق
 دقيق يتبين له به الخيط به الخيط الأبيض من الخيط الأسود

ويوفر به على رجل يرى مؤونة صدور حكم عليه وكان بلا
 ريب يعد من الغلطات القضائية الفظيعة لأنه كان لابد
 أن يخلى الوطن الفرنسي من يد رجل فاضل من رجال
 حكومتهم وأوقادة الأفكار فيها .

وإذا كان الغلام أكثر تعرضاً من غيره لارتكاب
 الغلط وركوب متبى الشطط فهل هو معرض كذلك لقول
 الكذب ؟

إننا نسلم مع الفلاسفة والعلماء البشاحين في الجرائم
 والمجرمين أن الإنسان يولد مفطوراً على الشر فلقد اعترف
 القديس (أوجسناف) أن الشغف باللعب وبغيره من الملاهي
 الخفيفة للغلمان كان كثيراً ما يدفعه إلى قول الكذب مراراً
 ليخدع به أستاذته وأهله ومن قوله في هذا الموضوع ما يأتي :
 « وقع أنظرى على غلامين دون السن الذى يستطيعان فيها
 الإفصاح عن المراد على أن أحدهما كان يصيح بصيحات
 الغبط لما انبث في قلبه من الحبس للآخر والغيرة منه »
 ولقد تكلم لا فونتين على الأولاد فوصفهم « بالجيل

المجرد من الرحمة « وفيما نظمه الشاعر فيكتور هوجو من
 حكاية « الحمار والصرار » ما يتلقى الاطفال به على لسان
 الحيوان درساً مفيداً في الانسانية والعواطف البشرية . وقد
 وصف العلامة (لومبروزو) الطفل في كتابه « الانسان
 الجاني » بوصف هو النهاية في الذم والتقييح حيث ذهب فيه
 الى توفر وجوه الشبه بين الغلام والجاني بفطرته وتنبه
 الاطباء (لوران) و (كزافيه فرنكوت) و (براوردل)
 (وموتيه) و (بوردان) و (موريس دي فلورى) لما في
 الاطفال من النزعة الى عمل السوء وارتكاب الشر وعلى
 الخصوص منه الكذب .

وعزا المسيوه . جولى في كتابه « الطفولة المجرمة »
 الانحطاط الأدبي في نفس الطفل والمراهق الذين يتوفر
 عادة فيهما الاستعداد لأتيان الرذائل الى الاشتغال في المصانع
 الكبرى والتشرد من البلاد الريفية والانتظام منذ الصغر
 في سلك الصناعات المأجورين والميل الى تقليد الشبان في التمتع
 بالشهوات وبالجملة الى سائر الاسباب العامة المولدة للجرائم

وقال بوردان : « إن الكذب من العيوب التي ينقاد
 إليها الأطفال انقياداً سريعاً ومن المؤكد أن الشهادة التي
 يؤدّيها الطفل ماهي إلا عنصر سريع التلاشي من عناصر
 الصحة والاقناع وكثيراً ما تكون عنصراً ممهّداً للخطأ
 مؤدياً إلى مساقط الزلل والغلط .

وقد عرف الطفل بقوة الخيال والتناهي في الكبرياء
 القدرة الفائقة على استنباط القصص واختراع الأكاذيب
 أنه متى أراد أن يهيء سامعيه للتصديق بها لا يتعذر عليه
 تحال لهجة من لهجات الكلام تبدو عليها مسحة الصدق
 تمنع والأمانة في الرواية والنقل

قال الدكتور مويته : « مارأيت شيئاً بلغ تأثيره من
 شيء أعظم مبلغ كطفل يسرد تفاصيل جريمة زاعماً أنه
 قد شهد مشاهدة عيانة لأن سذاجة تعبيره وبراعته تصويره
 تتلحذ أنظار السامعين وتجعلهم يقبلون عليه إقبالا
 دون تمييزه استمالهم إلى الوثوق بصدق ما يرويهم عليهم »
 أكثر ما يكون خطر هذه الشهادات وضررها في

القضايا التي موضوعها الآداب
وجدير بنا الاعتراف بأهمية النواميس الفسيولوجية
للتوالد وأعضاء التناسل ولما كانت هذه النواميس بالنسبة
للطفل من الأسرار التي يحاول منذ نعومة أظفاره استجلاءها
وإزاحة الستار عنها فقوته الخيالية تعكف عن العمل ونحن
عنها لاهون وللظن بها محسنون لأن الرجل الكامل يأبى
على نفسه التسليم بمغى الطفل الصغير في تيار هواجس
وأفكار كالتى يخالها غير متناسبة مع سنه
وقد اعتاد الوالدون المباهاة باعتدال أحوال أولادهم
من الوجهتين الجثمانية والأدبية لأنهم أولادهم وأفلاد
أكبادهم على أن تلك الهواجس والأفكار لا تبرح ملازمنا
لهم حتى يرسخ في نفوسهم حب الاستطلاع والشفق
بالوقوف على حقائق الأشياء فلا يعودون الى الانخداع
بما نتصنعه من الهيئات ونتكلفه من الرموز والأشارات
والكنايات كلما ألمعنا في حديثنا الى ما يفيد مثلاً معنى
تناسل الإنسان من الإنسان .

ولو أن المصادفة أتاحت للطفل إيقاف يده طويلاً
عند ذلك المكان الذي كان الأقدمون يصفونه بالقداسة
أو لو أنه استسلم إلى الأسرار التي يودعها عنده أمد أقرانه
أو اقتدى به في شنيع فعله وسوء تصرفه فأمكن في استطاع
ما خفي عنه وغاب عن إدراكه فإنه لا يلبث أن يضني جسمه
ويضعف عقله بما ينكب عليه في خلوته من الشهوات التي
سماها الفيلسوف (جان جاك روسو) بالملاذ الميته.

ومتى سنلك الطفل هذه الطريق المحفوفة بالعترات
والصعوبات فسرعان ما يصبح في عداد الشهود الكاذبين
المفترين . لأنه إذا فجئه أهله أو القائمون على تربيته وهو
متلبس بجناية ذلك الفعل المرذول أو حاملاً لأثر من آثاره فإنه
يذهب في تزكية نفسه والتمسك الشفقة من سامعيه إلى
ادعاء وقوع جناية ذلك الفعل عليه من غيره

وإذا وقع بصرد على أمر ما قام من فوره فعدّه مما
يدخل في أبواب الجرائم والآثام وإذا رأى شيئاً ما
بينه وبين عضو التذكير قرائن شبه لا تعن لخاطر فإنه

لا يلبث أن يعتبره أمراً فاضحاً ومتى أصمى الطفل المتهم بسهم
 التهمة فإنه لقوة ذاكرته لا يفتأ يسرد ظروف هذه التهمة بما
 يدهش السامع من المطابقة لما اخترعه من الأوهام والخيال
 وذكر الدكتور براوردل عن فريق من بنات أصبن
 بالسيلان وهن في الثانية من أعمارهن على أثر التصاقهن
 ببنات مثلهن التجربة الآتية يانها : سألهن الدكتور عن
 السبب في وصول الأذى إليهن فكانت إذا ترددت في
 في الأجابة ذكر لهن اسم شخص ذي حيثة معلومة من
 الناس قائلاً لهن لعله هو الذي أتى معهن هذا الفعل الشائن
 فسرعان ما يؤمن على قوله وكان ينتظر ثمانية أيام ثم
 يتعهدهن بقوله السابق فيظهر له أنهن لم ينسين الاسم
 الذي ذكره قبلاً لهن

والطفل كالرجل بل يفوقه في استحضر مايقع بعيداً
 عنه من الحوادث التي تنقل المشاعر والحواس صورها إليه
 ومن ذلك اعتقاده أنه وحده العلة لوجود الكائنات المحيطة
 به فإذا مر لا يرضيه أن يمر بدون أن يتنبه الناس إليه

باعتبار أنه القائم بأهم دور من أدوار الرواية الكبرى التي
يتقلب فيها الأشخاص وتتناوب الأشياء . فالطفل الصغير
كالمرأة الهستيرية لا هم له إلا لفت الانظار اليه وإرغام الغير
على الاهتمام بشخصه الصغير

وهاك مثلاً على ذلك من أهم الأمثال وأشدّها تأثيراً
في النفس : تبني الزوجان ي . . . وهما من المعروفين
بالاستقامة وحسن السلوك بنتاً تركها أهلها لتصاريف القدر
وكان من رقة هذه البنت ولطف شمائلها أنها أحلت نفسها
من قلبهما محلاً لا يساميهما فيه إلا من تكون ابنتهما من
الصلب والرحم . وتداولت الألسنة وقتئذ خبر فضيحة
وفعت باحدى المدن الكبرى وأوشكت محكمة الجنايات
أن تقول فيها قولها الفصل فقراً الميسوي . . الزوج على
مسمع من قرينته كل ما قيل في الجلسات من الألفاظ
المستورة والكنايات التي تشير الى حوادث لا يقبل الحياء
سردها بمبناها ومعناها . قرأ ذلك كله بدون أن يعبا بالفتاة
اعتقاداً منه بأنها في السن الذي لا تدرك فيه مغزاة ما تسمعه

من هذا الثقيل دع أنها كانت في تلك الآونة تلهو بملاعبة
 عروسها غير أنه لم يمض طویل زمن حتى جئت مدامى ..
 الفتاة في بهو الاستقبال تلثم عروسها فيما بين الطرفين
 العلويين من ساقها بعد أن حسرت الثياب عنهما . فلما
 سألتها عن ذلك أجابت أنها تفعل مع عروسها عين ما كان
 يفعل معها ثم شرحت ذلك فقالت ما يؤخذ منه أن أهلها
 كانوا وضعوها عند مرضع لتقوم على تربيتهما وأنها كانت
 كلما عمدت الى النوم نام معها غلام صغير كانت تسميه
 زوجها وأن هذا الغلام كان يفعل بها مايفعل الزوج وأنه
 كان يتناوبها في مثل هذا الأمر كل من والده زوج المرضع
 وجده والد هذا الزوج .

ولا تنس أن نذكر هنا أن الفتاة كانت لا تتجاوز
 سنها حين اعترافها بهذه الحوادث خمسة أعوام وأن الغلام
 الصغير كانت لا تتجاوز سنه عشرة أعوام .

فلما سمع المسيوى . . . وقرينته من ابنتيهما هذا القول
 رفع الأمر الى ذوى الحل والعقد الذين تبين لهم أنها لم

بمسها سوء وأنه لم يقدم أحديده الى مامس عفتها .
ولقد جرى مع ذلك بالغلام وأبيه وجدده وسئالوا
جميعاً في التهم الموجهة اليهم منها فلم يتمالكوا أن نادوا
بالويل والثبور وعظائم الأمور . عتدئذ وجه السؤال الى
الفتاة تلو السؤال وضويقت بطلب التفاصيل عن بعض
الحوادث فلم تلبث أن وقعت في الحيرة واعترفت انها
كذبت قائلة إنها أرادت أن تعمل « كما عملت السيدات
التي ورد ذكرهن في الجرنال »

ونقل الدكتور (بيرون) مشاهدة غريبة رفعها الى
جمعية الهينولوجيا عن فتاة كذوبة اتهمت عمها وابناء عمها
بأتيان الفعل الفاضح معها جميعاً فدكر أنه نومها تنوياً
منطليسياً ووجه اليها أسئلة علم منها أنها تعمدت الكذب
وأن غشاء البكارة إذا كان قد حدث به تمزق فما هو إلا
لنهما كما على الاستمناء منذ زمن طويل .

ومالاريب فيه أنه إذا كان الأطفال كاذبين بدرجات
متفاوتة فليس من المحتم أن يكون من الصفات اللاصقة

بهم جميعاً الاستعداد لتأدية الشهادات الكاذبة فيما يعرض
على المحاكم من القضايا التي لهم بها بعض العلم ومما ينبغي
الاهتمام به أن الطفل إذا رأى نفسه إزاء حادث خطير
يستطيع أداء الشهادة بشأنه على وجه يطابق الواقع بقدر
الامكان . ولكن الطفل الذي يجب الاتهام منه عفواً إذا
وجهت إليه الاسئلة المخرجة ممن لهم عليه حق السيطرة
والتأديب يطاوع على الدوام تقريباً تأثير العواطف التي تولد
في ذهنه الخواطر المزعجة والمشروعات المخيفة أو يعمل
متأثراً بغريزة الدفاع عن نفسه

إن الطفل وقد تولاه الدهش وثار في نفسه عوامل
الكبرياء من جرّاء أخذ المحكمة بمضمون الرواية التي لفقها
وصبغها بصبغة الحقيقة لا يعجز أن يبعث الى اللبّان أو المشقة
كل انسان يكون صدور الحكم عليه بمثل تلك العقوبة حافظاً
له هو - أي الطفل - من معاقبة أولياء أمره إياه بالضرب
بالعصا أو الكرباج . وقد ذهب الى هذا الرأي (ج .
فيليب) و (بول بونكور) والدكتور (بوردان) الذي قال :

« أصغيت لأقوال طفل ثم تأملت طويلاً في فعاله واختبرت تصرفاته فظهر لي ما ألقى في نفسي الاعتقاد المطابق بأن الطفل يسره الكذب وأنه بارع في استخدامه في طبائعه الشريرة وميوله القبيحة ». قبل طفل في السابعة من عمره بأحد المستشفيات فلبث به عاماً كاملاً لا تنبس شفتاه في خلاله بكلمة واحدة ففي ذات يوم بدرت منه كلمة لأحد الممرضين إذ قال إنه لا يريد الجهر بالسبب الذي أفضي إلى وجوده بالمستشفى لأن والده تهدده بالقتل إذا باح به ثم قص على الممرض قصة ظهر بعد بالاستقصاء أنها لم تكن صحيحة ولم يستطع أحد بعد ذلك أن يقف على السر الذي حمّاه على تكلف الكذب في قوله . وقبل طفل آخر في مستشفى فأملئ أسماء قال إنها أسماء أبيه وإخوته وقد اتضح فيما بعد تعمده الكذب في قوله ونقل الدكتور مويته قصة رواها على مسمع من طفل مقبوض عليه بتهمة التشرد وها هي بنصها :

« كان أبي رئيس بلوك في الأورطة العسكرية بشكنة

(البرنس أوجين) فلما قتل في الحرب اشتغلت والدتي في محل لبيع الأقمشة البيضاء وظلت تشتغل الى شهر أغسطس الماضي حيث أصابها مرض لزمت من اجله الفراش ثم ماتت وقد بقيت من بعد وفاتها وحيداً مع أخي الأكبر الذي كنت اجتمع عليه في صباح كل يوم عند مدخل كنيسة المادلين فيساعدني من ماله بما أسد به الرmq وهاقد مضت ثلاثة أيام لم أره في خلالها فأمسك رجال الحفظ بناصيتي وأتوا بي الى هنا وكان آخر بيت أقمنا فيه قريبا من حيّ (التبل) أما الآن وقد أصبحت ولا عائل لي فلا أمل في حضور أحد للبحث عني « وهي رواية ملفقة من أولها الى آخرها لأن والد الغلام كان يحترف بحرفة النجارة الدقيقة فلما غاب ولده طفق يفتش عليه حتى وجده بالحبس أما والدته فكانت قد ماتت حقيقة ولكن والده وضعه عقب موتها عند احد تجار البيا نول لتعلم والتمرن فانقطع عن الذهاب الى محل عماله للتخلص من عقوبة كان لا بد ملاقيها لو توجه اليه وكثير من الاطفال الذين يهربون من المدرسة يعللون

هربهم بأنهم لو توجهوا إليها لذهبوا فريسة التعدي عليهم من
 أناس لا يقصرون في إعطاء العلامات المثبتة لشخصيتهم
 وربما كانوا من أصدقاء أهلهم أو من التجار الذين شوهدهوا
 منهم واقفين على أبواب محال تجارتهم كذلك التاجر بائع
 القمصان الذي لم يستطع إثبات براءته إلا بشق الأنفس
 وروت الصحف منذ أشهر حادثاً غريباً في بابة لأحدى
 سيدات (نورنبرج) المعروفات بالجادو علو المكافة. ذلك أن
 رجلاً من رجال الحفظ تقدم إليها ومعه غلام في التاسعة
 من عمره فما وقع نظر الغلام عليها حتى صاح بملء فيه: « نعم
 هي » فلم يسع الرجل إلا أن دعاها إلى اقتفاء أثره حتى دار
 البوليس فلما توجهت إليها كاشفها الأمور بالهمة الموجهة إليها
 من الطفل وهي أنها استدرجته إلى الدخول في دارها
 وأخذت تلامسه ملامسة مخجلة. فما استقرت هذه الكلمات
 في أذنها حتى أظهرت السخط وصاحت وصخبحت واحتجت
 الاحتجاج الشديد ولكن أولياء الأمر لم يرضوا بالرغم
 من براءتها الأفراج عنها فظلت معتقلة حتى ثبت لهم أن

الطفل الذي كان صبيّ خباز قد اخترع هذه الرواية تسوينا
لانتطاعه المستطيل عن عمله في المخبز

وما أسرع ما يشيد الطفل في ذهنه علالي من الخيالات
يخالها السامع لروايته حقيقة لا ريب فيها ويستحضر صور
أشخاص معلومين عنده انطبعت في ذهنه لباعث ما من
البواعث فيجعل منهم الممثلين القائمين بأدوار تلك الرواية . خذ
مثلا لذلك أنه إذا وقع بصره على فخام استرعاه بلونه الاسود
فانه لا يتأخر عن اتهامه بأنه أبدى له سوءاته وقد حدث
مثل هذا في مدينة (ألسون) التي حكمت محكمتها الجنائية
على فخام بالحبس عاما لتهمة من ذلك النوع ولولا أن الشاهد
عدل فيما بعد عن شهادته وأقر بكذبها لبقى الرجل المسكين
رهين الحبس

وإذا سقط الطفل مثلا في نهر على أثر حادث ساقه
القضاء والقدر وكان ذلك في يوم انقطع فيه عن المدرسة
أو عن محل العمل الذي يتعلم فيه فانه لخوفه من العقوبة
يسرد على مسمعك قصة مؤداها أن واحدا من الناس رام

قتله فألقاه في الماء ثم يذهب في طريق البيان والأيضاح كل
مذهب فيؤكد لك أن المجرم إنما هو ذلك الموظف في متحف
التشريح الذي تقرب هيئته من هيئة الوحوش الضارية ويلقى
منظره في الفؤاد الروح والوسواس

واكثر ما يلقي الطفل التهم على أقرب الناس إليه من
آله وزملائه وأساتذته فالطفلة التي أفسد أخلاقها أطفال
آخرون من نسيجها إذا أوقع والدها عليها عقاباً تستحقه
لا يعوقها عائق عن الانتقام من هذا الوالد بألصاق أفع
الهم به .

وإذا أعطى الطفل درجات واطية عن الواجبات التي
قام بها في المدرسة أو إذا طبق عليه عقاب ما نظير تنصيره
في عمله فإنه لا يسمعه إلا الاقتداء بالغلام الذي ذكر
الدكتور (اميل لوران) أنه اتهم أستاذه بضربه على رأسه
ضرباً مبرحاً حتى انزعجت خواطر أهله من هذه المعاملة
القاسية وطلبوا من ناظر المدرسة ان يوقفهم على أسبابها
وسئل الطفل عن اليوم الذي ضربه فيه أستاذه فأجاب أنه

ضربه في الساعة الحادية عشرة من صبيحة يوم كذا أثناء
درس النحو ثم تبين أن الاستاذ كان في ذلك اليوم متغيباً
عن المدرسة

وما من أحد إلا وقف على خبر الحادث القضائي
المؤثر الذي ذهب الاستاذ (مارشان) ضحية له فأن بعض
صغار التلاميذ انصاعوا إما لميولهم الشريرة وإما لأغراء
ذوى الغايات فاتهموا ذلك الاستاذ بتهم مخلة بالآداب
ومنافية لكرم الطباع ومع ثبوت براءته منها في نظر الجمهور
لم يعلن القضاء براءته الرسمية بعد

ولا ريب أن السيدة أرملة (ريو) أوفر حظاً من الأستاذ
مارشان بما توصلت إليه في سنة ١٨٩١ من اعلان براءتها
على الملأ وحمل القضاء على إظهار الخطأ الذي ذهبت ضحية
في سبيله . ذلك أن الفتاة (مارى ييكا) البالغة من العمر ١٤ عاماً
والمستخدمة عند مدام (دولاي) الخياطة ببلدة (إتش) من
مقاطعة (بروفنس) اتهمت أرملة ريو بالسرقة إذ عزت إليها أنها
دخلت في محل مدام دولاي التي هي مستخدمة عندها فوقع

نظرها عليها أثناء خروجها حاملة قطعة من الجوخ وقالت
إنها ذهبت فباعتها بفرنسكين لرجل اسمه (كوميتي) وإنها لما
شهدتها ذهبت في أثرها ولامتها على فعلها لم يكن منها إلا
أن لطمتها على خدها وألقت الرماد في عينيها

وبالرغم من انكار المتهممة الأُنكار الشديد أخذت
محكمة الجنج باقوال الشاهدة ماري بيكا وحكمت على
الأرملة بالحبس شهرا لارتكابها السرقة وتعيديها بالضرب
واتفق بعد ذلك أن ماري بيكا خانت الأمانة ضد
صاحبة العمل التي هي مستخدمة في محلها فلما فتش رجال
الضبط غرفة نومها عثروا على قطعة الجوخ التي اتهمت مدام
ريو بسرقتها وحكم عليها بالحبس بسببها

ولا حاجة إلى القول بأن ماري بيكا اعترفت فيما بعد
بأنها الجانية فحكمت عليها المحكمة في ١٢ مارس سنة ١٨٩١
بالحبس أربعة أشهر لارتكابها جرائم السرقة والبلاغ
الكاذب وخيانة الأمانة وأصدرت محكمة مرسيليا
بعد إحالة قضية أرملة ريو على محكمة النقض والأبرام

الحكم يبرأها من الجريمة التي نسبت زورا اليها
فالواجب إذن على القضاة — وهو أمر من البدهة
بمكان — ألا يأخذوا بالتهم التي يوجهها الأطفال إلا
متسلحين بالحذر والاحتياط والتدبر بل يتحتم عليهم إذا لم يكن
في القضية من دلائل الأثبات سوى شهادتهم ألا يحكموا
بعقوبة ما على المتهم . وإنه لمن المدهش ألا يزال الجنس
البشرى متعثراً في ذيول غلطات بعينها متنكسا في سقطات
لم تتغير وإن الجهود التي يبذلها علماء النفس والصحفيون
والكتاب عديمة الفائدة وأن الإنسانية التي تقطع
الاشواط الواسعة في طريق الصناعة ما برحت جامدة على
الأوهام الباطلة والتقاليد الخليقة بالأزمان الغابرة
وإن القلب لينقبض والنفس لتشمئز وتمتعض كلما بحث
الباحث في الأسانيد المتعلقة بالجرائم القديمة فرأى آثار
السقطات والأغاليط فيها ولو أنه رجع الى الأسانيد المتعلقة
بالجرائم العصرية لأيقن توفر قرائن الشبه بينها وبين
تلك . على أن العصر الحاضر هو عصر سهولة المواصلات

بالسكك الحديدية والمركبات الجوالة والطائرات وذلك
العصر إنما هو عصر تعذر بها بالمركبات المتثاقلة في حركتها
ولقد كان قضاة القرن الثامن عشر يدركون وهن
الآساس التي يقيم الشهود عليها شهاداتهم ويضمنون بالثقة
في أقوال الاطفال بدليل أن المسيو (دى كارديك لومبال)
الذى نيط به تحقيق سرقة اتهم بها رجل يسمى (جان
دوفال) كتب الى النائب العمومي في موضوعها ما يأتى :
« تبين لى أن السرقة المنسوبة الى جان دوفال لا صحة لها
فإذا كان الشهود الباقيون الذين سمعت شهادتهم لا يجيئون
بشيء غير ما جاء به الشهود الذين بعثتم بشهاداتهم فان
موضوع القضية إنما يكون بلاغا صادراً من طفل أعنى غير
كاف للاقتناع ولا معززاً بدليل ما »

ولا مشاحة في ان المسيو كارديك كان عارفا بسهولة
إرادة الطفل على قول ما يطلب منه أن يقوله لأن الطفل
كالمرأة المستيرية شديد التأثر بالمؤثرات والانصياع لما
يوحي اليه من الافعال والاقوال وسواء أكان الانفعال

ساريا اليه من ذاته أم من القاضي الذي يوجهه الأُسئلة اليه أم
 من ذي مصلحة في الدعوى أم من أحد أقربائه فإنه يورد
 القاضي موارد الخطأ ويدفعه على منحدرات الأغاليط. أضف
 إلى هذا ما يعتقده العامة من « أن الحقيقة لا تمجها إلا
 أفواه الأطفال »

والآن وقد وقفنا على التجارب الغربية التي أظهرت
 الأغاليط المسببة عن الشهادات بوجه عام لا يسمعنا غض
 الطرف عن مشاهدات الدكتور بيرون العجيبة في موضوع
 قابلية الأطفال للتأثر سريعا بالمؤثرات الطارئة عليهم
 والامتنال لأوامر الغير فأن الدكتور المؤمأ اليه تمكن بدون
 التجاء الى التنويم المغنطيسي كذريعة لتغليب إرادته على نفس
 المنوم بأمر صريح أو تأكيد أو إقناع من توليد الظواهر
 الآتية يانها في الاطفال وهي :

أولا - النسيان الجزئي

ثانياً - زيغ الذاكرة أي تذكرها الشيء منحرفاً

عن حقيقته

ثالثاً - خطأها في الحوادث الماضية وتواريخ وقوعها
رابعاً - شعورها بأمور غير صحيحة ولا واقعية

ولقد أمسك الدكتور بريون بيد غلام وقال له «اعطني يدك ولا تفكر فيما سألقيه عليك وإنما عليك أن تصغي لكلماتي وإذا سألك بعد ذلك سائل عن اسم عائلتك الذي تعرفه بالطبع أكثر من غيرك فأنتك لنسيك إياه لا تستطيع مجاوبته ولو أجهدت ذاكرتك ما لم أسمع لك أنا بذلك»

وفي الواقع فإن الغلام بعد أن قدح فكرته وأجهد ذاكرته لم يوفق لمعرفة اسمه

وأجرى الدكتور بريون هذه التجربة على طفل آخر في العاشرة من عمره إذ أكد له أن فلانا الذي فطر بالمنزل هذا الصباح لم يفطر وإنما تعشى مع أهله فلم يكن من الغلام إلا أن صادق على قوله . وأكد لطفل آخر أنه مر من طريق (سان دنيس) فرأى زحاما فلما دنا منه نظر رجلين يتضاربان وأن أحدهما قتل الآخر بسكين وأن القاتل رجل بدين الجسم أصهب شعر اللحية عليه رداء أبيض فلما سمع الغلام هذا

القول أخذ يرويه كحقيقة ثابتة ولو أنه أعيد سؤاله لأصر على أقواله وأكد أنه شهد المعركة ورأى الجريح والسكين والطاعن بها الخ . وقد استنتج الدكتور برون من هذه التجارب أولاً - أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ست سنوات وخمس عشرة سنة سواء أكانوا في حالة سهر أم في حالة نعاس تسهل إثارة كوامن الأوهام في نفوسهم وتنبيه الأدرالك فيهم وحملهم على نسيان الأشياء نسياناً جزئياً وإفساد ذاكرتهم بالخيالات التي لا حقيقة لها

ثانياً - أن الوصول الى التأثير في الطفل من طريق التجربة هو القاعدة وعدم الوصول اليه هو الاستثناء وأن شهادة الكذب تنجم عن ذلك التأثير

ثالثاً - مما يجب على القضاة تذكرة عند توجيههم الأسئلة شدة قابلية الأطفال للتأثر والتكيف بأرادة الغير والاحتراز من تصويرهم هذه الأسئلة في شكل يلهمهم الجواب عليها

وجهل القاضى هذه القواعد الدقيقة أو التجاؤه في

حالة العلم بها الى السير مع الطفل من طريق التأثير فيه حتى
يصبح شاهدا لا غنى عن سماعه في التهمة يفضى كلاهما الى
وقوع الحوادث الخطيرة . مثال ذلك قضية (تيسزا
اسزلار) التي خلاصتها أن بالقرب من نهر طيس (هنكاري)
قرية تسمى (تيسزا اسزلار) يدين أهلها البعض بالبروتستانتية
وبعض الآخر بالكاثوليكية وغيرهم باليهودية وكانوا
عائشين ظاهراً في سكون وسلام ومنقسمين باطنا اتقساماً
شديداً سببه الاختلاف على المسائل الدينية بينهم

واتفق أن امرأة من القرية وهي أرملة (سولجوزي)
البروتستانتية المذهب وضعت ابنتها (إستر) البالغة من
العمر خمسة عشر عاماً في قرية مجاورة كخادم عند إحدى
السيدات ففي أول أفريل سنة ١٨٨٢ بعثت بها هذه الى قرية
تيسزا في شراء بعض الحاجيات فأخذت إستر سمها الى
السوق ثم لم يرها أحد بعد ذلك . وفي مساء يوم اختفائها
اتفقت كلمة الكاثوليك والبروتستانت على أن لليهود يداً
في الحادث وتدرجوا من هذا الرأي إلى الجزم بأنهم قتلوها

ليلغوا في دمها وبعد أخذ وردّ صرفوا التهمة الى المدعو
 (شولتر) الذي يباشرفوق حرفة القصابة (الجزارة) وظيفته
 تقريب القرابين في معبد اليهود وماهى إلا ساعة حتى أمر
 قاضى التحقيق بالقبض على المتهم وفي اليوم الثانى للتحقيق
 بعث القاضى في طلب (موريتز شارف) أكبر أولاد المتهم
 البالغ من العمر ١٣ عاماً ليشرح له الاعمال التى قام بها
 والده يوم وقوع الجريمة فبين الغلام هذه الأعمال وعين
 لكل عمل وقته الذى أنجز فيه وأيد بتصريحاته هذه
 شهادات أربعين شاهداً سمعهم القاضى وليس فيها إلا ما يرى
 المتهم من التهمة المسندة اليه

وكأنما ساء القاضى أن يسمع من الغلام تلك الشهادة
 المطابقة للشهادات المجمعة على براءة والده فأمر بالقبض عليه
 فى الوقت وإلقائه فى غياهب السجن وبعد ساعات من
 سجنه جىء به إلى القاضى فسرده على سمعه الرواية الآتية
 التى ما برح يكررها حتى يوم النظر فى القضية أمام المحكمة
 وهالك ما قاله : « فى أول أفريل جئ بوالدى الفتاة اليه

وسار بها الى بيته ثم أرسلها الى المعبد الذي سمعت على أثر
ذلك صوتاً منبعثاً منه فذهبت من فوري نحو الباب
ونظرت من الثقب فوجدت إستر طريخة على الارض
وحولها ثلاثة رجل يمسكونها من ذراعيها وساقها ثم رأيت
والدى شولتر وقد غيب مديته في جيد الفتاة وتلقى في إثناء
الدم الذي كان ينبسط من الجرح « على أنه لم يمض زمن بعد
هذه الشهادة حتى وجدت جثة الفتاة في نهر طيس وكانت
قد سقطت فيه إما قضاء وإما انتحاراً وحفظت القضية لهذا
السبب ولولا أن النهر أفضى بصره اليدين لكان مصير
المتهمين شديد العذاب وعول العقاب

يؤخذ مما تقدم أن التحزب الديني قد يبلغ من
نفس القاضي مبلغاً كثيراً ما يحمله على التأثير في الشهود الى
حد أن يضطر الواحد الى الشهادة ضد أبيه زوراً وبهتاناً
وأن الولد إذا دعى الى الشهادة أظهر من القبض والبسط
فيها ما يستمكن به من تكرار الحكاية الملققة بدون خطأ
في ظرف من ظروفها أو انحراف عن روايته الاولى

نعم إن قضاة التحقيق في فرنسا لا أثر في نفوسهم لمثل
 هذه النزعة الغريبة التي زجت بالقاضي الهنكاري في تيار
 الوسائط الشاذة التي اتخذها لاظهار مخبات الحقيقة. ولكن
 لا يذهب بث الاغترار بعيداً فأن أقل تأثير يسرى من
 القاضي الى شهوده يفضي الى أسوأ المغبات

يجمع الطفل الى قوة الظهور في مظهر الصدق أثناء
 كذبه استعداداً غريباً لتوقع ما سيأتى وإدراك ما سيكون
 فهو كلما أدى قسماً من شهادته أحس بما يكون منها مطابقاً
 لميول القاضي الذى يسمعه بل تراه يلتمس إجابته من
 الأسئلة التي يوجهها اليه ومن التفرس في وجهه ثم يبنى
 الكذب فيما ألقى من الشهادة ملازماً له ومؤثراً فيه حتى
 ينتهى به ذلك الى الاعتقاد بصحة ترهاته ومفترياته وإنزالها
 من ضميره في منزلة الحقيقة التي لا ريب فيها وربما نجمت
 عن شهادته النوازل والكوارث على أنه لا يوقن أنه أساء
 إلا إذا بلغ من السن المبلغ الذى يسهل عليه فيه الحكم على
 الاشياء وتميز غشها من سمينها

الباب الخامس

الخبير — الطبيب الخبير — قضية فاشيه — الجنون العقلي — مشروب
 المجرمين — ادمان المسكر — قضية برنار — قضية وير — جريمة فيلتر —
 قضية لا فارغ — جريمة مالوني — الخبير في الخطوط — قضية لوفين —
 الخبراء في الحسابات

الخبير شاهد يختلف عن غيره بأنه يكلف من قبل
 قاضي التحقيق أو من قبل المحكمة بتحقيق حوادث له
 خبرة خاصة بموضوعها وبتقديم تقرير عن رأيه فيها وإذا
 كانت الأسباب العامة التي تدفع شاهد المصادفة في تيار
 الخطأ ضعيفة في الخبر فإن هناك أسباباً خاصة تحمله على
 التأكيد بأن ما هو مناقض للحقيقة مطابق لها وأن ما هو
 كاذب لا ينافي الصدق في شيء

والواجب على الخبير من الوجهة النظرية وباعتبار أنه من
 رجال العلم والاختصاص وأصحاب الروية والتدبر الاقتصار

على المشاهدات الواقعية وأن يترك للقاضي المجال ليستنتج
 منها ما يمين له من النتائج . ولكن المشاهد في الغالب أن
 تقارير الخبراء تكاد تكون أوراق اتهام يتعذر إذا لم يكن
 من المستحيل فتح باب المناقشة فيها حتى أن المتهم الذي أثقل
 ظهره تقرير الخبير لا يسعه إلا تغييره والرد عليه بتقرير
 خبير آخر

ولقد عني القانون المدني فيما يتعلق بالأموال أو
 بكفاءة الأفراد بوضع قيد مؤداه أنه لا يجوز تحرير التقرير
 إلا بمعرفة ثلاثة من الخبراء ، ما لم يتفق الطرفان المتقاضيان
 على الاكتفاء بخبير واحد فأذا لم يتنور القضاة في موضوع
 الدعوى من تلاوة التقرير المقدم اليهم استبدلوا الخبراء
 الأولين بغيرهم

وكان ينبغي أن يتضمن القانون في مواد العقوبات
 حينما يكون لموضوع الدعوى مساس بحرية المرء أو شرفه
 أو حياته مثل هذه الاحتياطات بل أكثر منها إذ لا شيء
 يضطر قاضي التحقيق الآن الى تعيين ثلاثة خبراء كما لا شيء

يحملة على إجابة المتهم الذي لم يرضه تقرير الخبرة الأول
 بأصدار الأمر بأجراء خبرة ثانية لأن ذلك القاضي هو الذي
 يكلف الخبير بأجراء تحقيق مادي أو اختبار عقلي ويختار
 للوصول الى هذا الغرض الخبير الذي يروق له من الخبراء
 المقررين قانوناً . وبودي أن أعتقد أن قاضي التحقيق
 لا يختار دائماً من بين الخبراء خيرين معروفين منه بالذات
 في القضايا التي تستلزم الالتجاء الى معارف آل الخبرة
 والاستمداد بفنونهم التي اختصوا بها ونبغوا فيها إلا لأنهم
 قدموا له الدليل على إحاطتهم بتلك المعارف والعلوم أكثر
 من غيرهم

ولكن لا يزال في المجال متسع للسؤال عما إذا
 كان دوام تعيين زيد من الخبراء هو لأنه يسبق الى تحقيق
 أغراض القاضي أو يجري على أهواء النيابة في تقريره عن
 المسائل المعروضة عليه أو بعبارة أخرى لأنه ينصب نفسه
 على الدوام في مكان شاهد الأثبات ضد المتهم . نقول إن
 من القواعد الثابتة أن ينزع القاضي وهو متأثر في الغالب

بالعوامل النفسية إلى اتتحال خطة الايهام وجعلها مبدأ من
 مبادئه ولكنه لا يذعن في الحقيقة إلا الى سبب من
 الأسباب الأدبية الراقية لأنه لما كان بحكم مركزه منوطاً
 بالذود عن النظام الاجتماعي ومطالباً بالتالى من الهيئة
 الاجتماعية الصالحة بالأخفاء على المجرم وإسقاطه من منزلته
 في المجتمع لم يكن مناص له من المضي في أحوال كثيرة مع
 نزعات النفس وميولها ومن ثم يكون الحيد عن قصد
 السبيل . أما الخبير فمن الجائز خضوعه لسلطان المنفعة أو
 الغرض على غير علم منه لأنه لما كانت الخبرة من المهن التي لا
 فرق بينها وبين مهنة القس الذي يلتمس عيشه من الكنيسة
 لاغضاضة على الخبير أن يطلب رزقه منها
 ولكن من الخبراء من يعيش في البذخ إذ كثيراً
 ما تربو أرباحهم على مرتبات وكلاء الوزارات في الحكومة
 وكل ما في الأمر أن الخبير يستخلص أبحاثه من العلم الذي
 تخصص له مع اعتقاده بعصمة قواعده وأصوله فكان
 الذين يرقبون من كذب تقدم العقل البشرى يجهلون

أن الغرض الذي يرمى الإنسان إليه دوماً إنما هو إزاحة الستار عن حقيقة العلم وأنه في ذلك كالضواري التي تطارد فريستها حتى إذا ظنت أنها أخذت عليها المسارب وسدت في وجهها السبل أفلتت من بين براثنها المنشوبة وأنيابها التي كشرت عنها وانطلقت تطلب الخلاص من فسيح الفضاء . ولا ينسين الخبير حكمة أحد كبار العلماء ومشاهير المحققين في قوله إنه إذا كان له اعتقاد فأنما في أمر واحد وهو أنه لا يعلم من العلم شيئاً مذكوراً

ومن الخبراء خبير بلغت وظيفته قصارى الأهمية لتعذر المناقشة في آرائه ذلك هو الطبيب لأنه بتشريحه جثة المجنى عليه واختباره إياه وهو على قيد الحياة يستطيع الوقوف على سر الرضوض أو الجراح وتميز نوعها وتقدير درجات خطورتها وتعيين أسباب الوفاة

إلى الطبيب الخبير ترجع مسألة من المسائل التي حارت الافكار في جلاء غامضها نريد بها تحديد المسؤولية العقلية في التهمين فكثيراً ما يكون الطبيب في هذه المهمة بنوع

خاص من عوامل الغلطات القضائية وتكون الغلطة كلية
إذا حكم القاضي على غير مسئول وجزئية إذا تشدد في عقوبة
إنسان لم يكن مسئولا تماما . قال (كرافت إبنج) :
« إن السجون غاصة بغير المسؤولين الذين حكم عليهم ظلاما ،

لما قبض على السفاكة (فاشيه) قاتل الراعيات أمر
قاضي التحقيق بفحصه طبييا فكان من الخبراء من ذهب
الى القاء المسؤولية التامة عليه ومنهم من رأى أنه مصاب
بجنون الشهوات والقتل

وكان الواجب إزاء تناقض الرأيين الأخذ طبعا بأخفهم
وطأة على المتهم وأقربهما الى مصلحته ولكن لما كانت
المحاكم ترجح جانب الاتهام . حكمت على فاشيه بالأعدام
وتنفذ فيه الحكم . غير أن التشريح أثبت أنه كان مصابا
بالجنون العقلي وأنه غير مسئول عن الجرائم التي ارتكبها
نعم نخيل لنا أن نسمع من يعترض بأن إعدامه لا
يوجب الأسف وان الهيئة الاجتماعية ينبغي أن تهني

نفسها بطى "صحيفة حياة جان مثله . ولكن ليفهم المعترض
أنه إذا كانت مهمة القضاة توقيع العقوبات بالعدل لا
الانتقام فقط للهيئة الاجتماعية والذود عن حماها لاحق لهم
في توقيع العقوبة على مجرم غير مسئول كما ليس لهم توقيعها
على الحيوان الأعجم أو الجماد الأصم . وليعلم أننا لسنا
الآن في زمن تمام فيها الدعوى العمومية على الحيوانات
كما كان حاصلا في القرون الوسطى أو يضرب البحر
بالكرباج لتسكينه كما كان يفعل بعضهم وإنما جريمة غير
المسئول تدخل في حوادث القضاء والقدر الذين لا مرد لهم
ولا ينفع في دفعهما الحذر

والظاهر أن تحديد الحالة العقلية للإنسان يعرف إذا
كان مجنونا أو غير مجنون أمر متعذر لأن كثيرين من
المصابين بالماليخوليا والذين يشعرون كأنهم مضطهدين من
الغير في حين أنهم ليسوا كذلك والمصابين في أجسامهم
بشلل عام ومدمنى المسكرات لا تظهر حالاتهم العصبية
إلا بالبحث الدقيق الطويل أو بالاختبار

ومعلوم أن في المدن الكبرى كثيرين من العلماء
الموثوق بهم لتخصصهم وتضلعتهم ولكن بعض المحاكم
يعهد بفحص حالة المتهم العقلية الى طبيب غير اختصاصي
لا يلبث أن يسوق القاضي بتقريره التي لا أساس لها الى
مزلق الخطأ والغلط

وهل لعدم المسؤولية درجات متفاوتة ؟ للجواب على
هذا السؤال لا بد أولاً من ملاحظة أنه لم تعرض في الفلسفة
مسألة دارت حولها المناقشة أكثر مما دارت حول مسألة
الاختيار في الإنسان كما أنه لا يوجد في التشريع مسألة
أوضح منها وأبعد عن ميدان البحث والمناقشة . ومع هذا
فإن موضوع التفاوت في المسؤولية قد تنوقش فيه كثيراً
فذهب سواد الأطباء والعالمين بالجرائم الى أن في المتهم
حالة خاصة سموها بالمسؤولية المحدودة ولكي يلجأ القاضي
الى تبرئة المتهم الذي لم يكن مسئولاً مسئولية تامة يكفي
أن يقوم فريق من ذوى الحجب بتشكيك تلك النظرية
فيكتفى القاضي آنئذ بتطبيق الظروف المخففة معه وإرساله

الى اليمان أو السجن الخاص بالمجرمين المسئولين ليقضي به
 مدة عقوبة أقل طبعاً من المدد المحكوم بها على هؤلاء
 وهو في هذه الحالة لا يمر يوم إلا يرتكب فيه خطأ
 قضائياً ولو جزئياً لعدم وجود قانون يقضى بأسعاف
 المجرمين المصابين بالجنون ومعالجتهم في ملاجئ خاصة
 ولأن الخبيرين فيما يقررونه يركبون متن الخطأ ويحيدون
 عن حقيقة الواقع

ومثل هذا الشك لاصق بالنتائج العقابية التي يفرضها
 اليها بعض الحالات الاستعدادية للمرض في الإنسان
 فهل الهستيريا وهي الحالة العصبية الغريبة التي تحجب الكذب
 الى النساء وتحملهم على تصنع الصدق في لهجتهن وتوهم
 السامع لأقوالهن بأنها منبعثة من ذاكرتهن في حين أنها
 من مبتكرات خيالهن ووهمن وتتحض المرء الضعيف
 الأرادة الكثير الحياء بطبيعته على ارتكاب الجرائم
 الشنيعة والآثام المخجلة سبب يعتمد عليه في التماس العذر لمن
 كان مصاباً بها ؟

أجاب أبقراط على هذا السؤال « نعم »

وأجاب جالينوس « لا »

أما (لوجران دوسول) فقد ذهب الى أن المستيريا الكبرى أى التى تبلغ المبلغ الأقصى من الخطر سبب من أسباب عدم المسؤولية وإنما المسؤولية كل المسؤولية على المصابين بها فى الدرجة الاولى وهؤلاء هم الذين يمكن أن تراعى معهم الظروف المخففة

وهناك سؤال آخر وهو هل الأطباء متفقون على مسؤولية مدمنى المسكر أو بعبارة أخرى الكحولين ؟
إننا بهذا السؤال نطرق باب مسألة من أهم المسائل
واكثرها فائدة من جهة علم الأحوال النفسية

إن إدمان المسكر من الأخطار الداهية للوطن فقد كشف الدكتور جاك برتيون النقاب عن اتساع نطاقه
اتساعا متواليا ورأى أنه والاستمراء سببان من الأسباب
التي ستقضى على فرنسا بعد زمن قصير إذا لم يتلاف أولياء
الأمر فى هذا البلد خطرهما المداهم . وانه لمن المحزن أن

تحول أسباب سياسية ومالية دون محاربة الأدمان محاربة
عنيفة في أى شكل من الاشكال بدا للأ نظار

قال (دولاسيزران) فى كتابه « روسكن ومذهب
الجمال » : « من الأسباب التى لأجلها غطيت مصاريف
ميزانيتنا أن الرسوم المفروضة على المشروبات الكحولية
تأتى كل سنة بزيادة فى الأرباح وربما فاقت هذه الزيادة
تقديرات الذين ينسب بهم وضع الميزانية وتفصيل أبوابها
وفى هذا البرهان الناطق بأن الذين يتركون فى قاع الكأس
صحتهم وعقلهم يزداد عددهم كل يوم . نعم إن الاقتصاديين
الذين نيط بهم أمر تلك الميزانية يفتخرون إذا جاءت نتائجها
مطابقة لما قدروه من الأرقام فيها ولكنهم نسوا
بلا ريب أن تلك الأجسام الفائية والعقول التى تراكت
عليها ظلمات الجنون بسبب الأدمان إنما هى ثروة ضائعة
من موارد ثروة الوطن »

ويرى الخبراء المنوطون بتقدير الجريمة ومعرفة ما
إذا كانت جنحة أو جناية أن هناك فرقا واضحا بينها فى

الحالتين إذا كان مرتكبها من المدمنين بمعنى أن حالة السكر القائمة بالمجرم تكون من موجبات تشديد العقوبة عليه إذا ثبت أنها عارضة أو من موجبات رفعها عنه أو تخفيفها إذا ثبت أنها من الأحوال الملازمة له بسبب الأدمان المزمع

مما تقدم يظهر أنه إذا لم يحسب الخير حساباً لآفة الدبسوماتيا أى الميل الذى لا يقاوم الى السكر يكون بخطأه هذا سبباً من أسباب صدور الحكم على رجل غير مسئول قانوناً

وقد جرت عادة الخبير أن يجارى القاضى المعروف عنده بحب الأداة والعقاب وكرهه التبرئة أو التخفيف اعتقاداً بأن فى التشديد فى تقدير مسئولية الشارب مقاومة للأدمان . وفى مذهبي أن تقدير المسئولية الشخصية ينبغى أن لا يخالطه اعتبار له مساس بالنظام العام وإنما الأنسب فى الظروف الحاضرة السعى لتأجيل العهد الذى سنرى فيه السواد الأعظم من الأمة بالنظر لأدمانهم الشراب مطلق

السراح بينا الذين لا يشربون يوضعون في المستشفيات
والملاجيء باعتبار أنهم أقل عدداً بكثير من أولئك
وهذه القاعدة الدقيقة لا تكفي لتحديد مسئولية
المجاذيب والسوداويين والمصابين بالجنون الديني
والمضطهدين وذوى الآفات الشخصية . لأن الطبيب
المتدب كآل خبرة إنما هو قاض له السلطة المطلقة في التقدير
ولسنا نعلم ما هو الحظ القضائي الذي يلتمسه لمصلحة من
تكون آفته محاولة الانتحار أو القتل أو السرقة أو شرب
الأفيون . لهذا ترانا في قلق شديد كلما أتيج لنا الوقوف
على غلطات قضائية تعادل في جسامتها الغلطة التي ارتكبها
القضاة في قضية (برنار) ومع هذا فلم يكن المراد في هذه
القضية البحث عن فساد الضمير البشرى وهو القوة الخفية
التي لا يستطيع أحد وضع مقياس لها وإنما كانت
مهمة الخبير محصورة في استجلاء غامض أمر واحد ألا وهو
معرفة ما إذا كانت إحدى النساء قد وضعت غلاماً
أو لم تضع

فأن (أديل برنار) اتهمت بشهادة جيرانها بأعدام
وليدها على أثر ولادته فنذب القاضي طبيباً لفحص المهمة
بالذات لأنه لم يوقف على أثر لجثة الوليد الذي عزی إليها
أنها أعدمته فقرر أنه رأى بها آثاراً تدل على وضع حديث
وعين تاريخ حصول هذا الوضع في يوم ٨ أكتوبر سنة
١٨٦٨ وبناء على هذا حكمت محكمة (فيك) على أديل
برنار بالحبس ستة أشهر

وقد آلت أديل برنار على نفسها منذ صدور الحكم
عليها أن لا تستأنفه فلما كان يوم ٢٤ ديسمبر من السنة عينها
وضعت السجينة في سجنها غلاماً ودل هذا الوضع على أنها
كانت يوم توقيع الكشف الطبي عليها في الشهر السادس
من حملها . وإذ كان لا بد إزاء هذا الحادث من رد الأمور
إلى نصابها وإعادة العقول إلى صوابها بل إذ كان غير
ممکن عقلاً أن تستطيع تلك التعيسة إعدام غلام لها لم
يكن ولد بعد فقد اغتتم النائب العمومي فرصة عدم فوات
الميعاد المقرر لاستئناف الحكم فاستأنفه أمام محكمة (نانسى)

التي حكمت بتاريخ ١٦ يناير من السنة التالية ببراءتها من التهمة التي وجهت اليها . ولقد كانت « الخطيئة » التي سبق لها ارتكابها وجعلتها تحمل وتلد سببا لنجاتها من ذل السجن ولو أنها كانت عقيما مثلاً ولم تلد في السجن لقضت فيه المدة الباقية من العقوبة بفضل ما قرره الطبيب الخبير جهلاً أو ظلاً .

ولقد أفاض الدكتور برواردل في شرح أسباب غلطات أهل الخبرة بالجرائم التي ترتكب ضد الأعراض ومبحثه من المباحث الدقيقة التي إذا قرأ القارئ فيها ما يدل على جهل الأطباء وعدم خبرتهم الفنية بالحرفة التي يزاولونها ارتعدت منه الفرائص وخفق القلب فرقا . قال برواردل : « الواجب على الطبيب أن يفتح عينه أكثر من أذنيه قبل الجزم بشيء لأنه إذا أخذ برواية الأم مثلاً أو دون خلاصتها أو عنى بتحليلها في شهادة فإنه إنما يفتات على حقوق القاضي واختصاصه »

فاذا وجد عند فتاة صغيرة التهاباً خفيفاً أو بثرات في

عضو تناسلها فلا يجعل به الا كتفاء بفحص واحد وإنما
يجب عليه تكرار البحث والفحص أو إذا نيط به الكشف
للتأكد من وجود غشاء البكارة أو عدم وجوده فلا يجوز
له إعطاء شهادة ما بأحد الأمرين إلا إذا كانت له خبرة
أكيدة بالموضوع تجيز له الأثبات من عدمه

روى برواردل : « استدعيت منذ عامين مع زميل
شاب لأداء الشهادة أمام محكمة الجنايات . وكان هذا
الزميل قد قرر في شهادة مكتوبة بقامه أن غشاء بكارة
فتاة في الثامنة من عمرها لا أثر له بالمرّة فيها . فأقيمت
الدعوى بناء على هذه الشهادة ضد المشتبه فيه بأنه أزالها
ولكنني لما كلفت بأعادة الكشف على المجنى عليها رأيت
أن الغشاء موجود . ولما كان المتهم قد اعترف بأنه لا مس
الفتاة مداعة فقد بقي أن نقرر الحقيقة فيما إذا كان المتهم
قد تمكن مع صغر سن الفتاة من الأيلاج فيها أو لم
يتمكن وحينما توجهنا الى المحكمة طلب منا رئيس الجلسة
أن نباشر معاً الكشف أمامه فأطلعت زميلي على الغشاء

الذى لم يكن أدنى شك في وجوده . ولقد اعترف بخطأه
فما قرره يوم أعيد النظر في الدعوى واعتذر بأنه لم تسبق
له رؤية غشاء البكارة في حياته »

ولا بد لنا في هذا المقام من ملاحظة أن الحادثة التي
أوردناها وقعت بباريس وأن للطبيب الشاب الذى كان
مقيماً دائماً بهذه المدينة الحق في الظروف المخففة لمسئولية
خطأه . . .

وغلطات الخبراء تتعدد بحسب ما لهم من النزعات
الخاصة بهم في الاستنتاج . فبينما ترى خبيراً يعتبر كل متهم
مجبوراً تجد خبيراً آخر يعتبر المجدوب الذى لا خلاف في
خلل عقله غير مسئول بالمرّة . وإنه ليجدر بنا أن نهنيء
بعضنا البعض بمناسبة أن سعى الإنسان للبحث عن الحقيقة
قد أدى الى إلغاء القوانين التي تعاقب السحرة والمسوسين
ومن جرى مجراهم . ونحن نرى أن الغلطات القضائية
المجانسة للغلطات التي وقعت في قضية (آديل برنار) يجب
أن تسكر من شكيمة بعض أقطاب العلم وتخفى من

كبرياتهم. نقول هذا بمناسبة قضية (حنة ويبر) الملقبة بالغولة تلك القضية التي انفجرت انفجار القذيفة وكادت تغرق سفينة العلوم الرسمية لولا اتحاد القوى وتكاتف الجهود على انقاذها فإن العالم بأحوال النفس إذا لاحظ وهو يتوجع لموت الأطفال التعساء الذين قتلهم تلك الغولة أن كبار الخبراء نصبوا أنفسهم في موقف الدفاع عنها - لا ندرى لأي سبب - ترتعد فرائصه كلما تفكر في أن سيرهم في المستقبل على هذا الدرب قد يلقي بالمجرم المفروض في مهاوى التهلكة . والملم بتلك القضية يرى أنها أحاطت بكل شيء فقيها الأطباء نيطت بهم مهمة الوقوف على بعض الحوادث فأذا هم وقفوا موقف الجدل يمحوا أحدهم ما يثبته الآخر ومن الغريب بعد هذا أن يسدد القضاء في القضية عينها سهام العقوبة نحو طبيب مشهور بالأمانة والتواضع في الاقاليم لا شيء سوى أنه نشر في الصحف مقالا أوقع زملاءه به في الحيرة والارتباك وكان جديراً به ان يقرأ في حكايات (لافونتين) على السنة الحيوانات

حكاية « الحيوانات المصابة بالطاعون فأن في مغزاهما ما ينطبق على أمره

وكثيراً ما يدعو الخطأ القضائي الى الضحك مثاله :

وجدت ذات يوم بسيف البحر إزاء بلدة (دينار) جثة صغيرة بترت منها الرأس واليدين والرجلان مجردة من الثياب لوجودها في مكان تلاطم الأمواج . فلما شرحتها الأطباء ذهبوا من فورهم الى النيابة وقرروا شفويًا أن الجثة المثل بها جثة طفل قتل ثم مثل به وكان هؤلاء الخبراء قد وجدوا في القلب أثراً يدل على إصابته بعيار نارى فعنيت النيابة بتشبيه القتيل وتحقيقى شخصيته لتستكشف القاتل وتناولت الجرائد وقتئذ هذا الخبر بالكتابة فيه كل يوم معنونة بمقالاتها بمثل عنوان (السر الغامض فى جريمة دينار) ثم اتفق أن اطلع أحد المصورين المشهورين على ما كتب فى الموضوع من هذا القتيل فقضى واجب الزمة عليه أن يعجل بأخبار النيابة بأن الجثة المعثور عليها جثة قرودة كانت له وشرح سبب وجودها بهذه الحالة فقال إنه كان يحب

هذا الحيوان ويكرمه فاتفق أنه أصيب بمرض عضال
فلكى يوفر عليه عناء الألم أطلق عليه عياراً نارياً في قلبه
ثم سز رأسه وقطع يديه ورجليه ليحفظها تذكاراً عنده
ودفن ما بقي في الرمل على شاطئ البحر

وإننا لآسفون من مبادرة المصور الى إخبار القضاء
بالحقيقة إذ كنا نريد الاطلاع على الوسائل التي كان يتخذها
لتشبيه الجثة لا سيما أن الأطفال الذين يتغيبون عن منازلهم
كانوا من كثرة العدد بحيث لا يبعد القول بأن تلك الجثة
إنما هي جثة واحد منهم كشف البحر عنها بعد أن أهيل
عليها الرمل وكان من المحتمل أن ينتقل رجال القضاء من
استنتاج الى استنتاج حتى يتم له اتهام برىء بأنه القاتل
للطفل الموهوم

نعم إن العلامة (دروين) وأنصاره قالوا بهبوط
الانسان من القرد وبأن القرد هو الجد الأعلى له ولعل في
الأمر ما يدعونا الى القول بأن التناسخ من المذاهب
المعتبرة عند ذلك الخبير الذي رأى في جثة القردة أنها جثة

غلام في حين كان يجب عايه تذكر أن الإنسان على فرض
 هبوطه من القرد قد تقلب في أطوار عديدة لا تسمح له ولو
 كان دروينيا بالوقوع في ذلك الغلط المضحك المعيب
 وتزداد مهمة الخبير صعوبة إذا نيط به التحليل الكيماوى
 لإثبات وجود السم من عدمه . ومعلوم أن العلم قد بلغ
 شأوا بعيداً وقطع شوطاً طويلاً في هذا الباب . لذا لا يسمع
 الإنسان إلا أن تأخذه الدهشة إذا وقف على الغلطات
 القضائية التي وقعت في هذا الموضوع

صدرت الأوامر في القرن الرابع عشر على عهد الملك
 فيليب الطويل بذبح عموم اليهود فأيد هؤلاء المساكين عن
 بكرة أبيهم وكانت التهمة الملتصقة بهم أنهم سمموا الأنهار
 بتلوينهم إياها بالدم البشرى وإلقاءهم فيها الصرار والأبوال
 وشعر النساء

ولا نذهب بعيداً لنثبت أن السموم التي تتولد عن
 الأجسام الفاسدة أو المنحلة لم يسبق اكتشافها سنة ١٨٧٥
 وأن السموم كانت إذا وجدت في الجثة قبل ذلك التاريخ

أفضت بالطبيب الشراح الى القول بموت صاحبها موتاً
جنائياً . إذن فما أكثر الغلطات القضائية التي وقعت ولا
رجاء في إصلاحها وكان سببها ما اتهم الأتسان به أخاه
الأتسان من جنایات لم تكن في الحقيقة إلا فعلا من
أفعال الطبيعة

وأكثر ما كان اختلاف الخبراء على هذه المسألة
في قضية مدام (لافرج) التي مؤداها أن هذه السيدة
المشهورة بالجمال الفاتن وبالمضى مع الخيالات الروائية
وكانت على قول البعض هستيرية خائنة قاسية لدرجة لا
تعرف الرحمة فيها سبيلا الى قلبها أرسلت الى زوجها لدى
قدومه الى باريس فطيرة ذرّت عليها مسحوق الزرنيخ وقد
كان لقضيتها شأن لم يكن لغيرها إذ قام لأجلها الرأي
العام وقعدت وكانت موضوع الحديث في كل مجلس وناد
ولو سمعت أسانيد الذين وجهوا التهمة الى المتهمه وأدلتهم
على ارتكابها إياها لأزعجك سماعها ولملت غضبا على
المجرمة يحملك على كراهة النساء وحيلهن ولكنك لو

أصحت بسمعك لا اعتراض المعارضين لعاد الاطمئنان
الى نفسك وتساءلت عما إذا لم يكن بين أصدقاء المرأة
من دبر هذه الدسيسة باسمها ليوقفها في مواقف المحاك
ويزج بها في أعماق البلاء وعما إذا كان المسيو لا فرج مات
مسموماً بالزرنينخ حقيقة

جىء بجماعة من الصيادلة للاستعانة بخبرتهم في
استكشاف الحقيقة فلم يقرروا شيئاً فيها لأن أناييب
التجربة والاستكشاف انكسرت على أن هذا لم يمنهم من
التأكيد بأنهم بصرف النظر عن التجربة لا يعترهم ريب
في وجود السم . فعهد عندئذ الى ثلاثة غيرهم من الكيماويين
بأجراء تجربة ثانية فاستعانوا عليها بجهاز (مارش) ثم
جاءوا الى الجلسة فأكدوا أمام القضاة بأنهم لم يعثروا على
أثر ما من الزرنينخ في معنى القليل ولهذا طلب الأفوكاتو
العمومي تأجيل القضية فأجابته المحكمة الى طلبه بالرغم من
معارضة المحامين عن المهمة وانتدب (أرفيلا) الخبير الشهير
للنظر في آراء الخبراء ومباشرة التحليل الكيماوى فعثر

أرفيلا على آثار غير قابلة للوزن من الزرنيخ فجاء الى الجلسة
وقال بأدانة المتهمه وكان بذلك سبب الحكم عليها بالأشغال
الشاقة وقد صدر هذا الحكم قبل وصول المسيو (رسبال)
الخبير الذى استدعاه المحاميان عن المتهمه ببضع ساعات على
أن ذلك لم يحل بينه وبين مباشرة العمل الذى جاء من
أجله فأثبت صراحة ولكن بعد أن حمّ القضاء أن
(أرفيلا) قد أخطأ معللا خطأه بأن كل جثة تحتوى فى
الحالة الطبيعية كمية من الزرنيخ معادلة لما اكتشفه زميله
منه فى جثة مسيو لافرج

وقال رسبال فى هذا الموضوع ما يأتى : « الزرنيخ ! ..
انى أجد منه فى كرسي الرئيس وفى بطن أرفيلا نفسه إذا
رضي أن أجرى عليه هذه التجربة »

فعلى مثل هذا الأساس الضعيف بنى الحكم على المتهمه
وقد قضت جزءا من العقوبة التى حكم عليها بها ثم صدر
العفو عنها وأطلق سراحها لتقضى ما بقى من عمرها وهى
مريضة فى مكان غير مكان السجن . ولنذكر الآن أن

السر في هذه القضية لا يزال غامضاً . أما قضية (دريو)
 فتثبت لنا بعكس ما تقدم كيف يستطيع الخبراء بالاشتراك
 مع القضاء الوقوع في غلطات يظهر المستقبل هولها وشناعتها
 كان بيلدة (مالوني) امرأة تدعى (پولين دريو)
 تتجر في النبيذ وكان بينها وبين زوجها عداوة وكانت هذه
 المرأة على عيوب فاضحة في الأخلاق وأول عيب فيها أنها
 كانت تبيع لنفسها في كل يوم وفي كل ساعة ما تتجر فيه
 من الأنبذة أي أنها كانت تدمن السكر فاتفق أن فاجأها
 زوجها متلبسة بالزنا مع أجنبي فطردها من الحانوت ولكنه
 لم يلبث أن أعادها اليه في اليوم التالي الموافق ٧ ابريل راضياً
 عنها غافراً خطيئتها فلما كان العاشر من هذا الشهر أي بعد
 الصلح بثلاثة أيام وجدت في المكان جثتا أخيها وزوجها
 فقبض عليها في الحال بتهمة تسميمهما وقد شرح الخبراء
 الذين عينتهم النيابة الجثتين وشرعوا في تحليل المعدة والكبد
 والطحال والأمعاء تحليلاً كيمياوياً وشهدوا في الجلسة أن
 دريو وأخا زوجته ماتا بالسم ولكنهم لم يوضحوا نوعه فقرر

المحلفون إدانة المتهمه وحكمت عليها محكمة الجنايات
بالاشغال الشاقة المؤبدة

أجر الحانوت بعد ذلك للمسيو (جوتييه) وزوجته
الذين لم تمض عليهما أيام فيه حتى شعرا بدوار في الرأس
والآلام شديدة في الجسم فلما كان شهر مايو سنة ١٨٨٨
وجدت مدام جوتييه ميتة في المطبخ فلم يسع زوجها إلا
إخلاء المكان الذي حل فيه محله المسيو (ديو) وزوجته
فلم يبقا فيه أياماً حتى سقطت مدام ديو مغشياً عليها
فلوحظ عندئذ أن الاضطرابات والأعراض التي حصلت
لعائلة (جوتييه) هي بعينها التي حصلت لعائلة (ديو) وأن
هذه الأعراض في الفريقين كانت سبب موت (ديو)
وأخى زوجته وهو ما يؤخذ منه أن مدام ديو لم تدس
السم لأولئك كما دسسته لهذين بما أنها كانت تقضى في اللجان
العقوبة المحكوم بها عليها

اتضح بعد ذلك أن المرتكب الحقيقي لتلك
الجنايات كلها إنما هو قينة الجير الملاصقة للجانوت وأن

دريو وأخا زوجته ومدام جوتييه إنما ما نوا تسما بأوكسيد
الكربون المتصاعد منها. لو أن الخبراء، عنوا بتحليل دم
الموتى، لما وقع القضاء في تلك الغلطة التي كان من حسن حظ
أولياء الأمر تمكنهم من إصلاحها في الوقت المناسب حيث
صدر قانون ٨ يونيو سنة ١٨٩٥ بالعفو عن مدام دريو
وبدفع أربعين ألف فرنك تعويضاً لها

وهذا محل السؤال عن الوسائل والاحتياطات التي
اتخذها الشارع لتلافي ذلك الغلط في المستقبل — الجواب
أن الشارع لم يعمل شيئاً أو تقريبا لم يعمل شيئاً
في سنة ١٧٨٨ اقترح (شوسيه) تشكيل لجنة من
العلماء والأطباء في كل بندر لفحص التقارير الواردة من
أنحاء المديريات فحوا فنياً دقيقاً وأنه إذا فرض ظهور خطأ
فلا بد من عرض الأمر على قاضي التحقيق لتعيين خبراء
آخرين. وقد وافق على هذه الفكرة العلامة (أدلف جيو) في
كتابه المسمى «المبادئ الجديدة في قانون التحقيق الجنائي»
وقدم المسيو (جان كروبي) منذ عامين أو ثلاثة أعوام

مشروع قانون يحتم على قاضي التحقيق تعيين ثلاثة خبراء
كما في القضايا المدنية وأحيل هذا المشروع على لجنة المباحث
في مجلس النواب ولكنه لم يعد من عندها حتى الآن.
وأسس الاستاذ (برواردل) في سنة ١٩٠٤ مجما

للطب الشرعي صودق عليه بقرار وزاري هو القرار الذي
أنشئت به في آن واحد دبلومة الطب الشرعي لجامعة
باريس وكان مراده من ذلك ان لا يقع اختيار المحاكم على
خبراء من غير الحائزين على هذه الشهادة

ولست أدري وقد وجد مجمع الطب إذا كان يوجد
مجمع للخبيرين في الخطوط. وإنما أذكر هنا أن القضايا التي
وضع هؤلاء إصبعهم فيها قد عرف حكم الرأي العام بشأنها
وهو حكم على الخبراء لا لهم. إن الخبراء في الخطوط
كثيرا ما ينحرف بهم عن منهج الصواب والحق اعتقادهم
اعتقادا ناشئا عن الوهم والخيال أن الفن الذي يشتغلون به
فن أصولي صحيح في حين أنه لم يكن كذلك. وأكثر
ما يبعث على الخوف من أولئك الخبراء سترهم الشكوك

المخططة بطرقهم وأساليبهم بصيغ وقواعد تبدو كأنها قائمة
على أساس من العلم في حين أنها ليست من العلم ولا من
الأصول في شيء بل الذين يستعينون على أداء مرادهم في
ذلك بحدود وتعريف وحشية الألفاظ يقصدون إما
الأيهام وإما تنفير الذين لا يكتفون الأسرار .

ألا يجدر بعد هذا أن تحذف أسماء خبراء هذا الباب
من قائمة الخبيرين وأن تترك مهمة تحقيق الخطوط إلى
القضاء أنفسهم ؟ لو تقرر ذلك لأيقنا أن القضاء إذا
خطأوا لا يكون خطأهم خطأ الخبيرين فظاعة وتكراراً
وخبراء الخطوط نخبراء الطب والكيمياء قد أدوا
إلى القضاء إتاوتهم من الغلطات القضائية واليهـم كما إلى
هؤلاء يعزى الفضل الأول في صدور الحكم على الضابط
(رونسير) الذي سبق الكلام عليه فأن المسيو (أودار)
والمسيو (سان أومير) أكدوا أن الأربعة عشر خطاباً
التي وردت على أسيرة الجنرال (موريل) وكان بعضها غفلاً
من الماضي والبعض الآخر ممضي بالحروف الأولى من

الأسم صادرة من المتهم ولم يوفق الى إظهار الحقيقة سوى
 الخبير (درنران) الذي أكد أن الخطابات المشار اليها
 صادرة من الآنسة موريل، صاحبة الشكوى، المستيرية
 المزاج التي تحول معها هذا الداء الى غرام بالأضرار
 بالناس والتهكم عليهم

وفي قضية (ليفلان) كان الخطأ على وشك الوقوع
 ولولا المصادفة والاتفاق لما تيسر اجتنابه وبيان ذلك أن
 (جان وفرنسوا ليفلان) الأخوين كانا يزاوولان في بلدة
 (رى) حرفة غسل الثياب وكيها وكانا عائشين في بيت واحد
 مع ابنتي أخ لهما توفي من قبل فقاما على تربيتهما بمصاريفهما
 وعلماهما حرفة لتساعدهما على تحصيل جزء من معاشهما
 وكان لهما ميراث في مقاطعة برتانيا آل اليهما فلم تقبضا من
 إيراده شيئاً لأن هذا الايراد كان مخصصاً لسداد بعض
 الديون وإجراء ترميمات لا بد منها فلما كانت سنة ١٨٦٢
 بعث القائم على إدارة ذلك الميراث واستثماره الى فرنسوا
 ليفلان برسم البنيتين وباعتباره الوصي عليهما مائتي فرنك

حوالة على مكتب پوستة رى واسكن الخطاب المتضمن
 للحوالة لم يصل الى ليفلان كما أنه لم يرد على مرسل المبلغ
 مايفيد استلامه إياه فكتب اليه يسأله فأجابه على الفور
 بعدم ورود شىء بالمرّة اليه ثم قصد مكتب البريد لأزاحة
 الستار عن هذا السر الغامض

بحث المكتب عن التاريخ الذى قيل أن المبلغ صدر
 فيه فاتضح أن ذلك كان يوم ٢٩ ديسمبر وأن الذى استلمه
 شخص يدعى ليفلان عقب توقيعه بامضائه على الدقتر وأن
 حروف هذا التوقيع كانت كلها بالحروف الكبيرة
 (الماجسكول) وكان ليفلان يعرف التوقيع باسمه وإنما
 بالحروف الصغيرة المعتادة وهو ما كان ينبغى أن يستفاد منه
 أنه لم يكن المستلم للتود ولا الموقع بامضائه على دقتر التحويل
 عندئذ حصرت الشبهة فى أخيه جاك ليفلان وأيد الشبهة
 ضده أمران أحدهما أن جاك كان أقل علما بالقراءة
 والكتابة من أخيه فرانسوا ولكنه كان يكتب إمضاءه
 بحروف مجوفة وكان يجهل الجمع بين حروف اسمه إلا إذا

أملاها عليه عارف بالقراءة والكتابة . يضاف الى هذا أن زوج مديرة مكتب البريد الذي صرف المبلغ بيده أكد أنه كان يملئ على المستلم حروف إمضاءاته . وبناء على هذه القرائن قبض عليه بتاريخ ٣٩ مايو سنة ١٨٦٢ وأحيل في ٢٤ يونيو على دائرة الجنح ليحاكم على ما جنته يده .

لما نظرت القضية عينت المحكمة خيرا في الخطوط مجلى الغامض ويوضح المشكل فكتب في ذلك تقريراً مسهباً قال فيه إنه يستحيل أن تكون الامضاء المكتوبة على دفتر الحوالات في مكتب البريد لأحد آخر غير المتهم وكان الخبير الذي ذهب هذا المذهب المسيو (هيبوليت لوازو) أشهر الأساتذة في علم الخطوط والملقب نفسه بلقب « المجدد لا كاذمية الخطوط التي أسسها جلالة الملك لويس الخامس عشر في سنة ١٧٦٤ »

أما جاك ليفلان فقد أترف بمشابهة الخط المعزول الى خطه ولكنه لاحظ أن صناع الغسل والسكى اعتادوا هم ومستخدموهم (صبيانهم) التأشير على الثياب التي يعهد

اليهم بفلسها بحروف كبيرة تميزها بها بعضها عن بعض
 وأنهم لا يجزم عن ضم حروف أسمائهم لا يستطيعون كتابتها
 إلا إذا أملاها عليهم أحد العارفين باللهجاء . ولم يقف جاك
 ليفلان في إثبات براءته بهذه الملاحظة الوجيهة بل قال إن
 يوم ٢٠ ديسمبر المقول بأنه توجه فيه الى دار البريد لقبض
 الحوالة كان يوم السبت وهو لا يستطيع اتوجه فيه الى هذه
 الدار لوجوده عادة ببلدة (شارون) كي يسلم الثياب الموجودة
 بعنده الى أربابها

وبالرغم من هذه الأدلة الواضحة كان جاك ليفلان
 على وشك الوقوف في موقف المهمين . ولكن اتفق خلال
 ذلك أن فرانسوا ليفلان جاء في يوم ٢٢ يونيو عند رجل
 (يدعى جودفروا) بينما كان معه بناء اسمه (بيللون) وكانت
 تبدو عليه حين أقبل عليها سمات الكدر والحزن فبعد
 انصرافه من عندهما سأل بيللون من جودفروا عن سبب
 وجوم فرانسوا ليفلان وحزنه فأجاب : سبب ذلك هو أن
 أخاه جاك أصبح رهين الحبس وأنه سيحاكم قريباً بتهمة

استلامه ٢٠٠ فرنك من دار البريد بمقتضى حوالة لم تكن
مصدرة اليه فقال ييلون : هذه هي الطامة الكبرى فيما
أرى لأنني أعتقد أن جاك ليفلان لم يستول على المبلغ
ولأنني رأيت الخطاب المفقود والحوالة ذات المائتي فرنك في
يد رجل يزعم أنه عثر اتفاقا عليهما . فصاح به جودفروا :
ولماذا لم تتكلم بما تعلم فأجاب البناء : خشيت أن تجر رجلي
في القضاء فاعطل عن عملي

ولما علمت المحكمة بالخبر ألقت القبض على الرجل
الذي قيل أنه شوهد حاملا الخطاب والحوالة فأذا به المجرم
العائد (لومير) الذي صدرت الاحكام عليه بدون أن تثنيه
عن غيه . وقد أترف أمام المحكمة بأنه استعمل الغش
والتزوير لقبض المبلغ ومع صراحة هذه الاعترافات كان
الخبير لا يزال يدافع عن تقريره وينادي بصحة ماورد
فيه من الاستنتاجات

وغلطات الخبراء أكثر من أن تحصى . يؤيد ذلك
قضية دريفوس الشهيرة التي جاء القرار الأخير فيها جازما

بوجوب اعتبارها من أكبر القضايا التي قامت على الغلط والخطأ. ولا يبرح عن ذهن أحد ما أثارته من عواصف العدا بين مسيحي فرنسا ويهودها الذين كان منهم ذلك الضابط وما كان يلقيه في روع الباحث فيها والمستقصى لأدوارها منظر تلاطم أمواجها الهائلة التي أصبحت اليوم بعد أن سطعت شمس الحقيقة تمر على الشواطئ من النسيم على خد الحسناء

غير أننا وإن يكن سطح اليم قد عاد الى سكونه واستوائه ما برحنا نسمع صوت الاضطراب الحادث في لتاع والذي يكفي أقل العواصف لاستثارته من جديد حتى يتناول السطح فتعود الأمواج الى ما كانت عليه من التصادم والزئير. والذي يستخلص من أدوار القضية لدريفوسية أن غلطات القضاء فيها ترجع الى ما ثبت استقرار في الأذهان من جهل الخبراء ومناقضتهم بعضهم بعض حتى قيل إن قضية دريفوس كانت الضربة القاضية على الخبراء في الخطوط والمعامل الهادم لبناء الثقة بهم

وفي مدينة باريس خبراء في الأمور الحسابية ينتحلون
الحول والطول فيما يزاولونه من حرفتهم وقد بلغ من أمرهم
في الالتحال والافتيات أنهم لا يكتفون بالتحقيق من
الوجهة المادية والاستعانة على إظهار الحق بالوسائل الحسابية
الدقيقة بل ينتقلون من هذا الى تعليل آرائهم بالقواعد
القضائية كأنهم بذلك لا يرضون لأنفسهم أن تكون
وظيفتهم قاصرة على مجرد التحقيق من مقارنة ومضاهاة
الحل بل يريدون أن يقدموا للمحكمة عملا يكون رأيهم
فيه الرأي المأخوذ به في الحكم على المتهم وأن تكون
وظيفة القاضي قاصرة على تلاوة هذا الرأي علنا في صيغة
حكم صادر من المحكمة ضد هذا المتهم

يهجر الخبراء مهمتهم الحسابية للافتيات على القضاء
في مهمته القانونية فيكونون كمن يهجر الوقوف على
الأرض الصلبة المتأسكة الأجزاء للوقوف على أرض رملية
تثير العواصف ذرات ترابها فتعمى الأبصار. وكثيرا ما
كانوا يمثل هذا الافتيات سببا في قضيتي بناما وسكة حديد

الجنوب لزلة أقدم الكثيرين ممن حنكتهم التجارب
وعرفوا بطهارة الضمير من الشوائب لأن الخطأ في
٨٠٠٠٠ فرنك لا يصح أن يحسب من الزلات الصغرى
التي يصح التجاوز عنها وقد كان هذا الخطأ ناشئاً من نسيان
الخبر في الحسابات إدراج ذلك المبلغ ضمن قائمة التقدير
وهو مبلغ انفق على مد بعض تلك الخطوط الحديدية

ومن بين كبار المهندسين وعظماء الحاسبين من
يستطيعون اعتبار الأشياء المناقضة للحقيقة كأنها حقائق
لأرب في دقتها ومن هذا القبيل ما حدث في قضية كاسترو
فأن فيها الدليل الناهض على أن الخبراء في المركبات لم
يكونوا معصومين من الخطأ والزلل وبيانها أن شخصاً
يدعى كاسترو كان في سنة ١٨٥٤ مسافراً في مركبة من بلدة
(داكس) إلى بلدة (سان فنسان دي تيروس) وكان معه
فيها ٢٦٠٠٠ فرنك مقسمة إلى ثلاث أقسام قسمين وضعا
في صندوق العربة والقسم الثالث تحت قدميه وأقدام بعض
المسافرين معه . فلما وصلوا إلى هذه البلدة رأوا أن العشرة

الآلاف فرنك التي وضعت بالصندوق لم تكن موجودة
 به وأن الصندوق نفسه انفصل من العربية وأنه لم يبق من
 المال سوى الستة آلاف فرنك التي كانت تحت أقدامهم
 عندئذ حصرت الشبهة في كاسترو وفي سائق العربية بأنها
 تواطأ على اختلاس المبلغ المفقود وزاد الشبهة فيهما أنها
 كانا في خدمة سكة حديد (بوردو - بايون) وأن ذلك
 المال مالها . أما قرار غرفة الاتهام القاضي بآتهامهما فقد بنى
 على تقرير الخبير في العربات الذي انتدب للبحث فيما إذا
 كان عدم وجود الصندوق قد نشأ عن كسره بقوة قاهرة
 أو عن سقوطه في الطريق بقوة الثقل فأكد بأن الحادث
 لم يكن قضاء وقدرًا وإنما كان بفعل فاعل . ولولا إلقاء
 القبض قبل المرافعة في الدعوى على شخص من أهالي
 (داكس) اسمه (دتشفيرى) وجدت معه مبالغ جسيمة قال
 إنه وجدها على الطريق لذهب كاسترو المسكين ضحية
 غلبة قضائية من الغلطات المبنية على جهل الخبراء

الباب السادس

التنويم المغنطيسي — تعريف التنويم المغنطيسي — مسمر — بوبسيجور —
 نوازده — برتران — برنا — بريد — ليجوا — نجارب ليجوا — مذهب
 مدرسة نانسي — مذهب مدرسة سلبيرير ومذهب مدرسة لابتييه —
 التنويم المغنطيسي امام المحاكم — الشرع والتنويم المغنطيسي

ما التنويم المغنطيسي وهل يكون سببا من أسباب

الغلطات القضائية ؟

يمكن إطلاق التنويم المغنطيسي على مجموع الحوادث
 العصبية التي تتولد في انسان عومل بمقتضى طرق وأساليب
 تبطل عمل الجهات المخية وتنبه عمل جهات غيرها ولم يستطع
 أحد إنكار التنويم المغنطيسي بطريقة جديده بل جميع
 الذين اشتغلوا به يعترفون بأن هناك شيئا يجب تسميته
 التنويم المغنطيسي . إلا أنهم اختلفوا في تقدير نتائجه
 العلاجية سواء أكان من جهة الاجتماع أم من جهة القضاء.

على أن التنويم المغنطيسي إذا لم يتصدد العلماء لدرسه من
الوجهة العامة إلا منذ سنوات فإن وجوده الفعلي من قديم
الزمان أمر قامت عليه الشواهد. ومن ذلك أن كهنة المجوس
والبراهمة وغيرهم من كهنة الأوثان في سائر البلدان كانوا
يزاولون التنويم المغنطيسي غير عالمين أنه هو وكان العامة في
ذلك الوقت يعتقدون أن التنويم المغنطيسي هو الذي
يعطى الكهنة والسحرة والملوك السلطة العجيبة التي تجعلهم
يشفون المرضى باللمس أو بالنظر وكانت النساء اللاتي
ينبئن بالمستقبل لا يستطعن إجابة سائل على سؤاله إلا
وهن متشنجات. وما كان التشنج عندهن إلا عرضاً من
أعراض التنويم المغنطيسي

ولا يزال في عصرنا هذا عقلاء كثيرون ينظرون
بعين الارتياب إلى مظاهر تلك القوة الخفية الغريبة التي
خلبت الأبواب وَايَكُنَا لَا يَسْمَعُنَا إِلَّا أَنْ نَهْنِيءَ جَمَاعَةً
الْأَطْبَاءُ الْعَارِفِينَ بِالتَّنْوِيمِ الْمَغْنَطِيسِيِّ لوجودهم في مثل ذلك
العصر إذ لو كانوا من أهل العصور الوسطى لكانت

عجائب التنويم والكشف والنظر من بعيد والتشعجات
 والجذب سبباً من أسباب عقابهم بالموت إحراقاً بالنار لأن
 الناس كانوا يعتبرون هذه الأعراض من المظاهر الشيطانية
 وكان أول من لفت الأنظار إلى التنويم المغنطيسي
 في أخريات القرن الثامن عشر طبيباً من فيينا يدعى (مزمر)
 فقد جاء هذا الطبيب إلى باريس في وقت توافرت فيه
 الدلائل والعلامات على قرب سقوط نظام الملكية
 فعرف كيف يستفيد من الحالة النفسية للهيئة الاجتماعية
 الباريسية لاسيما وأن هذه الهيئة كانت تلتهم نعيم الحياة
 بالانكباب على الملاذ والشهوات لتنسى بذلك وبما كان
 يروى على مسامعها من النبؤات العجيبة ما كان يحس به
 وجدانها من ظلام العاقبة وسوء المستقبل. وكان مزمر يقول
 بوجود سيال يملأ الكون ويخضع لنواميس ميخانيكية
 لم يصل العقل البشري إلى معرفة كنهها وأن هذا السيال
 يجعل للأجرام السماوية والأرض والأجسام المتمتعة بنعمة
 الحياة تأثيراً متبادلاً فيما بينها ولا خلاف في أن مزمر

قد أحس بما للتنويم المغنطيسي من القيمة العامة إلا أنه كان لا يستطيع تلقيح هذه الحقيقة للنفوس إلا مخوفة بالأوهام وبما يدخل في باب الشعوذة والتغير. لهذا لم يلبث مزمّر أن عدّ من المشعوذين المحتالين فقد كان يزعم أنه بالتنويم المغنطيسي يستطيع كشف الغيب وشفاء المستعصى من الأعداء وكان لهذا السبب يربح المال الكثير ومن أهم علاجاته علاج للعالم (كورد جبلان) إذ شفاه من النقطة المزمنة ومن انتفاخ البطن غير أن المريض لم يلبث أن فاضت روحه فكتبت إحدى الصحف في ذلك فصلاً خلصت فيه طريقة مزمّر بالكلمات الآتية : « مات كورد جبلان بتأثير الشفاء بالمغنطيسية الحيوانية » . وقد شهرت الأكاديمية الطبية بهذه الطريقة ولاكن الخواطر تنبهت لاستئناف البحث في المغنطيسية فاشتغل بها كل من المراكز (بولسيجور) والقس (فاريما) والجنرال (وازيه) والدكتور (برتران) والدكتور (برنا) وفي سنة ١٨٤١ بحث الطبيب الانكليزي (بريد) في المغنطيسية ليفند ما قيل فيها فأدى به

بحثه الى اكتشاف التنويم المغنطيسى العملى وخلفه كل من
 (مسنيه) و(شارل ريشيه) و(لويس) و(شاركو) و(بول ريشير)
 و(بيتر) و(ريمند) و(برواردل) و(ليبو) و(وبرنهم) و(ليجوا)
 و(بول منيا) و(كوأير) و(بريون) و(جراسيه) و(جول فوازان)
 فساروا فى الطريق التى فتحتها لهم برید سيرا حثيثا واتفقوا
 جميعا على أمر واحد وهو إمكانية إحياء أمر ما لشخص
 أثناء النوم المستحدث كأن يقال للشخص المنوم شىء
 تكرر روايته بذاته عند اليقظة . لهذا عرف جراسيه
 التنويم المغنطيسى بأنه حالة إلهامية وذهب الى أن الشخص
 المنوم كائن يقبل التأثير بالأفحاء وعلى هذا الاعتبار يكون
 التنويم المغنطيسى من أسباب شهادة الزور وأن المنوم
 الحاذق يستطيع إذا لم يكن له وازع من ضميره إيجاد من
 يشاء من شهود الزور الذين إذا وقعت عليهم الانظار أو
 سمعت أقوالهم لا يرتاب أحد فى صدقهم وأمانتهم . وذهب
 علماء كثيرون الى أبعد من ذلك حيث قالوا بإمكان إثارة
 الخيالات أثناء النوم المستحدث والألقاء فى روع الشخص

المنوّم بما يوهمه أنه حاضر في جريمة أو جنحة خيالية فلا يلبث
عند يقظته أن يشهد بوقوعها كأنها حدثت فعلاً أمامه

وقد أورد الأستاذ ليجوا أمثلة عديدة على حدوث الخيال
أثناء النوم المغنطيسي فإنه قال لامرأة سبق له تنويمها ما
يأتى : «ستذهبن فى خلال الأربعة الأيام الآتية الى مدام
س . . الحاضرة هنا الآن فتجدينها جالسة بغرفة الطعام
عندئذ تجهين من تلقاء نفسك نحو الدولاب القريب من
الباب وتفتحينه وتأخذين منه كوبه صغيرة تملئينها شراباً ثم
تسألين مدام س . . أن تعاطى معك بعض الشئ منه وقبل
مبارحتك يتيها سيقع نظرك على ابنة صغيرة مرتدية بثياب
حمراء وخضراء غريبة الشكل ولغرابه شكلها ستضحكين
كثيراً » .

فلما كان صباح اليوم التالى وصل الى الأستاذ
ليجوا الخطاب الآتى : « جاءت مدام ت . . منزلى فى
الساعة الثالثة تماماً فما وقع بصرها على ابنتى الصغيرة حتى
قهقهت ضحكاً إذ كانت تبدو لها كأنها لابسة ثياباً يثير

انقران الأحمر بالأخضر فيها الضحك ثم جلست في غرفة
الطعام وبعد برهة من جلوسها فيها وقفت وقالت أريد أن
أشرب قدحاً صغيراً من شراب الأنيسون وعمدت بعد
ذلك الى الدولاب فبعد أن فتحته سكبت شيئاً من هذا
الشراب في قدح صغير وسألتني أن أشرب معها وكانت
تكرر لي الاعتذار عن نفسها بأنها لا تدري سبب حضورها
عندي ولا تستطيع تعيين الذي أرشدها الى بيتي وبينما كانت
تكلم معي وقع نظرها مرة ثانية على ابنتي الصغرى فكادت
تسلق على قفاها من الضحك .

قال الدكتور ليبجوا « وقد خطر ببالي بعد ذلك أن
أوحى الى مدام ت . . التي سلف ذكرها ما يبعثها على
الذهاب الى مركز البوليس لتقدم اليه بلاغاً ما فتومتها عند
المسيو (ليبو) ثم ذكرت لها واقعة وهمية بنيتها على واقعة
حقيقية وهذا ماقلته لها أثناء نومها - عند يقظتك من نومك
سترين شخصاً قبيح الشكل داخلاً في هذا المكان بحجة
الرغبة في معالجة نفسه والحال أنه لا يقصد إلا الأجرام

وسيدنو هذا الرجل منك ليبيعك بثمان بخس ستة من
كوبونات سندات الخزينة سرقها من مدام . . . فمتى طلب
ذلك منك ارفض طلبه مستكرة فعله وتهديده بأبلاغ
أمره الى رجال البوليس . عندئذ سيقول ذلك الرجل لك
حيث إنه لم يقبل أحد شراء الكوبونات منه فلا مناص
له من التخلي عنها ثم يلقي بها فوق هذا الفراش وينصرف
ولا بأس عليك إذا أخذتها بعد انصرافه . وإذا كان
يخشى من التصاق تهمة السرقة بك فالواجب عليك أن
تستودعها أحد الناس أمام شهود وبعد عودتك الى منزلك
في اليوم نفسه تذهبين الى دار البوليس في مدينة نانسي
وترفعين اليه بلاغك . وما تنبهت مدام ت . . من نومها
حتى شرعت تنفذ الخطة التي رسمت لها فأنها رأت الجرم
الوهمي الذي ذكرت لها أمره وسمعته كأنه يقترح عليها
شراء الكوبونات وبالجمله حدث كل شيء كما رسمته وقدرته
وكنت لتوكيد الفكرة الموحى بها اليها قد جئت بستة
كوبونات من سندات أملاكها على الخزينة فاعتقدت مدام

ن... أنها تلقتها من السارق فسلمتها الى وديعة وعادت
الى منزلها وفي اليوم نفسه قبيل الساعة الرابعة توجهت
لمقابلة ما مور البوليس الذي علمت فيما بعد منه ومن
مستخدميه أن مدام ت... جاءت لرفع بلاغ وأنهم لم
يلاحظوا عليها علامة خارجية تدعو الى الشك في صدق
قولها وقالت باستعدادها لأداء الشهادة بما عرضه السارق
للمزعم عليها من شراء الكوبونات المسروقة «

ومن ثم يرى أن العلامة ليجوا لا يشك في قوة
تأثير التنويم المغنطيسي وأنه يسلم باستطاعة المنوم الحاذق
الذي لازمة له اختلاق شهادات دقيقة متطابقة كفيلة
بحمل القضاء على إدانة الأبرياء وغاية الأمر أن الشكوك
الحديثة بالنظريات العامة تظهر متى أريد الوقوف على الذين
يمكن استحداث النوم فيهم .

ذهبت مدرسة (نانسي) وزعماءها عم (ليو) و (برنيم)
(ليجوا) الى أن كل إنسان قابل للتنويم المغنطيسي وذهبت
مدرسة (سلبيرير) ومن أقطابها (شاركو) و (برواردل)

الى أن المصايين بالمستيريا هم الذين يخضعون للتشويم
والظاهر أن إحدى هاتين المدرستين في الطرف الأيمن
والثانية في الطرف الأيسر من جمعية علمية نقطة الوسط
منها مدرسة (لا بتييه) وأركانها هم (دو من باليه) و (مانيان)
و (برون) . أما نحن معشر الواقفين في موقف الاستقلال
وعدم التحيز لمذهب من هذه المذاهب والناظرين لما يشجر
من الخلاف في الآراء بين أولئك العلماء الذين تتوقف على
تقريراتهم وتحقيقاتهم حياة الناس وأعراضهم فإنا نبتهل الى
القضاء ألاّ يجهل هذا العنصر المهم الذي تترتب عليه زيادة
مسئولية الإنسان أو تخفيضها بل نذكره بهذا المبدأ السامى
الذى يدعو الى المفاضلة بين هذين المبدأين المتساويين على
أن يكون ترجيح أحدهما على الآخر لصالح المتهم لاعليه
وليضع القاضى إصبعيه فى أذنيه حتى لا يسمع النصيحة
الضارة التى نصيح بها الرئيس (بيراردو جلاجو) وهى أن
الواجب على القاضى أن يترك عند باب المحكمة نظرية
مذهب التشويم المغنطيسى وألاّ يحكم إلا بمقتضى الذوق

السليم والمبادئ المسطرة في قانون العقوبات وأظهر
ما يكون الخلاف بين مدرستي نانسي وسلبترير في تقدير
السلطة التي تكون للمنوم على إرادة المنوم .

فأن هناك محلاً للسؤال عما إذا كان المنوم يتأثر أثناء
النوم المستحدث فيه بالأشارات والألماعات التي يقصد بها
السوء أو بالأوامر المشددة . فأن هذه المسئلة من المسائل
الخطيرة التي يتحتم على القاضى والخبير وانحامي كما يتحتم على
الفيلسوف مواصلة السعى لكشف النقاب عنها . ولقد
ألف المسيو چول كلارتى كتاباً مشوقاً عنوانه (جان
مورناس) جعل موضوعه البحث في هذه المسئلة حيث
تخيل أن هناك طبيباً في ريعان الشباب اسمه الدكتور
مورناس وأن هذا الطبيب نوّم خليفته وأوحى اليها فكرة
ارتكاب جريمة قامت باقترافها فعلاً فألقى القبض عليها وكاد
يصدر الحكم بأدانتها لولا أن طبيباً كان يهتم بأمرها جده
الاهتمام أثبت أمام قاضى التحقيق بعد تنويم المهمة أن في
الاستطاعة حمل المنوم على سرد وقائع الجريمة وقيامها

بحركات تشبه الحركات التي تأتيتها أثناء ارتكابها إياها لو
 كانت نائمة وقد كانت هذه التجربة سبباً لأقناع القاضي
 بعدم مسئولية المتهم التي ارتكبت الجريمة وبناء على ذلك
 حكم بأن لاوجه لأقامة الدعوى عليها . ويفهم من هذا
 أن المسيو جول كلارتي يذهب الى ما ذهبت اليه مدرسة
 نانسي ويوافق على الآراء التي ارتأتها

وقد قام كل من المسيو (ليبو) و المسيو (ليجوا)
 بتجارب غريبة إذ نوموا فتاة ثم أمروها أن تطلق على والدتها
 عياراً نارياً لارصاص فيه . فنفذت الفتاة هذه الجريمة
 الصورية خاضعة لأوامر أمريها وألقت فتاة أخرى عند
 يقظتها من نومها المغنطيسي مسجوقاً أبيض في كوبة ماء
 لأحد أقربائها قيل لها فيما أوحى اليها من التأثير أنه من
 الزرنيخ وقد استندت مدرسة نانسي على هذه التجربة في
 إثبات أن النوم مغنطيسياً لا يكون فرق بينه وبين الأداة
 التي يحركها محركها كيف شاء وأنه خاضع خضوعاً تاماً
 لإرادة القائم بتنويمه وسلطانه وأنه لذلك ينفذ ما يوحى

إليه من الأوامر ولو كان فيها ما يدعو إلى الأجرام وبقيننا
 أن مدرسة نانسي قد ألقينا بهذا الرأي في وهدة الحيرة
 والاضطراب لأن إثبات هذه التأكيدات إثباتات فعليا
 حقيقيا غير ممكن ولا ميسور إذ من ذا الذي يقبل على
 ذمته أن يحمل شخصا شريفا على ارتكاب جنحة أو جناية
 يكون هو المسئول عنها جنائيا وأديا؟

نعم أن للدكتور ليجوا الاستاذ في مدرسة نانسي
 الحقوقية الفضل الأول حتى في نظر المخالفين لنظريته
 في كونه أول من لفت أنظار القضاة والمشرعين إلى ركن
 مهم من أركان تحديد المسؤولية الجنائية بل أول من طبق
 التنويم المغنطيسي على القانون المدني وقانون العقوبات
 والطب الشرعي ولا بد أن الدكتور ليجوا كان عارفاً بنقطة
 الضعف من الطريقة التي وضعها ولذا ذكر على سبيل المثل
 مخالفة أوحى بها إلى شخص منوم وقال عنها إنها مما لا
 يصح اعتباره من الجرائم التي يوعز بها على سبيل التجربة
 وبيان هذه المخالفة أن الدكتور س... زار في شهر

أكتوبر من سنة ١٨٨٦ الدكتور ليبو وأعرب له عن رغبته في مشاهدة تجربة يكون أساسها الأيعاز باقتراف جريمة وكان من يدعى مسيون . . . موجوداً ساعتئذ عند الدكتور ليبو فاتفق الزائر والمزور على أن يوعزا إليه بارتكاب جريمة السرقة في ظروف تسمح لهما بمراقبته أثناء الشروع في ارتكابها مراقبة شديدة . وكان صديق من أصدقاء الدكتور ليبو واسمه المسيو ف . . . خارجاً من عنده في تلك الآونة فاتفق الدكتوران على أن يجعلاه الشخص المعتدى عليه بالسرقة وأن يكتم هذه النية عنه كل الكتمان . عندئذ قال المسيو ليبو للمسيو ن . . . بعد تنويمه تنويماً مغنطيسياً : « في الساعة الحادية عشرة من صبيحة الغد ستذهب الى بيت المسيو ف . . . الذي سيستقبلك في غرفته فإذا وقع نظرك فيها على تمثالين صغيرين فاستعمل المهارة والحدق في الاستيلاء عليهما وإخفائهما تحت ثيابك ولكنك في اليوم التالي لهذه السرقة سيأخذك الندم على ما ارتكبت من هذه الجريمة فتذهب من فورك الى

بيت المسيو ف . . . وترد اليه التمثالين في الساعة الحادية
عشرة صباحا »

وحينما تأهب الدكتور ليبو لا يقاظ الزائم قال له الدكتور
س . . بصوت واضح مرتفع : « لا بد لك أن تسرق ..
أفهمت ؟ . . لا بد لك أن تسرق » وبعد أيام من هذا
الحادث جاء المسيو ف . . . الى عيادة الطبيب ليبو وروى
على مسامعه ما وقع في بيته غير عالم بما حصل من الأيعاز
لأحد الناس بسرقة وكان يبدى في خلال روايته علامات
الاستغراب والتعجب . أما المسيون . . فقد وبخه الضمير
على ارتكابه السرقة فأعاد التمثالين من فوره الى صاحبهما
بواسطة أحد الغلمان

وحدث بعد ذلك أن دخل المسيو ن . . دارا بمدينة
نانسي وسرق منها في رابعة النهار وبدون أن يتستر معطفاً
كان معلقاً بمشجب ثم لبسه وخرج من الدار بدون أن
يراد أحد واتفق له مرة أخرى أن سرق من المكان
نفسه معطفاً آخر وبنطالونين فضبط وحكمت محكمة

جنح نأسي عليه بعقوبة بدنية . وقد اعتبرت مدرسة نأسي هذا الحادث دليلا على تأثير الأيعاز بالجرم ولكن هل ما تذهب اليه هذه المدرسة صحيح وهل في قدرة أحد إقامة الدليل على صحته اتخاذ هذه الواقعة برهانا قاطعا على أن المنوم لا يستطيع وهو في حالة النوم المغنطيسي مقاومة ما يوعز به اليه ؟

الجواب على هذا هو أن القتل لا يعد قتلًا إذا ارتكب على ميت . كذلك السرقة لا يصدق الأيعاز بها الى شخص اعتاد الأجرام ويجدر بنا السؤال لذلك عما إذا لم يكن الشخص الذي نومه الدكتور ايبو والاستاذ ايجوا لصا جريئًا وإذا كان إيعاز الدكتور س . . الى المنوم في قوله له « لا بد لك أن تسرق » الخ كافيًا لتحويل رجل نزيه الى مجرم من العائدين

أما مدرسة سلبتريير فلا تسلم بإمكان وقوع الجريمة بمجرد الأيعاز الحاصل أثناء التنويم المغنطيسي لأنه لما كان نسخ الحرية الأدبية في شخص أثناء النوم المستحدث

صورياً فإن لهذا الشخص أن يراجع نفسه في تقدير الفعل
 الموعز به اليه وحسب ، عواقبه فيكون له الخيار في ارتكابه
 أو في عدم ارتكابه . وهو ما يؤخذ منه أن الموعز لا
 يستطيع النجاح في حمل الشخص الموعز اليه بالقتل على
 هذا الأثم ما لم يكن ممن اعتادوا القتل أو السرقة أو ما لم
 يكن من اللصوص . وذهب الدكتور برواردل إلى أن
 المنوم أو الموعز اليه لا يأتي من التصرفات إلا ما وافق منها
 عاداته وتربيته والأخلاق التي شب عليها وعلى هذا يكون
 الخطأ القضائي القائم على عدم المسؤولية الناتجة عن التنويم
 المغنطيسي أمراً مستحيلاً

وقد بحث العالمان دوبريه وروشييه في التنويم المغنطيسي
 من حيث علاقته بالقانون فاعترفوا بإمكان الأيعاز إلى بعض
 الأشخاص بفكرة الجريمة وارتكابها في آن واحد ولكنهما
 يقولان إنه لا إجراء تجريبية من هذا القبيل لا بد من
 توفر شروط أولها أن يكون الشخص المراد تنويمه قد
 سبق تنويمه مغنطيسياً وجربت مراراً قابليته للتأثر بالأيعاز

والثاني أن يكون الفعل الجنائي قاصراً على جنحة بسيطة أو جريمة يقصد بها التجربة والاختبار . وبدهى أنه في حالة الأيعاز الجنائي يقاوم المنوم سلطة الموعز . إذن يكون الخطأ القضائي جائزاً بالنسبة للجنح لا بالنسبة للجرائم ولكننا نقول هنا إننا لا ندري سبب تأثر النفس البشرية بالأيعاز في مواد الجنح دون سواها وإلا فكيف يتيسر للمنوم إدراك الفرق بين الجنحة والجناية إذا جهل بالقانون . إن من الجرائم ما يبدو لكثير من الناس أنه أخف مسؤولية من بعض الجنح ومن ذلك أن فكرة قتل عدو أو مناظر يعتبرها البعض أقل شناعة من السرقة وارتكاب فعل فاضح للآداب العامة . إذن ما هو الأيعاز الكفيل بتلقين معنى الجريمة لنفس المنوم وكيف لهذا أن يقاوم المرسل إليه الأيعاز بارتكاب جريمة ليقنع نفسه بارتكاب جنحه ؟

إن الظروف التي اتفق للقضاء فيها الحكم في وقائع تدخل في باب الجنح أو الجنايات التي اقترفت أثناء النوم الطبيعي أو النوم المستحدث نادرة جداً ولكن هذه

المسألة عرضت للحل أمام محكمة استئناف باريس التي
عدلت في جلسة ٢٦ يناير سنة ١٨٨٧ حكما ابتدائيا بجبس
المسمى د... ثلاثة أشهر لارتكابه فعلا فائجا الآداب
العمومية وهناك ملخص تلك القضية مأخوذا من بلاغ
الدكتور موتييه الى جمعية الطب والأحوال النفسية

في منتصف الساعة الحادية عشرة صباحا قبض بعض
رجال بوليس الآداب العمومية على د... لأنه بقي نحو
نصف ساعة في مبنية عمومية ارتكب اثناءها أفعالا
منافية للآداب فلما سيق الى مركز البوليس احتج ببراءته
فلم يسمع له قول بل أرسل الى المحكمة التي حكمت عليه
بالجبس . والغريب في الأمر أنه لما جرى به الى القاضى
كانت تبدو عليه علامات الذهول لدرجة أنه بعد صدور
الحكم عليه كان لا يتذكر أنه عوقب بعقوبة ما . على أنه عاد
فيما بعد الى صوابه فأبلغ وهو في الحبس الى صاحب العمل
الذى يشتغل عنده ما اتفق له من الحوادث على وجه
يؤخذ منه أنه مصاب بمرض مزمن وأنه كان في سنة ١٨٧٩

مستخدماً عند الدكتور مسنيه بمستشفى سان انطوان
 فأصيب بهذيان ليلي وباليقظة اثناء النوم واتضح للدكتور
 موته من حاله أن الغالب عليه المزاج العصبي وأنه كثير
 الإفراط من الجماع وأن جسمه مسلوب الحساسية في جهات
 عديدة منه فرأى في الامكان تنويمه تنويماً مغنطيسياً ولقد
 أصاب فيما رآه إذ يؤخذ من تحقيقاته أن الرجل كان نومه
 مغنطيسياً يجعله قابلاً للتأثر بسلطان إرادة غير إرادته
 وخاضعاً خضوعاً اعمى للأوامر التي تصدر اليه ومعيداً
 لأعمال مطابقة لأفكار افكرها أثناء اليقظة أو لأفكار
 موعز اليه بها من غير أن يدركها أو يستبقها في ذهنه وكانت
 هذه الحالة تظراً فجأة عليه باديء بدء ثم سهل استحداثها عنده
 وكانت الأعراض في الحالتين متجانسة ومشابهة لما يحدث
 عند النساء اللاتي بلغت الهستيريا معهن أشدها من الجذب
 والآخذه وفقد الشعور بالمرّة مدة قيام هذه الاحوال
 بهن وكانت حوادث النوم المغنطيسي عند المسمى د...
 تختلف عن سواها بأنه كان مع تجرده من سلطانه على نفسه

يستطيع مواصلة فكرة اشتغل بها في حالة اليقظة الصحيحة
 ومن هذا القبيل فراره ذات ليلة من سجنه ولبوغيه الى
 شوارع المدينة . نعم قبض عليه رجال البوليس ووضعوه في
 المستشفى بسبب ملاح عليه من أعراض الأمراض ولكن
 لوحظ أن الضجر لحق به ولزمه ملازمة لم يسعه معها إلا
 إبداء رغبته في مزايلة المكان وقبل أن يزايله سطر كتاب
 شكر برسم رئيس أطباء المستشفى بمناسبة ما لقيه من
 عنايته وأردف الشكر بطلب إذن بالخروج من المستشفى
 وكان إذا نومه هذا الرئيس التنويم المغنطيسي وأملى عليه
 رسالة كتبها بحروفها وأعاد وهو في هذه الحالة كل ما يكون
 قد عمله أثناء اليقظة . وكان لا أسهل من نقل د... من
 حالته الطبيعية الى الحالة الثانية إذ لم يكن هناك حاجة الى
 التعويل معه على الأعمال المؤدية الى النوم المغنطيسي ومتى
 لبسته هذه الحالة أمكن تجريده تجريدا مطلقا من إرادته
 وكل ما رأيناه فيه من هذا القبيل ينطبق تماما على ما يرى
 في المرضى المصابين بمثل هذه الاضطرابات العصبية

هذا وقد استأنف د . . . الحكم الصادر عليه من المحكمة
 الابتدائية كما ذكرناه فعين الدكتور موتييه خبيراً للبحث في
 أمره وهو الذي كان اشتبه في أن جنحة ذلك المسكين لم
 تكن إلا دوراً من أدوار المرض الذي هو مصاب به
 واستنتج من ذلك عدم مسؤوليته والحكم ببراءة ساحته
 ولقد اقترح الدكتور موتييه على محكمة الاستئناف تنويم
 د . . . أمام المستشارين جميعاً فترددت في إجابة الطلب أولاً
 ثم وافقت عليه وهالك شرح التجربة التي أجراها على ما يؤخذ
 من روايته

« أشرح هنا الأسلوب الذي اتبعته في التجربة فأقول
 إن د . . . ممن يسهل تنويعهم إذ يكفي أن يؤمر بأن يشخص
 بنظره مدة ما من الزمن وبهذه الوسيلة استطعت إدخاله في
 دور اليقظة المستحدثة أثناء النوم وهو الدور الذي يسهل
 فيه سلب إرادته وجعله خاضعاً لسلطان إرادتي وحينما
 شرعت في التجربة مع بعض حضرات المستشارين في غرفة
 الاستشارة استدعيتهم وكان في غرفة المتهمين فما كاد

يسمع صوتي حتى انحدر نحوي دافعاً امامه الحراس الذين
كان يلتقي بهم في طريقه وكان يدفعهم بقوة من يحاول إزالة
عقبة من طريقه ثم فتح باب الغرفة حتى إذا صار على مقربة
منى وقف دفعة واحدة مستقيم الجسم ثابتاً كالخشب المسندة
وكان آتئذ لا يعرف أحداً سوى ولا يرى غيري ولا يطيع
إلا أمرى ولقد رغب رئيس محكمة الاستئناف التأكد من
فقده ذكرى الحوادث المتعلقة بالأصابة فطلب الى أن
أمره بفتح ثيابه كبنطلونه مثلاً فقلت له ياد . . اخلع ثيابك
فأخذ يخلع ثيابه بسرعة المجنون ثم طلب الرئيس أن أوجه
اليه السؤال الآتي : ما الذي فعلته في المبوله؟ فوجهته ثم أوقفه
أمام حائط فتناول منديله وقربه من الحائط وتحرك حركة
من يمسح فيه وكرر هذه الحركة وفي خلال ذلك أيقظناه
بتفخ هواء بارد على عينييه فلما تنبه عرته الدهشة من وجوده
في هذا المكان فدنا منه الرئيس عندئذ وقال له ياد . .
لقد خلعت ثيابك أمامنا الآن فأجاب لا أظن يا سيدي
أنى أجراً على هذا الفعل فقال الرئيس له إن الحاضرين

جميعاً رأوا مثلي ما فعلته ويكفى أن تلقى بنظرك على
بنطلونك المفتوح ليثبت لك ذلك فأجاب ليس في ذا كرتي
يا مولاي شيء من هذا

ولما عقدت الجلسة أصدر رئيس المحكمة الحكم
الآتي :

« حيث إنه وإن ثبت ارتكاب د . . . للأعمال
المنسوبة إليه لم يثبت ثبوتاً كافياً أنه مسئول عنها أدياً .
وحيث إنه يؤخذ من الاختبار الذي قام به الدكتور موييه
أن المتهم كثيراً ما يوجد في حالة اليقظة أثناء نومه وأنه
لا يجوز وهو في هذه الحالة اعتباره مسئولاً عن تصرفاته
— وحيث إن هذا الاختبار قد عزز بتجربة أخرى عملت
أمام المستشارين — وحيث إنه في هذه الحالة لا يجوز
اعتبار د . . . مسئولاً — حكمت المحكمة بإلغاء الحكم
المستأنف وبأن لا وجه لأقامة الدعوى على المتهم
وقد أصدرت محكمة استئناف ليون بتاريخ أول يونيو
سنة ١٨٩٦ قراراً ناقشت فيه مسألة التنويم المغنطيسي

بمناسبة قضية رفعت أمامها بطلب إلغاء وصية

واندكر هنا أن أكثر الغاطات القضائية التي تنشأ

عن التنويم المغنطيسي يقع في المواد المدنية لأن الأيعاز في هذا النوع من القضايا لا جنائية فيه

ويذهب كل من لييبو وبرنهم ولييجوا الى أن مجرد

التوقيع أثناء النوم المغنطيسي على ورقة يقصد بها الاعتراف

بدين وأن الأيعاز بشهادة كاذبة لصالح تحقيق مدني وأن

إرغام المنوّم على كتابة وصية يتبرع فيها بماله لأناس لا

حق لهم فيه وإفساد الشروط الأساسية للعقود المدنية كل

هذا لم يكن إلا العوبة من ألعيب الاطفال

ومما ينبغي الأقرار به هنا أن الأمثلة المقدمة لتأييد

ذلك كافية للأقناع وليس من القضاة من يمتنع بعد الاطلاع

عليها من الاعتراف بأهمية التنويم المغنطيسي واعتباره من

العوامل المهمة إذ يجب على القاضي المدني الاعتقاد بالتنويم

المغنطيسي والعناية بالبحث فيه لا سيما أن المسؤولية العقلية

من المسائل التي تهتم القاضي المنوط به توقيع العقاب . نعم

إن حياتنا وحریتنا وشرفنا يجب الدفاع عنها بهمة وشجاعة
ولكن كثيرا من أحكام القضاء المدني يفضي الى نتائج
تستوجب التعويض عن الضرر اللاحق بأرواحنا وأموالنا
وأعراضنا

ولقد رفضت محكمة ليون حل هذه المسئلة بعد أن
عرضت عليها فيما يأتي : في يوم ٢٣ مايو سنة ١٨٩٣ توفيت
مدام ماري جورجو تاركة وصية بتاريخ هذا الشهر
تتضمن ضمن هبات وهبتها لأشخاص عديدين النصين
الآتين وهما :

الاول : « أعين وارثا عاما لي المسيو (أنسلم جوف)
القاطن بليون بشارع (ترم) نمرة ٥ على أن ينفذ الهبات
الآتية ». والثاني : « أهب خادمتي (فيليسيا باليه) أرملة أوير
القاطنة معي مبلغ عشرين ألف فرنك بشرط أن تكون
في خدمتي وقت وفاتي وأن تقوم بأطعام كلي وأن تعني
بشأنه حتى يموت

وقد طعن الورثاء في الشق الاول من هذه الوصية

قائلين أن أنسلم جوف كان ممن تعترتهم اليقظة حال النوم
وأن زوجته كانت تبشر استخراج طوابع الناس بواسطة
ورق اللعب وأنهما كانا يلازمان صاحبة الوصية في مرضها
الأخير بحجة علاجها بالمغناطيسية ثم طعنوا في الشق الثاني منها
متهمين فيليبسيا باليه بالاشتراك مع جوف وزوجته في تدبير
الوسائل لاقتناص مال المورثة بقوة الأيعاز والتأثير

المغناطيسي

وقد أصدرت محكمة استئناف ليون في هذه القضية
حكما من أسبابه: « من حيث إن عدم الأهلية للاستلاء
الواردة في المادة ٩٠٩ من القانون المدني لا تقتصر فقط
على الأطباء الحائزين على لقب الدكتورية بل تشمل كل
شخص عالج المريض معالجة طبية أثناء مرضها الأخير .
وحيث إنها تنطبق بنوع خاص على أصحاب التجارب
العلاجية وتتناول أيضا المشعوذين والقائمين بالأعمال
المغناطيسية وغيرهم ممن يزاولون فن العلاج بغير مهنة قانونية
ولا ضمانة تكفل علمهم وآدابهم بحيث يؤثر في ذوي

العقول الساذجة التي اعتادت الأوهام والخرافات تأثيراً
أشد خطراً من التأثير الذي يؤثر به الأطباء والصيادلة .
وحيث إن وصية ٧ مايو قد كتبت بتأثير الأيحاء
والإيحاء اللذين أثر بهما أنسلم جوف وزوجته على ما يؤخذ
من أقوال برييه وشركائه في نفس ماري جورجو الموصية
وتمكننا بواسطتهما من وضع إرادتهما في مكان إرادتها حتى
أكرهاها على تحرير الوصية لصالحهما . وحيث إن الوصية
في هذه الحالة تكون لا قيمة لها لأنها لا تعبر عن إرادة
الموصية وهي متمتعة بحرية التصرف وصواب الفكر .
وحيث إن مسألة العلم بما إذا كان في الامكان بعد تنويم
شخص تختم إرادة المنوم عليه تختماً يتيسر معه عند اليقظة
قيامه بتنفيذ أوامرها كآلة المطيعة إنما هي من المسائل
العامية التي لم تظهر الحقيقة فيها حتى الآن ظهوراً جلياً وواضحاً
وحيث إنه إذا كان هناك مذهب في التنويم المغنطيسي
يدعى بمذهب مدرسة نانسي من مبادئه أن كل انسان
قابل للتأثر بعوامل الأيحاء فان هناك مذهباً آخر يدعى

بمذهب مدرسة سلبتريير من مقتضاه أن الأيعاز أو الأنحاء
لا يتحققان إلا في الأشخاص المستيريين والعصبيين وإن
بجانب هاتين المدرستين اللتين تذهب كلتاها مدعيا
مضادا للآخر فيما يتعلق بأهم مسألة في الموضوع ألا وهي
تطبيق الأيحاء والأيعاز يوجد أطباء وعلماء كثيرون يرون
في حوادث التنويم المغنطيسي والتأثيرات المغنطيسية أنها
لاحظ لها من الوجود . وحيث إن المحكمة لا يمكنها إزاء
هذا الخلاف حسم النزاع في الموضوع المعروض عليها
بدون أن يعرفوها شيء من الاشتباه واضطراب
الضمير . . .

على أنه كان لا مناص للقاضي من حسم النزاع في
الموضوع ولو أنه فعل ذلك لكشف الستار عن كثير من
الأسرار وأدرك بواسطة حوادث التنويم المغنطيسي الغربية
ما خفي عليه من الوقائع القضائية التي يتعذر عليه الوصول إلى
العلم بها . وماذا كان يهم القاضي لو أفضى أخذه بالتنويم
المغنطيسي إلى الانتقاص من قوة القضاء ؟ ألم يكن إبطال

تعذيب المتهمين هملا لهم على الأقرار من الوسائل التي
 ذهبت بكثير من قوة القضاة وحصرت دائرة السلطة
 المخولة لهم؟ إنه لا بد أن يأتي زمن يستطلع القاضى فيه
 خفايا أسرار العقل البشرى فيجعل احترام البراءة الشخصية
 فى المسكنة الاولى من إجلاله واعتباره

الباب السابع

الجمهور — تعريف — الجمهور من جهة الاحوال النفسية — الشهرة
 رامة — الجمهور المتجانس والجمهور غير المتجانس — المخالفون — المجالس
 الحربية — المجالس العليا — الصحافة

قال الكاتب الفيلسوف جوزيف دي مستر: « إذا
 كنت أجهل سر قلب الرجل الذي لازمة له فأني مطلع على
 خفايا قلب الرجل الشريف وفي كلا الأمرين ما يستشبع ،
 لأنه يكفي أن يزج الرجل الشريف بنفسه في جمهور ما من
 الناس على أن يشاطرهم أهواءهم ومطامحهم لتدرك صواب
 ما قاله جوزيف دي مستر . وفي الواقع فأن من يفوه بكلمة
 الجمهور إنما يستفز الخاطر الى تذكر المعنى المقصود من
 كلمات « الاندفاع في الغضب » و « المضي مع الحماس
 الفجائي » و « الانعطاف الطارىء بغتة » و « الأحقاد
 القاسية » بل الجمهور جماعات من النوع البشرى هي أقرب في

الشبه الى البحر الذي تحركه الأعاصير المزعجة ويهدئه السكون
 الخادع . وليس تمت قوة تقاوم الجمهور كما لا قوة تعارض
 البحر الخضم الذي تأتي لجأته القوية على كل شيء في
 طريقها فتبيده وتقنيه . لهذا كان من دلائل الرحمة
 بنى الانسان العطف على من تراش فيه سهام الجمهور
 وينفث فيه سم حقه . وما أكثر قرائن الشبه بينه وبين
 المرأة من حيث كثرة القلب وسهولة التغير . والصفة
 النفسية التي يمتاز بها هي الاتحاد في الشعور والانفعال
 والأهواء اتحادا يجعل له على ما بين أجزائه التي تتألف
 منها من التباين والتخالف شخصية مميزة له عن سواء وليس
 من صفاته الغالبة الذكاء والفهم بل التهور في التسليم بصحة
 ما يصل الى علمه وسرعة القلب في الرأي أو التصلب في عدم
 الاعتقاد به وهو يرمى بسهام الاحتقار أرباب العقول الراجحة
 والمدارك السامية والعارضة الشديدة من الأفراد الذين يتألف
 منهم مجموعته . ما ذلك الا ليتخذ من روح الأفراد الذين
 هم دون الوسط روحا عامة يقيم بهاركنه ويرفع عماده

الجمهور كائن خاضع لمن يأخذ برسنه فيقوده الى
حيث يشاء فهو إذن كقطيع الغنم الشديد التعلق براعى
السوء الذى يصور عيوبه ورذائله فى الصور المحبوبة
جبل الجمهور على الشدة والقسوة لأنه لا يعارض الفرد
من أفرادہ إذا انغمس فى حمأة ميوله البربرية التى ما برحت
منغرزة فى نفسه بالرغم من الحضارة التى استملت من النفوس
آثار الهمجية الأولى وهو إذا اتصف بالشجاعة يوماً فما
شجاعته إلا مزيجاً من صنوف الجبن والدناءة تركزت فى
نفسه فلم يلبث الأمن الذى هو نتيجة الأُنس بالاجتماع
 واتحاد القوى المتفرقة والثقة بتوقى العقوبة أن حولها الى
شجاعة بئس الشجاعة هى . على أن الجمهور الذى هذا مبلغ
حاله النفسية كثيراً ما يبدو للعين فى ثوب من الحسن
قشيب بتأثير عامل من العوامل المجهولة التى لا ندرى الى
أى أصل ترجع . تراه يأخذ الشم والعلو تجاه الأعمال
الجليلة التى يقوم بها الأبطال من أفرادہ ويعقد النعم على
من يسعفه الحظ بالنجاة من خطر لولاه لأصبح بسببه

مثلا في الغابرين

إن سبب جهل المرء بأسرار الثورات أن الثورات من
عمل الجمهور وقارىء التاريخ تعروه الدهشة الى حد أنه يأبى
التسليم بإمكان تحول الذين طبعهم سفك الدماء واقتراف
الآثام الى أناس بلغوا مبلغ النساء فى رقة الحاشية
ولطف الشعور

كان الناس فى مذابح شهر سبتمبر يرقصون وينشدون
حول جشت القتلى وكانوا يمثلون بهذه الرمم البالية أشنع
تمثيل ويعتبرون أن من بواعث الفخر والشرف لهم سلب ما
عليها من مال وعلق ثمين . فلما نصب العدل ميزانه لمعاقبة
الآثمين واتفق لقضاة محكمة الثورة أن برأوا ساحة
واحد من المتهمين كان الجمهور المحتشد يستقبله بلثم الأيدي
وتقبيل الخدود ورفع الصوت بالهتاف على أنه هو الذى
كان معرضا لعواصف غضبه وصواعق انتقامه

إن قابلية الجمهور لتصديق ما يلقى فى روعه تسرى
بسرعة العدوى من فرد الى آخر حتى تعم الأفراد جميعاً

ما ذلك إلا لأنه يقدم الشعور على العقل فيكون بذلك من
 بواعث الحيرة في إدراك كنهه ما يذهب إليه من الآراء
 والأحكام ثم ماهى الوسيلة لتفسير انفعال القلب الواحد
 من أجل سبب بعينه بعوامل الشفقة أو بواعث القسوة
 بل ما علة كون بعض الناس يتدخل في شأن الحوذي الذي
 يعامل خيله بالقسوة وغلظة الكبد ثم يصفق سروراً إذا
 وقع نظره على الجواد وقد بقر الثور كرشه بقرنيه في ملعب
 المصارعة بين الثيران والفرسان ؟

طوّحت بي طوائف المصادفة يوم أحد الى حيّ أهل
 بالسكان فاتجهت نحو ملهى من الملهى (تياثرو) تعرض
 فيه مناظر سينماتوغرافية وكانت ردهة الملهى عامرة
 بالمتفرجين وكان من هذه المناظر ما يمثل صيد الأرانب
 البرية في بلاد (الاسكا) وطريقة هذا الصيد أن الصائدين
 كانوا يختفون بطرف الغابة بينما فريق من الناس يسوق
 الأرانب الى ناحيتهم لتسهيل الصيد عليهم وكان المتفرجون
 يشاهدون هذه الحيوانات وهي تجري تجري طالب النجاة

في ميدان مجلل بالشلاج ويرون الصائدين لا يخطئون تقريبا
في إصابة مراميهم إذ كانت لا تطلق رصاصة إلا ويسقط
الأرنب المضروب بها

وكان المتفرجون بعد ان أصاب الرصاص الأرنب
يشاهدونها وقد سقطت مصعوقة على الأرض ورفعت
أرجلها الدقيقة في الهواء تتحرك كما لو كانت هائلة على وجهها
طالبة النجاة أو وثبتت في الهواء لتسقط ثانيا على الأرض
جثة لا حراك بها متضرجة بدمها . كانوا يرون ذلك ثم
يقرنون الرؤية بالضحك المستطيل والتصفيق الشديد
وسمعت سيدة الى جانبي تصيح : « أن هذا المنظر يحرك
الضحك ويسلي الخاطر » وما مضت دقائق حتى رأيت
السيدة نفسها قد سحبت من جيبها منديلا أخذت
تكفكف به دموعها لما تولاها من الدهش حينما رأت كلبا
ينقذ من نار الحريق أولاد صاحبه

إذا علم القارىء ذلك فلنقل أن للجمهور أثرا عظيما
في عمل القضاء وتصرفه إذ من الجموع تنبعث الشهرة العامة

التي تحصر التهمة في المتهم وترشد القاضي الى ما ينبغي أن
تأخذ من وسائل الشدة حياله وتقتض ظهريه بأعباء
الوشايات التي يزيد بها وقرأ تكتم أصحابها حقيقة أمرهم
على أن القاضي كثيراً ما يأخذ بالشهرة العامة رغم ما
فيها من مزاللق الخطأ ولا يبعد أن يقول للمتهم الجاحد
لجريمته « أن الشهرة العامة تلقى على كتفك أثقال التهمة،
ومن غريب الأمر أن الجمهور هو الذي يغير معالم الجحفة
أو الجناية فيجعلها بمبالغته من الفضائح الدائرة على كل
لسان على أن مسئولية هذه الفضيحة تلقى في كفة سيئات
المتهم فتجعلها راجحة في نظر القضاء . ومن عادة الجمهور ألا
يصغى إلا الى الشعور والشهوات . أما حبه وحقه فلا
ينبعثان إلا فجأة ومن غير مقدمة تشير اليهما وهذا هو الذي
حدا بالفيلسوف فولتير الى تسمية نزعات الجمهور
بجنون العامة

وقد جرت العادة بانصراف هذه الميول الى معاداة
المتهم بحيث يكفي أن ترفرف على المرء الشبهة أو أن

يقبض عليه ليقتنع العامة بأنه من الجناة الآثمين ثم لا يلبث أن يستحيل هذا الاجتماع الى عقيدة مستقرة في النفوس وبديهية لا تحتمل الجدل . وتجاه أشباه هذه الظروف لا تسطع شمس براءة المتهم إلا إذا كان الشهود صادق الذمة وكان القضاة صائبي الفكر ثاقبي النظر

في أحوال كثيرة يصل إلى علم القضاة من طريق الأمانة أمر ما . فما هي إلا ساعة حتى تستقر في أذهانهم ويتأثروا بها وفي هذا الدلالة الصريحة على أن الإنسان لم تتغير طبيعته منذ ذلك العصر البعيد الذي كان الجمهور فيه يصيح في (بيلاطس) طالباً منه صلب المسيح وما كان المسيح مع هذا بامرئ سوء

أما المحلفون الذين هم روح الجمهور تقمصت في أشخاصهم بل الصورة طبق الأصل منهم بل كما قال أحد الخطباء السياسيين : « الضمير القانوني للأمة » فأنهم جمهور قضائي يقوم ويقعد بتأثير العواطف فهم القلوب القاسية والاكباد الغليظة حيناً والرحمة الهابطة من السماء حيناً آخر

يأخذ الجمهور في أحكامه بظواهر الأشياء فليس
 بغير أن تكون هذه الأحكام في نظره غير قابلة للتعديل
 بل ليس بغير أن يأنس من نفسه أسباباً شريفة تحمله
 على الغض عن الفعل الذي لا خلاف في أنه من الجرائم
 ولكنه إذا عرضت عليه قضية عويصة لأحاطة الشكوك
 بها ولأن فيها من توافق الحوادث ما يدعو إلى التردد
 وإمعان النظر قبل الحكم لا يبالى بما هنالك من الحاجة إلى
 الأثبات بالدليل رغبة منه في تأييد التهمة على المتهم بأية
 الطرق كانت

يميل الجمهور بعد وقوع الكوارث العامة والجرائم
 التي يكون هو المسئول غالباً عن وقوعها إلى إيجاد المجرم
 عفواً ليلقى على عواهنه أعباء هذه المسئولية أو بعبارة
 أخرى يميل إلى البحث عن كبش الفداء ثم أنه يطلب
 بما كتبه قبل تنفيذ العقوبة عليه . فإذا وجدت قضية قائمة
 على هذا الأساس وكان قضاة المحكمة أولئك المحلفين
 الذين هم جزء من ذلك الجمهور وفرع من نبعته فأنهم لا

يلبثون وقد تشربت عقيدتهم بما تشربت به عقيدة الجمهور
أن يصيحوا جميعا بطلب الأداة وأن تنزلق أقدامهم في
مزلق الغلطات القضائية على غير إرادة منهم

وقد يتفق بعد وفاة المحكوم عليه أن يكشف الزمن
عن حقيقة الواقع ويقيم الدليل على أنه إذا كان العدل
البشرى يستطيع في بعض الأحيان السمو فوق العواصف
فأنه قلما يتغلب على الأعصار الشديد

وهنا محل للسؤال عن الماريشال (بازين) الذي أُلقيت
على عاتقه المصائب التي حاقت بفرنسا في حرب السبعين
ألم يذهب هذا الرجل فريسة اندفاع الجمهور بلا تثبت في
الحكم عليه؟ ولقد أوردت الصحف منذ شهور خبر تنفيذ
الحكم على الثائر الأسباني (فرر) رميا بالرصاص في سجن
(مونجويش) فما علم نبأ صدور هذا الحكم في الخافقين حتى
اضطربت الخواطر بسببه لما رسخ في الاعتقاد من أنه
حكم أصدرته محكمة مخصوصة تائقة إلى تطبيق العقوبة
وهي متأثرة بالأهواء السياسية. وما علم سكان باريس هذا

المبر حتى قاموا وقعدوا وأرغوا وأزبدوا وتدفقت جموعهم
نحو السفارة الأسبانية للمظاهرة أمامها إشعاراً بأن ذلك
الحكم لم يصادف من الباريسيين نفوساً مرتاحة إليه .
ولكن ماذا كانت نتيجة المظاهرة ؟ كانت نتيجةها أن
الموكل بحفظ الأمن هو الذى أهرق دمه على أنه ربما كان
يجمل اسم (فرّ ر) الذى من أجله سار الباريسيون ذرافات
ووحداً نحو السفارة الأسبانية

والجمهور هو الذى أفضى بحركاته ومظاهراته إلى
القبض على (مونباني) والحكم عليه مع ثبوت براءته وهو
أيضاً الذى أوجب الحكم بالأشغال الشاقة على كل من
(رسبال) و (جالان) و (فلامان) و (غليوم) ولا تنس أن المرأة
(دواز) والرجل (لير وندو) اللذين لم يجنيا على أحد قد جنى
عليهم نداء الجمهور بوجوب اتهامهما وما كان لقوة من القوى
أن تدفع عنهم أسيل الاتهام المنهمر عليهما لأن تيار الرأي العام
يجرف في طريقه كل شيء .
ويتفق فى بعض الأحيان أن ينقسم الجمهور إلى

فريقين فريق خصوم المتهم وأعدائه وفريق أحزابه وأنصاره
 ففي قضية مدام لا فرج مثلا ما يدل الدلالة الصريحة على
 أن أنصار المتهمه وخصومها لم يكن همهم الاطلاع على أوراق
 الدعوى وتلاوة ما تضمنته تقارير الخبراء لاستكشاف
 الحقيقة من بين سطورها كلا بل كان همهم الانتظام في
 سلك فريق الأتصار أو فريق الخصوم بحسب ما كانوا
 يشعرون به من الميل إليها أو الميل عنها

وفي قضية دريفوس التي هي من اكبر الحوادث
 القضائية في القرن التاسع عشر ما يوقفك على أن هناك
 قضايا تنقسم الآن بسببها ليس فقط من الوجهة
 السياسية بل أيضا من الوجهتين الدينية والجنسية فأن
 الجمهور قد ظهر إزاء هذه القضية في مظهر من لا اهتمام له
 أبدا من حيث ما يتضمنه موضوعها من الأسانيد الدالة
 على الأدانة أو عدمها وإنما كان يقول فريق منهم بالأدانة
 اعتباطا وفريق آخر بالبراءة

ومن الجمهور ما تصح تسميته بالجمهور القضائي ونحن به

لأشد اهتماما وعناية من السابق وقد عرفه الدكتور
 جوستاف لوبون بقوله : « نرى أحيانا أن في مكنة نحو
 الستة الاشخاص تأليف ما يسمونه بالجمهور النفسى بينا المئات
 من غيرهم لا يؤلفونه لأن اجتماعهم حادث بالمصادفة
 والجزاف » وهو ما يؤخذ منه أن جماعة المحلفين في مواد
 الجنايات ومسائل نزع الملكية والمجالس التأديبية والمجالس
 الحربية يمكن أن يتألف منها جمهور فسيولوجى بالمعنى
 الاصلى المقصود بهذا الوصف وأن يكون هذا الجمهور
 كمجالس القضاء العليا فى الخضوع لعوامل الأهواء
 والاعتقاد الفاسد والزرعة لتحقيق الأغراض الذاتية
 ومن الجماهير ما يكون شديد التجانس كمجالس الحربية
 والمجالس التأديبية والمجالس العليا ومنها ما يكون شديد
 التباين والتنافر كجمهور المحلفين فى المواد الجنائية ومسائل
 نزع الملكية فإذا صح إطلاق لفظ الجمهور على جماعة
 المحلفين فى المواد الجنائية فأنما هو لأن وجودها راجع
 للاختيار والانتخاب والثابت أنه كثيرا ما بذل المحلفون

الجهود لمقاومة أهواء العامة ومعارضة آرائهم فلم يفلحوا
 في هذا السبيل على أنهم بين موظف وتاجر ومستخدم
 وعامل يدركون الغرض الشريف من المهمة الموكولة إليهم وهي
 توطيد دعامة العدل حتى أنك لتراهم وقد عينوا حديثاً في
 مراكزهم لا يشغلونها إلا وفي نفوسهم شيء من الغل ضد
 القضاء إذ لا بد أنه اتفق لبعضهم إذا لم يكن لجميعهم اتفاق
 المال الكثير في سبيل القضايا والبذل للمحامين والمحضرين
 والخبراء والمحكمين فإذا كانوا ممن خسروا قضاياهم فلا
 خلاف في أنهم يستنزلون اللعنات على القضاة والقضاء

بهذا الشعور يشغل المخلفون مراكزهم في أول عهد
 بمهمتهم ولكنهم لا يلبثون متى رأوا رئيس المحكمة
 هاشماً باشاً في وجوههم معاملاً إياهم معاملة الزميل لزميله
 ومصالحاً مصالحة المشتاق كلما التقى بهم فضلاً عن ظهور مثل
 هذا الانعطاف نحوهم من جانب الأفوكاتو العمومي أن
 تزول من نفوسهم الاحقاد ويتغير منهم نحوها الاستعداد
 بل لا يعتمدون ككل نفس قابلة للتأثر بالمؤثرات أن

يقوموا في هوة التحيز والغرض مدفوعين اليها بقوة ذلك
 التأثير الساري اليهم من أولئك المتشرعين فاذا قال المتهم
 قولاً يفسر به عن حادثة أو يستدل به على براءة ساحته أحاطوا
 أقواله كلها بالشبه وربما لا يقفون عند هذا الحد بل
 يأخذون حذرهم من لسان الدفاع لا اعتقادهم مقدماً بأنه إذا
 قبض المحامي أجرته من المتهم لا يكون ذلك للدفاع عنه فقط
 بل لاستدراجهم الى التصديق بقوله غشاً وتغريراً ولقد تكفى
 ابتسامة من الرئيس في وجوههم بعد ذلك ليقنوا أن المخالب
 التي نشبها المحامي في اعتقادهم لا ضير منها ولا ضرر
 أما المحامي فمن المتعذر عليه بلا ريب تهيئة المحلفين
 الى التصديق بأقواله تصديقهم بمذاهب الرئيس والافوكاتو
 العمومي لأنه لم يكن من الميسور له مقابلتهم قبل الدخول
 في الجلسة فضلاً عن أن سلطانه عليهم لا يعادل سلطان
 الرئيس وتفوقه ولكنه إذا كان ممن ساعدته الظروف
 وأيديته الأقدار فجعلت له عند المحكمة مكانة سامية
 كالأستاذ (البرت ريشار) المحامي الذي بلغ الشأوا الأبعد

في فنه فإنه يكون بحيث يقدر أهمية الحيلة في استمالة خواطر
المحلفين و يعلم أنها عنصر من العناصر الفعالة في الفوز الذي
يتطلع اليه من وراء مرافعته لصالح المتهم

اتفق للأستاذ (البرت ريشار) قبول قضية أخوين
متهمين بالاشتراك في جريمة ومع أن التهمة كانت مشتركة
بينهما بالتساوي فقد رأى من الأصلاح لهما أن يكلف نقيب
المحاميين الأستاذ (بويه) بتولى الدفاع عن أكبرهما سنًا.
وحدث يوم الجلسة أن الأستاذ ريشار جاء الى المحكمة
قبل الميعاد المحدود لانعقاد الجلسة بزمن طويل فالتقى في
طريقه وجهها لوجه بتاجر من أكبر مشاهير التجار هو أحد
المحلفين في الجلسة التي ستنعقد وكان قد جاء مبكراً ليرجو
من أحد المحامين عن المتهمين أن يطعن فيه بوجه من
وجوه الرد حتى لا يحضر الجلسة في ذلك اليوم قائلاً إن
عنده عملاً إذا لم يحضر فيه بذاته ترتبت على ذلك
خسارة كبرى ثم دخل المحامي والمحلف الراغب في التخلف
عن حضور الجلسة في محادثة تكاشفا فيها بعض الآراء

والأفكار وكان الحديث دائرا بينهما على كل شيء ماعدا
القضية التي ستنتظر المحكمة فيها ولكن المحامي اغتتم
هذه الفرصة ليعرب لصاحبه عن أسفه لجرمانه من وجود
رجل نزيه مثله بين المحلفين لينظر معهم في قضية لا تظهر
الحقيقة منها إلا بالنظر الصحيح الذي هو قوام العدل
وأساسه وذهب في الأسف مذهبا بعيدا لم يتمالك معه من
مجابهة المحلف بأنه إذا أصر على التخلف إنما يخالف الواجب
عليه فأجاب المحلف على هذا القول : « إذن سأحفظ مكاني
اليوم بين المحلفين »

فتحت الجلسة وترافع الاستاذ بويه فتناولت مرافقته
القضية بحذافيرها حتى لم يتمالك الاستاذ ريشار المحامي عن
أصغر الأخوين ان ترك الحكم في أمر موكله لتقدير
المحكمة قائلا أن ليس عنده ما يزيد على مرافعة زميله .
فهل تعرف ماذا كانت نتيجة المداولة ؟ الحكم على كبير
الأخوين الذي كان يدافع عنه الاستاذ بويه وبراءة الأخ
الأصغر الذي كان يدافع عنه الأستاذ ريشار . ولسنا نريد

أنفسنا بعد ذلك على التسليم بأن المحلفين في عهد الجمهورية
أرادوا بمثل هذا الحكم تقديس حق البكرية وإلا فما
دامت الوقائع منسوبة الى الأخوين المتهمين على السواء
ألا يلزم من ذلك أن نعتبر التسامح الذي أظهرته المحكمة
نحو أصغر المتهمين لسانا ناطقاً بالشكر للمحامى عنه ودليلاً
صادقاً على نجاح الحيلة التي دبرها هذا الأخير لصالح
موكله .

ولا يذهبن الظن بك الى أن المحلفين المعينين
حديثاً في مجالس القضاء غير معروفين من الأفوكاتو
العمومي . كلاً فأن الأفوكاتو العمومي قبل أن يشغل كل
محلف مركزه يستعلم بواسطة إدارة الأمن العام عن مركزه
المالى ومكانته الاجتماعية وآرائه ومذهبه في الشؤون السياسية
والاجتماعية والدينية ولا ريب في أن العلم بجميع هذه
الحقائق يكون في يد الأفوكاتو العمومي بمثابة سلاح يضمن
له الفوز كلما أراد استعباد فريق من المحكمين المعارضين
للأداة لأنه يستعين بهذا السلاح على ردّهم

ومعلوم أنه متى انعقدت جلسة للنظر في القضايا
المروضة على المحكمة ابتدئ بتلاوة ورقة الاتهام. وهذه
الورقة شرح لظروف الدعوى قلما يراعى فيه الاستقلال
وإنما تبدو من خلاله آراء النائب العمومي فيها وهو ما
يستنتج منه أن المحلفين بسماعهم له وهم في أول دور من
أدوار القضية يقعون تحت سلطة إيعاز شديد من النيابة
اليهم ثم يخلف الرئيس النائب العمومي في تسليط إيعازة الى
المحلفين بما يوجهه الى المتهمين من الأسئلة التي كثيراً ما
تكون بمثابة ورقة اتهام ثانية لأنه لا يكتفى فيها بشرح
وقائع الدعوى ورسم خطة الاتهام بل يضيق فيها الحصار
على المتهم ويقطع دونه خط الرجعة ويمهد الافوكاتو العمومي
الطريق للهجوم على المتهم ويلقي العثرات في سبيل محامي
الدفاع على غير شعور منه

ما أشقى محامي الدفاع ! إنه لم يكن في جاه القضاة
وتفوذهم الذين يفسرها جلوسهم في مكان مرتفع فوق
مستوى الحاضرين ولم تكن ثيابه مزركشة بالذهب والفضة

كثيابهـم لأنها عبارة عن رداء أسود يتماوج على جسمه ولم
يكن موقفه في منسوب موقفهم فضلا عن أن رئيس
المحكمة يكون قد حط من مكانته في نظر الحاضرين
بما ينبه اليه من وجوب رعاية الأدب والاعتدال
والاختصار في التعبير

نعم إن المحامي باذل على كل حال جهده لهدم ما يبينه
رئيس المحكمة في نفوس المحلفين من صروح الأيعاز
بمحول الأسئلة التي يوجهها الى الشهود ولكنه لا يملك من
الأسف حق توجيه الأسئلة اليهم مباشرة بواسطة
الافوكاتو العمومي بل بواسطة رئيس المحكمة الذي ليس
هناك ما يمنعه من رفض السؤال إذا أراد أو توجيهه بقليل
من الاهتمام . أضف الى ما تقدم أن الأجوبة على هذه
الأسئلة لاتدون في محضر الجلسة مع أنه قد تكون الشهادة
التي يؤديها الشاهد في الجلسة مناقضة للتي أداها أمام التحقيق
وليس أمام المحلفين من كل ذلك لدى انسحابهم الى قاعة
المدافلة سوى الاجراءات السابقة على المرافعة

يأتي بعد ذلك دور الافوكاتو العمومي الذي يترافع
 في تأييد التهمة على المتهم فإذا كان خطيباً منطقياً استعان
 بفصاحته على التفرير بالمحلفين فتراه يصور المتهم بلون
 حالك السواد وهو اذا خانتة الأدلة المثبتة للتهمة عمد الى
 الفصاحة فأتخذ منها سلاحاً ماضياً ودليلاً ساطعاً عليها أما
 إذا كان متوسطاً أو دون الوسط في قوة البيان فإنه يقتصر
 على القول بأدانة المتهم وطلب عقوبته ولكن حيث كان لا
 مناص من إيراد أدلة محسوسة على التهمة فإنه لا يكف
 خلال مرافعته عن الوعد بإيرادها من غير أن يبر بوعده
 فإذا ختم مرافعته وجلس توهم المحلفون أنهم سمعوها دليلاً
 بعد دليل لكثرة ما أعلن من عزمه على إيرادها وإذا أحس
 النائب العمومي أن القضية غير مكسوبة له فلا يتردد في تذكر
 أن المحلفين اعتادوا النطق بالأحكام بعد قياسها على الشعور
 لا على قواعد البرهان لهذا تراه يجهر دوماً باقتناعه بأدانة
 المتهم على أنه لا ينبغي أن ينسى المحلفون أن النائب العمومي
 محام عن الهيئة الاجتماعية وأنه في توجيه التهمة لا فرق

بينه وبين المحامي الذي يترافع دفعاً للتهمة وأن قيمة اقتناؤه
بصحتها كقيمة اقتناع المحامي ببراءة موكله

وكان المحامي الشهير (لاشو) الذي لم يعد له في نجاحه
أمام محكمة الجنايات غير المحامين (دومانج) و (هنري
روبير) يرى أن من أسباب الشرف له عدم المرافعة أمام
تلك المحكمة عن مطالب بحق مدني ضد متهم . وقد قال
ذات يوم وهو في القمة العليا من الشهرة وبعد الصيت لمن
اندهش من قبوله لجميع القضايا على حد سواء : « لست
الآن لاشو وإنما أنا الدفاع »

وليس بين كبار المحامين الآن من يعدل لاشو في
صدق ذمته وحسن طويته لذا لا يسعنا سوى الجهر بأنه
يسوءنا كثيراً أن نشاهد هم يتخذون من فصاحتهم وشهرتهم
مطية للاتهام وسبباً فوق الأسباب السالفة للتغريب بالمحلفين
وإلقاءهم في هوة الغلطات القضائية

يجلس المتهم على كرسي خاص بين جندين شاكي
السلاح فلا يلبث أن يتولاه الدهش ويتملكه اليأس

وتساوره المعلوم ويسمع وهو تحت سلطان هذه العوامل
رواية الحوادث المعزوة اليه ومطالبة الخصم إياه بالحق
المدنى مؤيداً بالافوكاتو العمومى . يقوم بعد ذلك ويثبت
براءته فيبدو من اضطرابه وتعجل رئيس المحكمة معه ومنعه
إياه من الأفاضة فى بيان أمره ما يعقد لسانه فى حين أنه
كان من المحتمل أن يأتى بما يفيد فى إظهار براءته وتخليصه
من الحيف الذى وقع عليه ويرى بعد هذا وذاك من المحامى
الذى نصبه للدفاع عنه إشارة له بالصمت إذ من الطبيعى
أن يخشى المحامى فلتة لسان من موكله تكون سبباً فى هدم
ما بناه من القصور لتبرئته وبينما يسود السكون فى غرفة
الجلسة ينهض المحامى عن المهم ليؤدى دوره الأخير الذى
ينبنى عليه الخلاص أو الهلاك

حقيقى أن المحامين من أضراب (روبير) و (لاجاس)
و (ديكورى) و (لابورى) وغيرهم من مشاهير المحامين
قد اختبروا المحلفين واستطلعوا الكامن من أسرار
عقولهم ونفوسهم وأثبتوا « أن الفصاحة القضائية يمكن